

التأصيل

لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل

تأليف

بكر بن عبد الله أبو زيد

الجزء الأول

التخريج

دار العاصمة
للنشر والتوزيع

الطَّبعَة الأولى ١٤١٣هـ

دارُ العَاصِمَة
المَملَكَة العَرَبِيَّة السَّعودِيَّة
الرياض - ص.ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١
هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤



لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل

تأليف
بكر بن عبد الله أبو زيد

الجزء الأول

التخريج

دار العاصمة
للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمـة

الحمد لِلّه مُنَزِّل الكتاب والسنة[1] على خير الورى ﴿وما ينطق عن

(١) «التنزيل»: وصف ينسحب على الوحيين الشريفين، والأدلة منهما على هذا، ومن الأثر، واستعمال العلماء، أكثر من أن تحصر، ففي الآية المذكورة: وصف السنة بأنها وحي، والوحي تنزيل من عند الله تعالى، كالقرآن. وفي السنة: «أوتيت القرآن ومثله معه»، وفي قصة الزاني: «لأقضين بينكم بكتاب الله» ثم قضى ـ ﷺ ـ بالجلد والتغريب وليس «التغريب» في القرآن. ومنها: حديث المتضمخ بالخلوق ونظائرهما كثيرة.

ومن الأثر قول التابعي الجليل: حسان بن عطية المحاربي مولاهم المتوفى بعد سنة ١٢٠هـ ـ رحمه الله تعالى: «كان جبريل ينزل على رسول الله ـ ﷺ ـ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن».

رواه الدارمي في «سننه»: (١/ ١٤٥)، والبغدادي في: «الفقيه والمتفقه»: (١/ ٩٩)، وفي «الكفاية»: (ص/ ١٢، ١٥، ٢٠، ٢١)، وابن عبد البر في: «جامع بيان العلم وفضله»: (٢/ ١٩١) وغيرهم بإسناد صحيح.

وعلى هذا المعنى عقد البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في «كتاب التوحيد» من «صحيحه» الترجمة: (رقم/ ٥٠).

ومن استعمال العلماء: قول الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة «الكفاية»: (ص/ ٢): «وَخَلَّصَ الورى من زخارف الضلالة، بالكتاب الناطق والوحي الصادق، المنزلين على سيد الورى».

وقول المازَري المتوفىٰ سنة ٥٣٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة كتابه «المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٢٦٩): «الحمد لله منزل الأحكام . . .».

وقول العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة كتابه: «التقريب»: «الحمد لله الذي =

الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾[2] ومُفَضِّل أُمة الوحيين بالإسناد ـ نور الإسلام[3] ـ من بين الملا، فَبَلَغَنَا الكتاب الناطق، والوَحْيُ الصادق، بأَعلى إسناد عرفته الدنيا: خاتمِ النَّبيين، عن جبريل الأَمين، عن رَبِّ العالمين.

= أنزل الأحكام لإمضاء علمه [القديم]».

قال في شرحه: «طرح التثريب»: (١/ ١٥): «وَوَصْفُ السنة بالإنزال: صحيح، فقد كان الوحي ينزل بها كما ينزل بالقرآن . . .»، وذكر حديث المتضمخ بالخلوق.

وانظر: «الإحكام» لابن حزم: (١/ ٨٨) مهم، و«مفتاح الجنة» للسيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ: (ص/ ٢٨ ـ ٣١).

وقد روى الخطيب بسنده في «الكفاية»: (ص/ ٢٠) عن قتادة قال: «لا يُحمل هذا الحديث عن صالح عن طالح، ولا عن طالح عن صالح حتى يكون: صالح عن صالح».

وبسنده أيضاً عن أحمد بن زيد قال: «إنما هو صالح عن صالح، وصالح عن تابع، وتابع عن صاحب، وصاحب عن رسول الله ـ ﷺ ـ عن جبريل، وجبريل، عن الله عَزَّ وَجَلَّ ـ يعني في الحديث» انتهى.

وبهذا التقرير ظهرت نكتة لطيفة في افتتاح الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه الصحيح بأبواب في الوحي، وهي أن السنة النبوية من الوحي كما بَيَّنه ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ: (١/ ٨، ١١).

(٢) سورة النجم، الآيتين: ٣ ـ ٤.

(٣) قال الكتاني في: «فِهرس الفهارس»: (١/ ٨١): «قال الأستاذ: أَبو سعيد بن لُبّ: والعجب مِنْ مُسْلِمٍ يُنكر الرواية وهي: نور الإسلام . . .».

وابن لُب هو: فرج بن قاسم التغلبي الغرناطي. المتوفىٰ سنة ٧٨٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ: «الأعلام» للزركلي»: (٥/ ١٤٠).

والحمد لِلَّه إذ هيأ للوحيين الشريفين حُفَّاظاً، وَلِشَرْعِهِ حُرَّاساً، من أَوعية العلم، والأَمانة في النقل، ووسائل الحفظ، مِمَّنْ تَوَلَّى اللَّهُ تَعْدِيلَهُم بنص تنزيله: صحابة رسوله ـ ﷺ ـ وفيمن تبعهم من ذوي العقول الراجحة والزكا، وأَهل الفضل والفضيلة والرتب الرفيعة في الدِّين والسَّناء.

وأَشهد أَن لا إِلـٰه إِلاَّ الله وحده لا شريك له. وأَشهد أَنَّ محمداً عبده ورسوله، أُوتي القرآن ومثلَه معه. والصلاة والسلام على من أُوتي جوامع الكلم بالكتاب والحكمة[٤]. ورضي الله عن صحابته والتَّابعين، ومن تبعهم بإِحسانٍ إِلى يوم الدِّين.

أَمَّا بَعْدُ: فهذا كتاب أُراه مِنْ «**مشاريع العُمر**»[٥] سميته: «**التأْصيل لأُصول التخريج وقواعد**[٦] **الجرح والتعديل**» أَفتتحه ـ «والفواتح عنوان

---

(٤) انظر: شرح «جوامع الكلم» في: الفائدة الرابعة، من الباب الثاني: أصول في المتن.

(٥) هذه العبارة وما في معناها: جادة مطروقة لدى بعض أهل العلم، فترى بعضهم يذكر رِضَاه عن تأليفه لأحد كتبه، والآخر يحتفل بختم تأليفه.
ومن أشهر ما في الباب، أن الطبراني ـ رحمه الله تعالى ـ كان يقول: «المعجم الأوسط: هُوَ رَوْحِي» مع أن له «المعجم الكبير» وغيره.
وهكذا تكون الحظوة لدى المؤلف لبعض مؤلفاته دون غيرها.
وقد بسطت ما في هذا الباب بالأمثلة في: «خبر الكتاب».

(٦) والتأصيل: مصدر أَصَّلَ الشيء إذا جعله أصلاً لغيره. والأصل والقاعدة، والمنهج: كلها بمعنًى، لكن صارت المغايرة بالتعبير للشهرة في كل منهما. وانظر: «الكليات» لأبي البقاء الكفوي.

الخواتم»[7] متفائلاً الخير كُلَّه - بالحديث الفرد الذي اشتهر[8]، عن راويه أَمير المؤمنين أَبي حفص عمر - رضي الله عنه - قال:

«سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: إنَّما الأَعمال بالنِّيات وإنَّما لكلِّ امرىءٍ ما نوى» رواه الجماعة، ومالك - رحمهم الله تعالى -[9].

وقد خطب به النَّبيُّ - ﷺ - فاتحة قدومه مهاجراً إلى المدينة على المنبر، فقال - ﷺ -[10]: «يا أَيها الناس[11] إنَّما الأَعمال بالنِّيَّة» الحديث.

---

(7) «فتح الباري»: (1/ 11). وقد بين السيوطي - رحمه الله تعالى - في «منتهى الآمال»: (ص/ 4): سِرَّ البدء بهذا الحديث، وهو: أن الأحكام شُرِع غالبها بعد الهجرة، وكلها متوقفة على النية، ففي هذا إشارة إلى وجوب تقديمها على كل عمل.

(8) فَرْدٌ؛ لأنه لا يُروى بهذا اللفظ صحيحاً إلاَّ عن عمر - رضي الله عنه - ولا يُروى عنه صحيحاً إلا من رواية علقمة، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن محمد إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري. وعن يحيى: «اشتهر».
انظر: «فتح الباري»: (1/ 11 - 12) و«منتهى الآمال» للسيوطي: (ص/ 18)، و«الفائدة الثالثة» من الباب الثاني: أصول في المتن.

(9) في: «الموطأ» من رواية محمد بن الحسن - رحمه الله تعالى - كما في «نسخته» المكتوبة في شهر الخير صفر، سنة أربع وخمسين وخمسمائة من الهجرة.
وهذا تنكيت من السيوطي - رحمه الله تعالى - يتعقب به، الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -؛ إذ نفى ابن حجر، رواية مالك - رحمه الله تعالى - لهذا الحديث في: «الموطأ». انظر: «منتهى الآمال» للسيوطي: (ص/ 13 - 14، 38 - 41).

(10) لتوجيه الرواية في هذا ينظر: «منتهى الآمال»: (ص/ 38 - 41). والحافظ ابن حجر يقول في: «الفتح»: (1/ 10): «لم أر ما يدل عليه».

(11) إتيان الخطيب، بهذا الخطاب: «أما بعد: فيا أيها الناس» سنة جارية في عامة خُطب النبي - ﷺ - وتكاد تكون اليومَ من السُّنَن المهجورة.

واتِّسَاءً بالنَّبِيِّ ـ ﷺ ـ خطب به الخليفة الرَّاشد، عمر ـ رضي الله عنه ـ على منبر المسجد النَّبوي، كما قال راويه: علقمة بن وقَّاص الليثي:

«سمعت عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ على المنبر» فذكره.

وعلى هذا الهدي دَرَجَ جَمْعٌ من أَئمة السُّنَّة والأَثر، وفي طليعتهم: أَمير المؤمنين في الحديث، أَبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفىٰ سنة ٢٥٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ في فاتحة كتابه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله ـ ﷺ ـ وسُننه وأَيَّامِه».

وقال:

«من أَراد أَن يصنِّف كتاباً فليبدأ بحديث: الأَعمال بالنيات» وبنحوه قال عبد الرحمن بن مهدي ـ رحمهما الله تعالى ـ.

رواهما الخطيب البغدادي(١٢).

فانظر إلى هذه السُّنَّة الماضية: النَّبي ـ ﷺ ـ يخطب بهذا الحديث على المنبر، أَيَّام قدومه مهاجراً إلى المدينة النَّبوية ثم الخليفة الرَّاشد عمر ـ رضي الله عنه ـ يخطب به على منبره ثم مضت هذه السُّنَّة إلى أَهلها، فمنهم من يفتتح بهذا الحديث كتابه، ومنهم من يفتتح به مقاله، ومنهم

---

(١٢) «الجامع»: (٢/ ٣٠٠). وبه افتتح الكتاني ـ رحمه الله تعالى ـ الأحاديث المتواترة في كتابه: «نظم المتناثر»: (ص/١٧) وذكر: (ص/ ١٤ ـ ١٥) بعض كلمات العلماء في ذلك، وقد ابتدأ به ابن دقيق العيد ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه: «عمدة الأحكام»: (١/ ٥٥ ـ ٦٢) وافتتح به السيوطي: «جامعه»، وغيرهم.

من يدل عليه بقوله .

فالحمد لله الذي وفقني إِلَى قَفْوِ الأَثر، وأَسأَله سبحانه ـ صلاح النِّيَّة والقصد ـ فيما آتي وَأَذَر من القول والعمل .

اللهم امْنُنْ ـ وأَنت المَانُّ وحدك ـ على امرىء مُتَذَلِّلٍ بين يديك، بصالح النِّية في العلم والعمل، والثبات على الإسلام والسُّنَّة إلى بلوغ الأَجل .

والآن إلى طليعة التَّصنيف في باب من أَبواب علوم الحديث الشريف :

مُقَيِّداً مَسَائِلَهُ، وأُصوله من أَفواه الأَشياخ، وبطون كتب الأَسلاف، وما يفتح الله به ـ وهو خير الفاتحين ـ، وكل ذلك فتح من الله.

شَغَلْتُ بجمعه النَّفْس زمناً، وَقَطَعْتُ به الوقت مُدَداً، رجاء النَّفع به لمن شاء الله من نقلة العلم النَّبوي أَبَداً[١٣].

وجملته «تقييدات» ليس لي فيها من عمل سوى: الجمع، ثم التَّرتيب، ثم التَّعبير، ثم التَّلخيص. وهي أَدنى مراتب التأْليف[١٤]، أَمَّا أَن تكون تأْليفاً عَلَى نَفَس المتقدمين، بالإِبداع، والاستدراك، فهذا لِطِرَازٍ شَغَرَ منهم الزَّمَان، وَطُوِيَ بساطه عَنَّا منذ أَزمان، و «لا حول ولا قوَّة إِلاَّ بالله العزيز الحكيم»[١٥].

---

(١٣) تضمين من: «الفنون» لابن عقيل: (١/ ٧)، و(٢/ ٧٥٠).

(١٤) «معارف السنن» للبنوري: (٦/ ٤٣٨). وأَمَّا مراتب التأليف الثمانية فأول من ذكرها: ابن حزم في كتابه: «نَقْط العروس» من «رسائل ابن حزم». وفي «إضاءة الراموس» لابن الشرقي: (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠) سَمَّى من تابع ابنَ حزم على ذكرها من العلماء.

(١٥) هذا الذكر العظيم بهذه الصيغة في: «صحيح مسلم»: (برقم٢٦٩٦) وغيره وأما ختم الحوقلة بهذين الاسمين: «العلي العظيم» فنفى ورودهما ابن عَلان في «شرح الأذكار»: (١/ ٢٢٥) لكن وردا في: «مسند البزار» كما في: «مجمع الزوائد»: (٤/ ١٢، رقم٣٠٧٧)، و«تحفة الأبرار» للسيوطي: (ص٢٩). وصيغة ثالثة في كتب السنة «لا حول ولا قوة إلا بالله». وهذه الصيغ الثلاث واردة في الذكر المطلق أما في المقيد كما في إجابة المؤذن عند «الحيعلتين» فبلفظ «لا حول ولا قوة إلا بالله» فتحرر =

وما الأَمر فينا إلاَّ كما قال أَبو عمرو بن العلاء ـ رحمه الله تعالى ـ[16]:

«ما نحن فيمن مَضَى إلاَّ كَبَقْلٍ في أُصُولِ نَخْلٍ طِوال».

فَأَخْشَى أَنَّ: «الذي يتكلف التأْليف في هذا يقع في تعب من غير أَرَب، إلاَّ إن استروح إلى جمع المتفرق، وتلخيص المنتشر، واختراع مَا لَمْ يعرجوا عليه، واستدراك ما فاتهم مما لو ظفروا به لتبجحوا بالنظر إليه، فَعَسَى وَلَعَلَّ.

وقد وقعت في هذه الدعوى، ورجوت من الله التَّوفيق لتحقيق هذه الرَّجْوَى، ولخصت في هذه الأَوراق، غالب المقاصد، وزدت عليها نُخب الفوائد، بمبلغ علمي وجمود فهمي»[17].

حينئذٍ وجدت لي عذراً، لجمع المتفرق من هذه الأُصول في هذا «**التأْصيل**» ما أَمكن؛ لعله يعين على التَّبَحُّرِ في خدمة السُّنَّة وعلومها، أَوْ يَسُدُّ حاجة طلابها، وفاقة رُوَّادِها، ويساعد في توجيه المسار، وامتصاص ما يبدو من سوالب في هذه الأَعصار، لا تخفى على نَقَلَة العلم النَّبوي،

= أن للحوقلة ثلاث صيغ على حالتين. وانظر: «نتائج الأفكار» لابن حجر: (١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٢).

(١٦) في ترجمته من كتاب: «السبعة» لابن مجاهد، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب: (١/ ٩) وأبو عمرو هو: زَبَّان بن عَمَّار التميمي المازني البصري أبو عمرو، يلقب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب، أحد القراء السبعة. وُلد بمكة عام ٧٠هـ؛ ونشأ بالبصرة، وتُوفي بالكوفة عام ١٥٤هـ. «الأعلام»: (٣/ ٤١).

(١٧) تضمين من مقدمة كتاب ابن حجر العسقلاني: «توالي التأنيس لعوالي محمد بن إدريس» المطبوع غلطاً باسم: «توالي التأسيس» كما بينته في «خبر الكتاب».

المغرمين بخدمته من أَهل الضبط والإِتقان، واستجابة لِحَثِّ أَعلام الأَئمة الأَعلام على خدمة السُّنَّة بالتَّخريج.

ومنه ما نقله الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ عن بعض شيوخه أَنَّه قال[١٨]:

«مَنْ أَرَادَ الفائدة فليكسر قَلَمَ النَّسخ وليأْخذ قلم التخريج».

ومِنْ قَبْلُ عن يحيى بن معين ـ رحمه الله تعالى ـ في الحثِّ على التَّفتيش للتَّخريج[١٩]:

«إِذا كتبت فَقَمِّشْ وإِذا حدَّثت ففتِّشْ، وسيندم المنتخب في الحديث حيث لا تنفعه النَّدامة».

أَي: فَجَانِبُ التحمل ليس مثل جَانِبِ الرِّواية والأداء.

وفي شرح ما يُروى ضعيفاً: «من حفظ على أُمتي أَربعين حديثاً . . .»، قال الزَّبيدي ـ رحمه الله تعالى ـ[٢٠]:

(والمراد بالحفظ: النَّقل إِليهم بطريق التَّخريج والإِسناد، صِحَاحاً كُنَّ أَو حِسَاناً . . .) انتهى.

وهي بحقٍّ أُصول ضابطة قويمة، وموازين عادلة دقيقة، تدل من

---

(١٨) «الجامع»: (٢/ ٢٨٢). وعنه في: «فتح المغيث»: (٢/ ٣٣٩).

(١٩) «معرفة أصحاب الحديث»، «السير» للذهبي: (١١/ ٨٥). وانظر: «فتح المغيث»: (٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠٢) ونسبها أيضاً لابن أبي حاتم الرازي.

(٢٠) «شرح إحياء علوم الدين»: (١/ ٧٤). وانظر: «فتح المغيث»: (١/ ٧١).

يتعاطى هذا العلم الشَّريف، إلى كيفية التَّفتيش عن الحديث، واستخراجه، وتصنيفه، وطرق تخريجه، وعن أَحواله في شتىٰ مراحله: في المتن، والمَخْرَج، والعزو، والإِسناد، وحال الراوي ومرويِّه، ومرتبته وحكمه، تمييزاً للسَّليم من الجريح، وفصلاً للصَّحيح عن الضَّعيف..

فليس أَمر التخريج هَمَلاً، يدخل فيه من شاء كيف شاء، وإِنَّما هو «دِينٌ» لا يدخله إلاَّ من تَحَلَّى بأُصوله، وعرف أَحكامه وحدوده، وَإِلاَّ فَلاَ يَتَعَنَّ.

ومباحث «**التخريج**» وإن كانت مدونة في مصطلح الحديث وعلومه، فذكروا: تعريفه، وطرقه، وطرق تصنيفه، وكتبه، وفوائده...، لكن أُصولَه تشتكي القِضَاب فهي أَشتات لا يجمعها كتاب، وما هذا إلاَّ لأَنها عند من مضى معلومة، أَو بحكم المعلومة؛ لحفظهم وجامعيتهم وتمرسهم في: الحديث، وعلومه، ورجاله، فكأَنما هذه العلوم في صفحة واحدة، يأْخذ منها واحدهم طِلبته من بابها، ويسلك بها جادتها من غير تعسفٍ ولا جهالة ولا شطط؛ ولهذا ـ والله أَعلم ـ لم يفردوا: «**أُصول التَّخريج**» بالتأْليف. لكن النَّاظر في مؤلفات هؤلاء، وأَمثالهم يلتقط هذه الأُصول فيجد أُنْساً بالغاً بمعرفتها، والوقوف عليها؛ لنصبها مَنَارَاتٍ على طريق التَّخريج اللاحب؛ ليهتدى بها، ومَرَاقِيَ إلى معرفة صحيح الأَخبار من سقيمها، وراجحها من مرجوحها.

وإِني أَقول وأُؤكد: إن من أَخذ قلم التَّخريج، ولم يدخل من الباب

الذي دخل منه العلماء من معاناة[٢١] النظر في كتب السُّنَّة والأَثر، وأُصول التَّخريج الأَصيلة: أَنواع المصطلح، وما يستظهر من فقه المتون، والأَسانيد، فلن يكون على تخريجه طلاوة العلم وحلاوته، وسيقع في هنات وهنات. وأَستغفر الله من جرأَتنا مع قصورنا:

. . . .

. . . . وقد رأوا

كراهـــة الجمـــع لـــذي تقصـــير

كـــذاك الإخـــراج بـــلا تحرير[٢٢].

قال النووي ـ رحمه الله تعالى ـ في فاتحة «شرح صحيح مسلم» ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولقد أَحسن القائل: مَنْ جَمَعَ أَدوات الحديث استنار قلبه، واستخرج كنوزه الخفيات».

وعليه: فإن نصب هذه «الأُصول» فيه فائدتان:

الأُولى: الدلالة عليها؛ لتفتح للطالب أُفُقاً، وتسلك به إلى الحديث طريقاً رشداً.

الثانية: ليستيقن الرَّاغب أَن هذا «الفن» لا يتقلده إلَّا المهرة المُتَمَرِّسُونَ، الَّذين أَفنوا ساعات ليلهم ونهارهم في طلبه وتحصيله.

---

(٢١) استعمال هذا اللفظ: «المعاناة» بهذا المعنى الذي يقتضيه السياق، عربي معروف، وتداوله عند المتقدمين مشهور. ومنه في «الحيوان» للجاحظ.

ولدى الخطيب في: «الكفاية»: (ص/ ٤)، و«الجامع»: (٢/ ١٧٣). وانظر: «المثل السائر» لابن الأثير: (١/ ١٠٩).

(٢٢) «ألفية العراقي مع فتح المغيث» للسخاوي: (٢/ ٣١٢).

يتعاطى هذا العلم الشَّريف، إلى كيفية التَّفتيش عن الحديث، واستخراجه، وتصنيفه، وطرق تخريجه، وعن أَحواله في شتىٰ مراحله: في المتن، والمَخْرَج، والعزو، والإسناد، وحال الراوي ومرويِّه، ومرتبته وحكمه، تمييزاً للسَّليم من الجريح، وفصلاً للصَّحيح عن الضَّعيف . .

فليس أَمر التخريج هَمَلاً، يدخل فيه من شاء كيف شاء، وإِنَّما هو «دِينٌ» لا يدخله إلاَّ من تَحَلَّى بأُصوله، وعرف أَحكامه وحدوده، وَإِلاَّ فَلاَ يَتَعَنَّ.

ومباحث «**التخريج**» وإن كانت مدونة في مصطلح الحديث وعلومه، فذكروا: تعريفه، وطرقه، وطرق تصنيفه، وكتبه، وفوائده . . .، لكن أُصولَه تشتكي القِضَاب فهي أَشتات لا يجمعها كتاب، وما هذا إلاَّ لأَنها عند من مضى معلومة، أَو بحكم المعلومة؛ لحفظهم وجامعيتهم وتمرسهم في: الحديث، وعلومه، ورجاله، فكأَنما هذه العلوم في صفحة واحدة، يأْخذ منها واحدهم طِلبته من بابها، ويسلك بها جادتها من غير تعسفٍ ولا جهالة ولا شطط؛ ولهذا ـ والله أَعلم ـ لم يفردوا: «**أُصول التَّخريج**» بالتأْليف. لكن النَّاظر في مؤلفات هؤلاء، وأَمثالهم يلتقط هذه الأُصول فيجد أُنْساً بالغاً بمعرفتها، والوقوف عليها؛ لنصبها مَنَارَاتٍ على طريق التَّخريج اللاحب؛ ليهتدى بها، ومَرَاقِيَ إِلى معرفة صحيح الأَخبار من سقيمها، وراجحها من مرجوحها.

وإِني أَقول وأُؤكد: إن من أَخذ قلم التَّخريج، ولم يدخل من الباب

الذي دخل منه العلماء من معاناة[21] النظر في كتب السُّنَّة والأَثر، وأُصول التَّخريج الأَصيلة: أَنواع المصطلح، وما يستظهر من فقه المتون، والأَسانيد، فلن يكون على تخريجه طلاوة العلم وحلاوته، وسيقع في هنات وهنات. وأَستغفر الله من جرأَتنا مع قصورنا:

....

.... وقد رأوا

كراهـــة الجمـع لـــذي تقصـــير

كـــذاك الإِخـــراج بـلا تحرير[22].

قال النووي ـ رحمه الله تعالى ـ في فاتحة «شرح صحيح مسلم» ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولقد أَحسن القائل: مَنْ جَمَعَ أَدوات الحديث استنار قلبه، واستخرج كنوزه الخفيات».

وعليه: فإن نصب هذه «الأُصول» فيه فائدتان:

الأُولى: الدلالة عليها؛ لتفتح للطالب أُفُقاً، وتسلك به إلى الحديث طريقاً رشداً.

الثانية: ليستيقن الرَّاغب أَن هذا «**الفن**» لا يتقلده إلاَّ المهرة المُتَمَرِّسُونَ، الَّذين أَفنوا ساعات ليلهم ونهارهم في طلبه وتحصيله.

(٢١) استعمال هذا اللفظ: «المعاناة» بهذا المعنى الذي يقتضيه السياق، عربي معروف، وتداوله عند المتقدمين مشهور. ومنه في «الحيوان» للجاحظ.

ولدى الخطيب في: «الكفاية»: (ص/ ٤)، و«الجامع»: (٢/ ١٧٣). وانظر: «المثل السائر» لابن الأثير: (١/ ١٠٩).

(٢٢) «ألفية العراقي مع فتح المغيث» للسخاوي: (٢/ ٣١٢).

وما أَجمل قول الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في علم الحديث[٢٣] : «عِلْم لا يَعْلق إلاَّ بِمَنْ وَقَفَ نَفْسَهُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَضُمَّ غَيْرَهُ مِنَ العلوم إليه».

وقول أَبي إِسماعيل عبد الله بن محمد بن مَتّ الأَنصاري، المتوفىٰ سنة ٤٨١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[٢٤] : «هذا الشأْن ـ يعني الحديث ـ شأْن من ليس له شأْن سوى هذا الشأْن».

وأَقول: «هو علم لا يقبل الشركة».

هذا: ولما كانت «**أُصول التخريج**» مرتبطة بـ «**قواعد الجرح والتعديل**» ارتباط الروح بالبدن، وبينها من التَّداخل والتَّلازم ما يقضي بسياقها في مكان واحد؛ إِذ هي عُمدة البحث عن «**حال الرَّاوي**» كما ستراها في مطاوي: «**الباب السادس**» من أَبواب أُصول التَّخريج، فقد صار المزج بينهما في هذا «**التأْصيل**».

بل إِنها وسائر «**علوم الحديث**» كذلك، لكن علوم الحديث حُظيت بالتأْليف استقلالاً على تتابع العصور، وما هنا وإِن كان جُلُّه من مباحثهم فيها، وفي كُتب أَحوال الرُّواة، لكنه بحاجة إِلى جمع كلامهم منها، والإِمعان في تفتيشها، وغيرها من كتب السِّير والشُّروح، واستخراجها من مستودعها، وعمارة سبيلها تسهيلاً للوصول إِليها.

وقد يُطوح الظن بالنَّاظر، أَن «**مصطلح الحديث**» وَمَا أُلِّف فيه يُغني

---

(٢٣) «الجامع»: (٢/ ١٧٣). وانظر: «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٢٢١).

(٢٤) «التقييد» لابن نقطة: (٢/ ٦٨). وانظر: «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٢٢١).

عن هذا، والجواب ما سترى ـ بإذن الله تعالى ـ وبما يتضح لك بَعْدُ، أَنَّ هذا بالنسبة لعلوم مصطلح الحديث كالقول في: «مقاصد الشريعة» بالنسبة لأُصول الفقه؛ إذ لم تحوه، فليس لمتطلبه فيها غِنىً عنه، وكذلك هنا.

وبالجملة فموضوع هذا الكتاب، يَعْني في الحقيقة:

«فقه مصطلح الحديث» أَو **«فقه علوم الحديث»** بل: **«فقه الحديث ومصطلحه وعلومه ورجاله»**.

وَسَتَرَاهُ كذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ مَشْمُولاً بما تَنَقَّحَ لِيَ تلخيصه من بين القولين أَو الأَقوال، مُوَشَّحاً بمقابسات عجيبة، وفوائد عزيزة، ونتف ونوادر ونكات ولطائف، على ما جرت به عادة أَهل هذا العلم الشريف، وَعَقَدَهُ العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ في: **«آداب المحدث»** من أَلفيته، فقال[٢٥]:

واستُحسن الإنشاد في الأَواخر
بَعْدَ الحكايات مع النَّوادر

ومع التزام: **«لغة العلم»** بتحقيقات وسيطة، حَرِيٌّ أَنْ تُبْذَلَ في تحصيلها أَعمار، وَتُجرد من أَجلها الأَسْفَار، وَتُطْوَى لها أَسفار بعد أَسفار.

---

(٢٥) «ألفية العراقي مع شرحها: فتح المغيث»: (٢/ ٢٧٣).

فائدة: من عجائب الاتفاق أن شيوخ ابن حجر، الثلاثة: ابن الملقن، والبلقيني، والعراقي ـ رحمهم الله تعالى ـ وُلد كلٌّ واحد منهم قبل الآخر بعام، وتُوفي بعده بعام، وكان أولهم: ابن الملقن، وُلد سنة ٧٢٣هـ وتُوفي سنة ٨٠٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

والله يَمُنُّ على من يشاء، و «الأَعمال بالنيات».

ومع هذا فليعلم الراغب مرة أُخرى، أَنَّ النَّظر في طائفة من «**أُصول التخريج وقواعد الجرح والتَّعديل**» والتي في مثاني هذا «**التأْصيل**» بعض منها، لا تؤهله لِتَسَنُّمِ التَّخريج؛ لأَن هذه الأُصول لا تُشَامُّ النَّفس عن طريق التَّعلم والتَّعليم فحسب، وإنما تنقدح عن نَفْسٍ تمكنت من أَصل الأُصول، ومعقد الفصول: البصيرةِ بأُصول الحديث ومصطلحِهِ، وقواعدِهِ، وديمومةِ النَّظر في كتب الحديث، وشروحه، ورجالِهِ، وطبقاتِهم، ومنازِلهم، ومراتبِ النُّقاد منهم، وَمُرَاعَاةِ أَلفاظهم وتغايرِ عباراتهم، وحقيقةِ مصطلحاتهم، والتمرسِ فيها بطول الكشف وكثرة البحث والدَّرس، ومشافهة الأَشياخ، واستنهاض البلاد، والسعي في مناكبها بالارتحال، وطي الليل مع النهار؛ حتى تكون هذه الوجهة الشريفة للراغب: «**دِيناً وَدَيْدَناً**» على ما هو مبين في: «**رسم المتأَهل**»(٢٦) مع حسن الفهم، وصلاح النِّيَّة والقصد.

فمن مجموع هذه الهيئة تحصل لمن رُزق حظاً من هذا العلم، ملكةٌ تؤهله للدخول في: «**درج التَّخريج بالتَّدريج**»(٢٧) إلى أَن يصل مرتبة التَّخريج بمعناه الدَّقيق.

ويصير بهذا كأَنَّما أُصول التَّخريج تنقدح في نفسه، ويحصل له فيها نَوْعُ دلالة، وَنَفَاذُ بصيرة.

---

(٢٦) يأتي في: الأصل الثالث من الباب الأول في: الأصول العامة.

(٢٧) «التمثيل والمحاضرة» للثعالبي: (ص/ ٤١٢).

ولعمري إنَّ وجود هؤلاء لعزيز «فهم في قِلَّتِهم بين المنتسبين إلى مقالتهم، أَعَزُّ من مذهب أَهل السُّنَّة في الملل، بين سائر الآراء والنِّحل، وأَقل من عدد المسلمين في مقابلة أَهل الملل»[٢٨].

وإِنَّك واجد في تعاليق المحدَثين على كتب السَّالفين، ما تُمَيِّز به بين مَنْ رُزق: «**الذوق العلمي**» في التخريج، ومن نصيبه تقليد الأَوراق، والإِرهاق بالحوالات ﴿ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات﴾[٢٩].

وبعد: فإِليك مقيدات، وتحقيقات:

* في التخريج.
* وفي أُصول التخريج.
* وفي قواعد الجرح والتعديل.

فهي بحق ثلاثة كُتب في كتاب واحد.

عسى الله أَن ينفعني، ومن شاء من عباده بها آمين.

وعلى العِلاَّت فآمل أَن يكون محتواها مشوقاً معلماً، يجلو عوارض الظُّلَم، وَيَكْسِفُ العصبية على السُّنَن؛ لما هنا من نُقول مستخرجة من معدنها، موثقة على أُصولها، عن أَهل الفضل والفضيلة، والرُّتَبِ الرفيعة، نجوم الهدى، رُجوم العِدَى، أُمناءِ الله على حفظ دينه وسنة نبيه، الذين هم عُمَدٌ في هذا الفن، من مؤلفاتهم الجامعة في الحديث وعلومه، مما أَغنوا به النَّاظر، وشرحوا الخواطر، وعقدوا للعلم الأَواصر، فجزاهم الله

---

(٢٨) تضمين من كلام الخطيب في «الجامع»: (٢/ ١٧٢) عن لقب «الحافظ».

(٢٩) سورة البقرة، آية: ١٤٨.

عن حسن صنيعهم جزاء شاكر[٣٠]:

جَمَالَ ذي الأَرضِ كانوا في الحياة وَهُمْ
بَعْدَ المماتِ جَمَالُ الكُتْبِ والسِّيَرِ

وتدور التقييدات على علم جماعة منهم، وفي طليعتهم - وناهيك بهم -:

* الأَئمة الأَربعة المنتشرة مذاهبهم في الأَمصار - رحمهم الله تعالى -[٣١].

---

(٣٠) انظر: «النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح» للطاهر بن عاشور: (ص/ ٥).

(٣١) هم:

١ - **أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي**. المتوفىٰ سنة ١٥٠هـ - رحمه الله تعالى -. ويتعلق بترجمته التنبيه على فوائد:

الأولى: وُضع في حق هذا الإمام: «أبو حنيفة سراج أمتي» وغلط من قال في بيان قول أهل السير: كان للنبي - ﷺ - سيف حنفي. أي: نسبة للإمام أبي حنيفة. وبينت هذا في: «الرقابة على التراث».

الثانية: لدى الحنفية: كنية، ولقب؛ لا يعرف لهما تعليل مع شهرة صاحبيهما: «أبو حنيفة» و«ابن العديم» ومن هذا الباب: كنية أمير المؤمنين في الحديث «أبو عبد الله» محمد بن إسماعيل البخاري - رحمه الله تعالى - كما في: «سيرة البخاري» للمباركفوري (ص/ ٦٧). ومنه «ابن ماكولا» صاحب «الإكمال». قال ابن خلكان في: «تاريخه»: (١/ ٣٣٣): «لا أعرف معناها». ومنه: «التَّريزي» المنجم، قال الأزهري: «فلَا أدري إلى أي شيء يُنسب». «توضيح المشتبه»: (١/ ٤٢٥). ومنه: «النقلي» انظر: «توضيح المشتبه»: (١/ ٥٦٦). ومنه: «الهراسي» أبو الحسن قال ابن العماد في: =

. . . .

= «الشذرات»: (٤/ ٨): «لا نعلم نسبته لأي شيء».

الثالثة: لما بَرز الإمام أبو حنيفة في الفقه، اشتهر قولهم: «الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة».

وقيلت في حق آخرين ممن برزوا في أمْرٍ ما، منها:

قال أبو سعيد الحداد في يحيى بن معين ـ رحمهما الله تعالى ـ: «الناس كلهم عيال عليه»: «تاريخ بغداد»: (١٤/ ١٨٣).

وقال ابن تغري بردي في حق ابن أبي الدنيا. المتوفىٰ سنة ٢٨١هـ ـ رحمهما الله تعالى ـ: «له التصانيف الحسان، والناس بعده عيال عليه في الفنون التي جمعها»: «النجوم الزاهرة»: (٣/ ٨٦).

وقال التاج السبكي ـ رحمه الله تعالى ـ في حق البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ: «من ألَّف بعده في التاريخ فعيال عليه». «الرسالة المستطرفة»: (ص١٢٩).

وقال ابن نقطة ـ رحمه الله تعالى ـ في حق الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ: «أصحاب الحديث عيال على كتب أبي بكر الخطيب» كما في «التقييد»: (١/ ١٧٠)، وعنه في «نخبة الفكر»: (ص/ ١٦): «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٤٣).

وقال السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في ترجمة الإمام الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ: «والذي أقوله: إن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فُنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر» بواسطة: «ذيول تذكرة الحفاظ»: (ص/ ٣٤٨).

٢ ـ **إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي** والمتوفىٰ سنة ١٧٩هـ ـ رحمه الله تعالى ـ. رأس المتقنين، وكبير المتثبتين.

ومن العجيب في شأن مذهب هذا الإمام الجليل، أنه لم يؤلف في مذهبه كتاب مختصر في وقت مبكر، حتى ألَّف خليل المتوفى سنة ٧٧٦هـ ـ رحمه الله تعالى «مختصره» ومازلت متطلباً السبب حتى وجدته في: «شرح الإحياء» للزبيدي: (١/ ٢٨١) فليقف الراغب على قراءته. =

. . . .

= ٣ـ **عالم قريش وحافظ لغتها الإمام: محمد بن إدريس الشافعي**. المتوفىٰ سنة ٢٠٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

أول من أصَّل «أصول الفقه» في: «الرسالة».

في ترجمته: أنه شرب ماء زمزم لثلاث . . . كما في: «الجواهر والدرر» للسخاوي: (١/ ١٠٧)، و«الإعلان بالتوبيخ» له: (ص/ ٤٧٢).

وهذه سنة جارية لدى الكبار في العلم والدين، منهم:

الشافعي، وأحمد بن حنبل، وابن خزيمة، والحاكم، والخطيب البغدادي، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر، والسخاوي وغيرهم ـ رحم الله الجميع ـ.

انظر: «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٧٢١)، و(٣/ ١٠٤٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (١/ ٥٣)، و(١١/ ٢١٢)، و«الجواهر والدرر»: (١/ ١٠٧)، و«الإعلان بالتوبيخ»: (ص/ ٤٧٢).

٤ ـ **إمام أهل السنة، مسنِد الدنيا، من دفع الله به عن الإسلام والمسلمين يوم المحنة: أحمد بن حنبل الشيباني** المتوفىٰ سنة ٢٤١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

قال أحمد بن إبراهيم الدورقي ـ رحمه الله تعالى ـ: «من سمعته يذكر أحمد ابن حنبل بسوء فاتهمه على الإسلام» كما في «الرواة الثقات» للذهبي: (ص/ ٥٦، ٥٧).

ولهذه نظائر في حق الأكابر، أعلاها ما أسنده الخطيب في: «الكفاية»: (ص/ ٤٩) عن أبي زرعة ـ رحمه الله تعالى ـ يقول: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ـ ﷺ ـ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدَّى إلينا هذا القرآن والسنن: أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة. والجرح بهم أولى وهم زنادقة».

وعنه السخاوي في: «فتح المغيث»: (٣/ ١٠١).

ونحوه: إذا رأيت الرازي يتنقص أبا زرعة . . . «تهذيب التهذيب»: (٧/ ٣٢). وفيه أيضاً: (٧/ ٢٧٠): إذا رأيت من يضع على عكرمة . . . إلخ. =

* حافظ المشرق: الخطيب البغدادي، أَحمد بن علي بن ثابت المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[٣٢].

* حافظ المغرب: أَبو عمر ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[٣٣].

* الإمام العلامة الزاهد الفقيه المحدث: أَبو زكريا يحيى بن شرف الحزامي النووي. المتوفى سنة ٦٧٦ ـ رحمه الله تعالى ـ[٣٤].

* شيخ الإسلام ابن تيمية: أَحمد بن عبد الحليم النميري. المتوفىٰ سنة ٧٢٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[٣٥].

= ومنها: قولة الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ إذا رأيت الرجل يذم يحيى بن معين، فاتهمه على الإسلام. والله أعلم.

(٣٢) الحافظ: من ألقاب المحدثين، وبحثه منتشر في كتب المصطلح وغيرها. وانظره موعباً في: «الجواهر والدرر»: (١/ ٢٨ ـ ٤٥). و«فِهرس الفهارس»: (١/ ٧١ ـ ٧٩)، و(٢/ ١٠٢٢). و«سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٣٨٠). وانظر في: «مَدِّ علوم الحديث»: «المشترك اللفظي».

(٣٣) هذا العَلَم الميمون، من الأفراد القلائل الذين يسوقون طوال المعاني بقصار المباني، والموضوع الطويل باللفظ المحرر الوجيز.
وانظر كيف اتفقت وفاة حافظ المشرق الخطيب وحافظ المغرب ابن عبد البر في عام واحد.

(٣٤) في كتبه: «الإرشاد»، و«التقريب»، و«المجموع»، و«شرح مسلم»: فوائد عزيزة وتحقيقات حديثية جليلة. فرحمه الله رحمة واسعة.

(٣٥) عن هذا اللقب: «شيخ الإسلام» انظر: «الرد الوافر» لابن ناصر الدين وعن تاريخه وشرطه: «الجواهر والدرر»: (١/ ١٤ ـ ١٧)، و«الجامع» للخطيب: (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٥)، وعن حكمه: «تغريب الألقاب العلمية»، و«معجم المناهي اللفظية». =

* شيخ هذه الصناعة، وإمام الجماعة الحافظ العلامة: الذهبي محمد ابن أحمد بن عثمان. المتوفى سنة ٧٤٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ (٣٦).

= ومما يساق للفائدة: أن الشيخ علاء الدين البسطامي، سُئل وهو ببيت المقدس: هل رأيت الشيخ تقي الدين ابن تيمية، فقال: نعم، قلت: فكيف كانت صفته؟ فقال: هل رأيت قبة الصخرة؟ قلت: نعم، قال: كان كقبة الصخرة مُليء كتباً لها لسان ينطق. «الجواهر والدرر»: (١/ ١١٧).

وقال الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ:

«ما رأيت أشد استحضاراً للمتون وعزوها منه، وكانت السنة بين عينيه وعلى طرف لسانه بعبارة رشيقة وعين مفتوحة».

وقال ابن سيد الناس اليعمري ـ رحمه الله تعالى ـ لما رآه:

«ألفيته ممن أدرك من العلوم حظاً، وكان يستوعب السنن والآثار حفظاً، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر في الحديث فهو صاحب علمه ودرايته، أو حاضر بالملل والنحل لم تر أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من درايته، برز في كل علم على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه، فيحضر مجالسه الجم الغفير ويروون من بحره العذب النمير، ويرتعون من ربيع فضله في روضة وغدير» انتهى. «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٩٣).

(٣٦) قال عنه تلميذه السبكي ـ رحمه الله تعالى ـ:

«لو أقيم على أكمة والرواة بين يديه، لعرف كُلاً منهم بأسمائهم وأسماء آبائهم». «الطبقات» للسبكي: (٩/ ١٠١) وعنه مقدمة تحقيق «السير» للذهبي: (١/ ٥٦).

وقال تلميذه الصفدي في: «الوافي»: (٢/ ١٦٣) وعنه في مقدمة تحقيق «السير» للذهبي: (١/ ٥٣):

«لم أجد عنده جمود المحدثين، ولا كَوْدَنَةَ النقلة ـ الكودنة: البلادة ـ بل هو فقيه النظر، له دربة بأقوال الناس، ومذاهب الأئمة من السلف وأرباب المقالات. =

* الحافظ القدوة العلامة المتفنن: ابن قيم الجوزية محمد بن أَبي بكر. المتوفى سنة ٧٥١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[٣٧].

* الحافظ المفسر المحدث البارع: ابن كثير، عماد الدين إسماعيل ابن عمر الدمشقي. المتوفى سنة ٧٧٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

* الحافظ المدقق والعلامة المتفنن: ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. المتوفى سنة ٧٩٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[٣٨].

* حافظ المشرقين، ذهبي عصره، من قيل فيه: «حَدِّث عن البحر ولا حرج» حافظ الدنيا: ابن حجر «وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار»: أحمد بن علي الكناني العسقلاني. المتوفى سنة ٨٥٢هـ

= وأعجبني منه ما يعانيه في تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثاً يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن أو ظلام إسناد، أو طعن في رواته. وهذا لم أر غيره يراعي هذه الفائدة فيما يورده» انتهى.

وكان من ورعه وعمله بعلمه ـ رحمه الله تعالى ـ أنه ترك الرحلة في طلب العلم لما احتاجت أمه إليه.

وممن لم يرحل بّراً بأمه: شيخ البخاري: محمد بن بشار. كما في: «الميزان»: برقم/ ٧٢٦٩.

هكذا تكون الحال: اقتران العلم بالعمل، فرحم الله عبداً جمع بينهما.

وانظر: كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ إلى والدته، في «الفتاوى»: (٢٨/ ٤٨ ـ ٥٠).

(٣٧) أفردت لترجمته كتاباً، ولموارده كتاباً، ثم جمعتهما باسم: «ابن القيم / حياته. آثاره. موارده».

(٣٨) حافظ جم العلم غزير الفوائد، كتابه: «شرح العلل» عزيز المثال. كان صلباً في السنة ـ رحمه الله تعالى ـ.

ـ رحمه الله تعالى ـ[٣٩].

(٣٩) لقبه بذهبي العصر: الكتاني ـ رحمه الله تعالى ـ في «فِهرس الفهارس»: (١/ ٣٢١).
وقال عنه تلميذه السخاوي ـ رحمهما الله تعالى ـ: «شرب ماء زمزم لنيل مرتبة ـ الذهبي ـ والكيل بمعيار فطنته». «الإعلان بالتوبيخ»: (ص/ ٤٧٢). وانظر: «طبقات الحفاظ» للسيوطي: (ص/ ٥١٨).
وفي «الجواهر والدرر»: (١/ ١٠٦) ذكر تاريخ شربه لَمَّا حج عام ٨٠٠هـ. أو عام ٨٠٥هـ.
وفي لقبه: «ابن حجر» قال بعض الظرفاء: «رجح نبأ ابن حجر» فتقرأ طرداً وعكساً، كقول الله تعالى: ﴿كلٌّ في فلك﴾. وقوله تعالى: ﴿وربك فكبر﴾.
وَمِنْ أَجَلِّ كتبه: «الإصابة» جلس في تأليفه أربعين عاماً، ومات قبل عمل «المبهمات». قال تلميذه السخاوي ـ رحمه الله تعالى: «وأرجو عملها». «فتح المغيث»: (٣/ ٨٥). ولم أعلمه عَمِلَها.
ومن الكتب التي لم يكملها: «النكت على ابن الصلاح» و«تلخيص المتفق والمفترق» للخطيب البغدادي. وتخريج أحاديث الأذكار للنووي، والثقات ممن ليس في التهذيب.
وههنا فائدة استطرادية في تسمية بعض الكتب التي لم يكملها مؤلفوها منها: «المختارة» للضياء. «مسند يعقوب بن شيبة» وقيل: لم يتم مسند معلل قط.
«شرح علل ابن أبي حاتم» للحافظ ابن عبد الهادي. وَعِدَّةُ شروح لصحيح البخاري منها: «فتح الباري» لابن رجب وشرح النووي، والفيروزآبادي. «الدلائل في الذيل على الغريب» لأبي عبيد وابن قتيبة للسرقسطي، قاسم بن ثابت المتوفى سنة ٣٠٢هـ ثم أكمله أبوه المتوفى بعده سنة ٣١٣هـ ـ رحمهما الله ـ.
«الإمام» لابن دقيق العيد. «جمع الجوامع» للسيوطي.
وتخريجه: «الدرر اللوامع في الكلام على أحاديث جمع الجوامع» لأبي العلاء الفاسي.
وتراجع في حروفها من: «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٢٤، ٦٩، ١١٥، ١٤٨، =

* خاتمة الحفاظ المؤرخ: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن المتوفىٰ سنة ٩٠٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[٤٠].

* ذهبي عصره العلامة المحقق المعلمي عبد الرحمن بن يحيى المولود سنة ١٣١٣هـ. المتوفىٰ سنة ١٣٨٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[٤١].

وقبل هؤلاء الأَعلام، ومعهم، وبعد كل منهم من خيار العلماء ورفعائهم، أَعلام جرى الرجوع إلى مؤلفاتهم، والتعويل على كلامهم، وسيمر بالناظر التَّصريح بأَسمائهم ﴿وما منَّا إلاَّ له مقام معلوم﴾[٤٢].

رحم الله الجميع. آمين.

وَإنَّا وإياهم، كما قال من وافقته في كنيته، واسمه، واسم أَبيه: شيخ البصرة الإمام القدوة: أَبو عبد الله بكر بن عبد الله المزني. المتوفىٰ سنة ١٠٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ في رواية ابنه عنه[٤٣]:

«سمعت إنساناً يحدث عن أَبي، أَنه كان واقفاً بعرفة فَرَقَّ، فقال:

= ١٥٥، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ٢٠٨، ٢٠٩). وانظر: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: (٤٦٧).

(٤٠) ذكر الكتاني ـ رحمه الله تعالى ـ في: «فِهرس الفهارس»: (١/ ٧٧ ـ ٨٠) ما اشتهر في كتب المتأخرين: من أن آخر الحفاظ: السخاوي، والسيوطي وأن هذا متعقب، ثم ذكر من وقف على اسمه موصوفاً بلقب «الحافظ» إلى القرن الثالث عشر.

(٤١) تحقيقات هذا الحَبْر، نقش في حَجَر، ينافس الكبار كالحافظ ابن حجر. فرحم الله الجميع. ويكفيه فخراً كتابه: «التنكيل».

(٤٢) سورة الصافات، الآية: ١٦٤.

(٤٣) «السير» للذهبي: (٤/ ٥٣٤).

لولا أني فيهم لقلت: قد غُفر لهم».

قال الذهبي - رحمه الله تعالى - :

«قلت: كذلك ينبغي للعبد أن يُزري على نفسه ويهضمها».

على أن إجلال أئمة العلم والدِّين في القديم والحديث لم يمنع التعقيب، والتَّصحيح؛ إذ قِبلة القصد للجميع: الوصول إلى الحق.

ولهذا فلا عيب ولا ملام إذا رأيت شيئاً من هذا في هذا «**التأصيل**».

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى -(٤٤):

(ولولا أن الحق لله ورسوله، وأن كل ما عدا الله ورسوله، فمأْخوذ من قوله ومتروك، وهو عُرضة الوهم والخطأ: لما اعترضنا على من لا نلحق غبارهم ولا نجري معهم في مضمارهم، ونراهم فوقنا في مقامات الإيمان، ومنازل السائرين كالنجوم الدراري، ومن كان عنده علم فليرشدنا إليه، ومن رأى في كلامنا زيفاً، أو نقصاً، أو خطأً، فليهد إلينا الصواب، نشكر له سعيه، ونقابله بالقبول والإذعان والانقياد والتسليم. والله أعلم. وهو الموفق) انتهى.

وإنِّي وإن جَرَّدْتُ ذكرهم من شريف ما لهم من الألقاب طلباً للاختصار، ومعلوم: أن الأصل إنزال كل منزلته، فَلَهُم ما لزمهم من شريف الألقاب العلمية، والرُّتب العَلِيَّة، لكن لم أَلتزم ذكرها - غالباً - للاختصار، ومقامهم في قلوبنا يجل عن الوصف، وهذه حقيقة إنزالهم

(٤٤) «مدارج السالكين»: (٢/ ١٣٧).

منزلتهم.

وقد التزمت ـ جهدي ـ ما هو أَنفع لنا ولهم، وهو: الدعاء لهم رقماً أَو نُطْقاً، فيما أَسوقه من كلامي(٤٥)، أَما في حال النقل لكلام غيري فأَتبع الأَصل المنقول منه، فإن كان فيه ذلك كتبته، وَإِلاَّ اكتفيت بالنطق به، محافظة على الأَصل(٤٦).

فجزاهم الله عن الأُمة والدين أَحسن الجزاء وأَوفاه، ورفع درجاتهم في الدنيا والآخرة، وجعل لهم لسان صدق في الآخرين.

□ □ □

(٤٥) انظر: «الجامع» للخطيب: (٢/١٠٣ ـ ١٠٧). «الغنية» للقاضي عياض: (ص/١٩٩). «علوم الحديث» لابن الصلاح: (ص/٢١٩ ـ ٢٢٠). «مقدمة النووي لمسلم»: (١/٣٩). «فتح المغيث»: (٣/٦٥ ـ ٧٤، ٢٥٦ ـ ٢٦٥) ـ رحم الله الجميع ـ.

(٤٦) «فتح المغيث» للسخاوي: (٣/٦٨ ـ ٦٩)، «شرح ألفية السيوطي» لشاكر ـ رحمهما الله تعالى ـ: (ص/١٥١).

هَذَا وَقَدْ أَدَرْتُ بُحوثَ هذا: «**التأْصيل**» على مقدمات وكتابين. هذه تراجمها:

□ **مقدمات في أُصول التخريج:**

وفيها:

* مبادئه العشرة.
* التعريف بطرفي العنوان.
* حقيقة أُصول التخريج.
* تأْصيلها من القرآن الكريم.
* المؤلفات في أُصول التخريج.

□ **الكتاب الأَول: التخريج.**

وفيه بابان:

* الباب الأَول: ويحوي ستة أَبحاث:
  - تعريف التخريج.
  - كونه من المشترك اللفظي.
  - تأْصيله في الوحيين.
  - فوائده.
  - أَبحاثه في كتب المصطلح.
  - المؤلفات فيه.
* الباب الثاني: طرق العمل في التخريج.

وفيه:

- طرق التصنيف في التخريج .
- طرق استخراج الحديث .
- طرق التخريج .
- الطريق العملي للتخريج ومراتب النظر فيه .

والأَخيران هما لُباب هذا الباب .

□ **الكتاب الثاني : في «أُصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل»** .

وهو المقصود من هذا التأْليف ، وقد عقدته في ستة أَبواب :

* الباب الأَول : أُصول التخريج العامة .
* الباب الثاني : أُصول في المتن .
* الباب الثالث : أُصول في الإِسناد .
* الباب الرابع : أُصول في الراوي[٤٧] .
* الباب الخامس : أُصول في مَخْرَج الحديث .
* الباب السادس : أُصول في العزو.
* الباب السابع : أُصول في المرتبة والحكم .

ثم : الخاتمة .

وليست أَبوابه هذه بَبَّاناً [٤٨] واحداً؛ إِذ الحَالُ تقتضي في بعض الأَبحاث ، مَدَّ المقال ، ليستفاد ، وَعُذْرِي كَمَا صَدَّر النووي ـ رحمه الله

---

(٤٧) وفي هذا الباب : «قواعد الجرح والتعديل» : لهذا فاق جميع الأبواب .

(٤٨) بباناً موحدة مفتوحة ، ثم باء موحدة مفتوحة مشددة أي : ليست على نهج واحد وطريقة واحدة . انظر: «توضيح الأفكار» للصنعاني : (١/ ٢) .

تعالى ـ شرحه لصحيح مسلم، واتَّكأ عليه الكتاني ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة «فِهرس الفهارس» ـ فقال[٤٩]:

(ولا ينبغي للنَّاظر في هذا «الشرح» أَن يسأَم من شيء ـ من ذلك «فوائد الصناعة الحديثية» ـ يجده مبسوطاً واضحاً، فإني إنما أَقصد بذلك ـ إن شاء الله ـ الإيضاح والتيسير، والنَّصيحة لمطالعه وإعانته وإغنائه عن مراجعة غيره في بابه. وهذا مقصود الشروح، فمن استطال شيئاً من هذا وشبهه فهو بعيد عن الإتقان، مباعد للفلاح في هذا الشأْن، فَلْيُعَزِّ نَفْسَهُ لسوء حاله، وليرجع عما ارتكبه من قبيح فِعاله، ولا ينبغي لطالب التحقيق والتنقيح والإتقان، والتدقيق، أَن يلتفت إلى كراهة أَو سآمة ذوي البطالة، وأَصحاب الغباوة والمهانة والملالة، بل يفرح بما يجده من العلم مبسوطاً، وما يصادفه من القواعد والمشكلات واضحاً مضبوطاً، وَيَحْمَدُ اللَّهَ على تيسيره، ويدعو لجامعه الساعي في تنقيحه وإيضاحه وتقريره.

وفقنا الله الكريم لمعالي الأُمور، وجنبنا بفضله جميع أَنواع الشرور،

---

(٤٩) «فِهرس الفهارس»: (١/ ٥٢ ـ ٥٣) عن «شرح النووي لمسلم»: (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

تتمة للحواشي: قال العيني ـ رحمه الله تعالى ـ في: «عمدة القاري» (١/ ١١):

«ذكروا أن من الواجب على مصنف كتاب أو مؤلف رسالة ثلاثة أشياء، وهي: البسملة، والحمدلة، والصلاة.

ومن الطرق الجائزة أربعة أشياء وهي: مدح الفن، وذكر الباعث، وتسمية الكتاب، وبيان كيفية الكتاب من التبويب والتفصيل» انتهى.

وَكُل ذلك قد ذكرت في هذه المقدمة والحمد لله رب العالمين.

وجمع بيننا وبين أَحبابنا في دار الحبور والسرور) انتهى .

فإليك يا طالب الحديث هذا «**التأْصيل**» مشتملاً على أَنواع من الخير، لابد لطالب هذا العلم الشريف من معرفتها، وإِدامة النظر فيها .

وفي سبيل الله ما لقيت من عناء البحث، والتفتيش، والنظر، والتتبع .

ومع هذا فأَنصح من وقف على كتابي هذا، من أَهل العلم والإِيمان : تحقيقَ النظر، وتدقيقَ الفِكَر، لاسيما من ظفر بما لم أَظفر به من الكُتب، مما لو ظفرت به لَسَمَوْت والله يَخْلف علينا ما فات، وسبحان من يمنح ما يشاء لمن يشاء .

اللهم اكتب لهذا «**التأْصيل**» البراءة من آفات التطويل، وادفع عنه معايب المتطاولين، واجعله ذخيرة لي إِذا الصحف نشرت يوم الدين .

وإِن قبله ربي فإِني لذو حظ عظيم . والحمد لله رب العالمين .

المؤلِّف

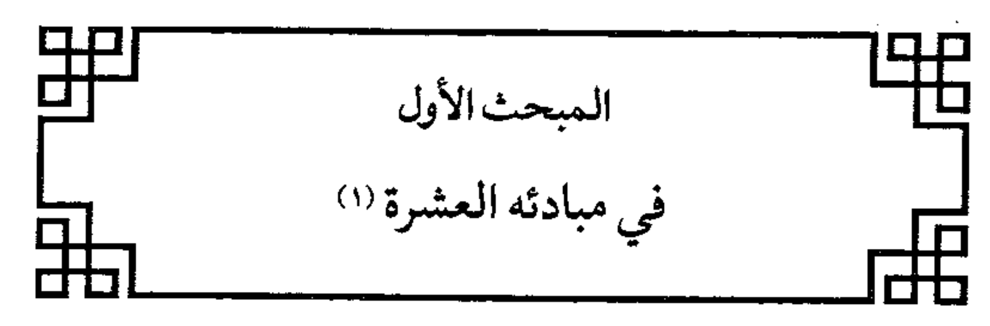
بكر بن عبد الله أَبو زيد

المدينة النبوية ـ ١٤١٢هـ

مقدمات
في أُصول التخريج

وفيها :

* مبادئه العشرة .
* التعريف بطرفي العنوان .
* حقيقة : أُصول التخريج .
* تَأْصِيلُها من القرآن الكريم .
* المؤلفات في : أُصول التخريج .



المبحث الأول

في مبادئه العشرة [1]

باعتبار «أُصول التخريج» فَنّاً مُسْتَقِلاًّ، فلابد من معرفة مبادئه العشرة التي ينبغي لِقَاصِد كُلِّ فَنٍّ أَن يعرفها؛ لِتَصَوُّرِ ذلك الفَنِّ قبل الشروع فيه.

وقد جمعها الصَّبَّان نَظْماً بِقَوْلِهِ [2]:

إِنَّ مَبَـادِىء كُـلِّ عِـلْمٍ عَشَـرَهْ
الحَـدّ والموضـوع ثـم الثَّمَـرَهْ

---

(١) في بيان: «مبادىء العلوم العشرة» مؤلفات منها:
«الأزهار الطيبة النشر على المبادىء العشر» تأليف: محمد الطالب بن حمدون، قاضي مراكش، المتوفىٰ سنة ١٢٧٣هـ، كما في ترجمته من: «شجرة النور الزكية»: (ص/ ٤٠١) وطبع بفاس كما في «التراتيب الإدارية»: (٢/ ١٩٩).
وكتاب: «تحقيق مبادىء العلوم الأحد عشر» للشيخ علي رجب الصالحي. طُبع عام ١٣٥٥هـ بمطبعة وادي الملوك في القاهرة.
وفي مقدمة: «إعانة الطالبين» في فقه الشافعية طَبْع الحلبي: (١/ ١٤) ذكر أبياتاً في: «المبادىء العشرة» وَنَسَبَها لأبي العلاء المعري!! فالله أعلم.
وأَهل كل فَنٍّ يذكرون مبادئه في فواتح مؤلفاتهم غالباً.
والكتب عن الفنون تعتني بذكرها مثل: «كشف الظنون»، و«أبجد العلوم»، و«سعود المطالع» للأبياري.

(٢) الصَّبَّان: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، المتوفىٰ في القاهرة سنة ١٢٠٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ كان عالماً بالعربية. «الأعلام»: (٦/ ٢٩٧). =

وَنِسْبَةٌ وفضله والواضعْ
والاسم الاستمداد حكم الشارعْ
مسائل والبعض بالبعض اكتفى
وَمَنْ دَرَى الجميع حاز الشرفا

زاد بعضهم: المبدأ الحادي عشر، وهو: شرفه[3].

وعليه: فهذه مبادىء: «علم أُصول التخريج»:

فَحَدُّهُ[4]: عِلْمٌ بأُصول يُعرف بها عين الراوي[5] والمروي[6] وَمَخْرَجَهُ، ومن أَخرجه، وحال كُلٍّ[7] ومرتبته بمفرده[8]

= وهذا النظم: دارج لدى العلماء كثيراً، كتابة وحفظاً بدون عَزْوٍ، وقد رأيت عزوه إلى الصبان في كتاب: «لآلىء الطَّلِّ النَّدية شرح الباكورة الجَنِيَّة في عَمَلِ الجيبية». (ص/ ٢) تأليف: محمد بن يوسف الخياط. المتوفىٰ سنة ١٣٠٣هـ. طبْعُ الحلبي عام ١٣٤٨هـ. وانظر: «الأعلام»: (٧/ ١٥٦).

(٣) انظر: «تحقيق مبادىء العلوم الشرعية»: (ص/ ٢).

(٤) ويقال: رَسْمُهُ، ويقال: تعريفه، ويقال: حقيقته، وجميعها سواء، انظر: «توضيح الأفكار» للصنعاني: (١/ ١٥٨).

وَحَدُّ «علم أصول التخريج» أعم من حَدِّ: «علم مصطلح الحديث» الذي حقيقته: «معرفة القواعد التي يُتوصل بها إلى معرفة الراوي والمروي». انظر: «النكت» لابن حجر: (١/ ٢٢٥).

(٥) ومن لازمه: معرفة طرقه وأسانيده.

(٦) أي: المتن بألفاظه.

(٧) مهما تعددت طرقه، وتنوعت ألفاظه.

(٨) هذا يعني الحكم النسبي.

فمجموعه[٩].

ومـوضـــوعه : الراوي ومرويه وبحثهما.

وثمـــرته[١٠] : صيانة السنة، وحفظها عما ليس منها.

ونسبته إلى غيره[١١]: أنه من العلوم الشرعية. وهو للحديث وعلومه، مثل «أُصول الفقه» للفقه. و«أُصول النحو» للنحو.

وفضـــله : ما ورد من الحث على حفظ السنة والذب عنها[١٢]. فللتخريج وأُصوله حكم أَصله.

واضعـــه : علماء الحديث.

اسمـــه : أُصول التخريج.

استمـــداده : من علوم الحديث وأبحاث علمائه التطبيقية في شروح الحديث.

حكمـــه : فرض كفاية[١٣].

مســائله : قضاياه المتعلقة بحال المتن، والسند ومخرجه، ومن أخرجه، ومرتبته.

شـــرفه : عظيم؛ لشرف موضوعه، النابع من النبوة، ومعدن الرسالة.

---

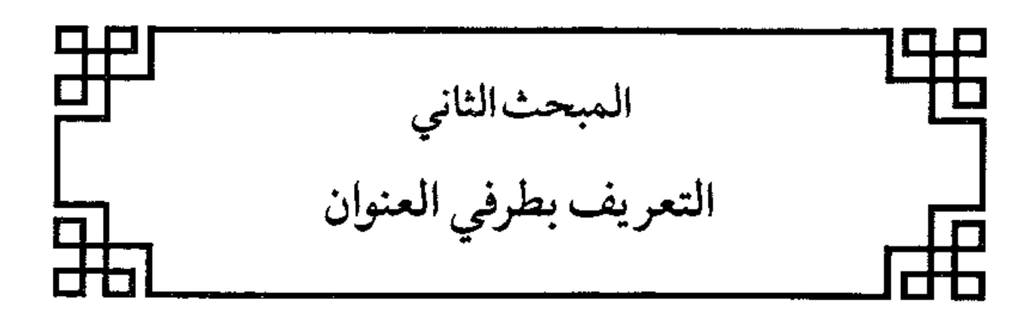
(٩) يعني حكمه العام بمجموع طرقه وألفاظه.

(١٠) ويقال: فائدته، وغايته.

(١١) ويقال: مرتبته من العلوم الأخرى.

(١٢) انظر: «شرح إحياء علوم الدين» للزبيدي: (١/ ٧٤).

(١٣) انظر: «شرح إحياء علوم الدين» للزبيدي: (١/ ٧٤).



المبحث الثاني
التعريف بطرفي العنوان

«١» الأصـــــول :

جمع : «أَصل» وهو أَساس كل شيء يبنى عليه غيره ، من الأَعيان ، أَو المعاني[١٤] .

فمن الأَعيان : أَصل الجدار ، أَي : أَساسه وقاعدته .

ومن المعاني : الجزء ، والفرع ، يُبْنيان في مسائل العلم على الأَصل فاشتقاقه دائماً أَن تقول[١٥] :

«أَصل الشيء قاعدته التي لو تُوهِّمت مرتفعة لارتفع بارتفاعه سائره ؛ لذلك قال تعالى : ﴿أَصلها ثابت وفرعها في السماء﴾ . وقد تأَصل كذا ، ومجد أَصيل ، وفلان لا أَصل له ، ولا فصل» .

وللأَصل ، إِطلاقات كثيرة ، منها :

تسمية «التوحيد» : أَصلاً ؛ لأَنه أَساس الدين ، ولكل علم أَصل ، مثل : أُصول الفقه . أُصول الحديث . . .

والأَصل ، والقاعدة ، والمنهج ، والقانون ، كلها بمعنى واحد[١٦] .

---

(١٤) «معجم مقاييس اللغة» . «القاموس» . «الكليات» : (ص/ ١٢٢ ـ ١٢٤) .

(١٥) «المفردات» للراغب : (ص/ ١٩) .

(١٦) «الكليات» : (ص/ ١٢٢ ـ ١٢٣) .

و«التأْصيل» مصدر: أَصَّل الشيء تأْصيلاً، إِذا جعله أَصلاً يُبنى عليه غيره.

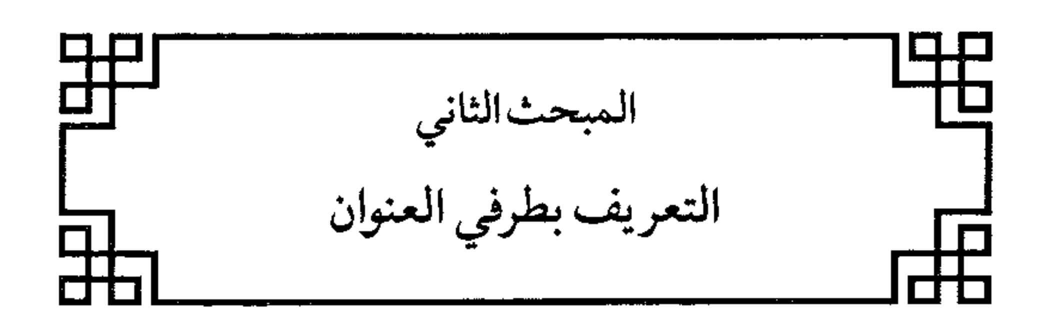
«٢» التخريج: لُغَةً واصطلاحاً.

لغة: مِن «خَرَّج» الرباعي على وزن «فَعَّل» مصدره «التخريج»: مشتق من النفاذ والخروج والانفصال من مكان إلى آخر سواء في الأَعيان أَو المعاني.

واصطلاحاً: هو: معرفة حال الراوي، والمروي، وَمَخْرَجِهِ، وحكمه صحةً وضعفاً بمجموع طرقه، وأَلفاظه.

وبسط التعريفين في فاتحة «مباحث التخريج».

❑ ❑ ❑



المبحث الثاني
التعريف بطرفي العنوان

«١» الأصـــــول :

جمع : «أَصل» وهو أَساس كل شيء يبنى عليه غيره ، من الأَعيان ، أَو المعاني[١٤] .

فمن الأَعيان : أَصل الجدار ، أَي : أَساسه وقاعدته .

ومن المعاني : الجزء ، والفرع ، يُبْنيان في مسائل العلم على الأَصل فاشتقاقه دائماً أَن تقول[١٥] :

«أَصل الشيء قاعدته التي لو تُوهِّمت مرتفعة لارتفع بارتفاعه سائره ؛ لذلك قال تعالى : ﴿أَصلها ثابت وفرعها في السماء﴾ . وقد تأَصل كذا ، ومجد أَصيل ، وفلان لا أَصل له ، ولا فصل» .

وللأَصل ، إطلاقات كثيرة ، منها :

تسمية «التوحيد» : أَصلاً ؛ لأَنه أَساس الدين ، ولكل علم أَصل ، مثل : أُصول الفقه . أُصول الحديث . . .

والأَصل ، والقاعدة ، والمنهج ، والقانون ، كلها بمعنى واحد[١٦] .

---

(١٤) «معجم مقاييس اللغة» . «القاموس» . «الكليات» : (ص/ ١٢٢ ـ ١٢٤) .

(١٥) «المفردات» للراغب : (ص/ ١٩) .

(١٦) «الكليات» : (ص/ ١٢٢ ـ ١٢٣) .

و«التأْصيل» مصدر: أَصَّل الشيء تأْصيلاً، إذا جعله أَصلاً يُبنى عليه غيره.

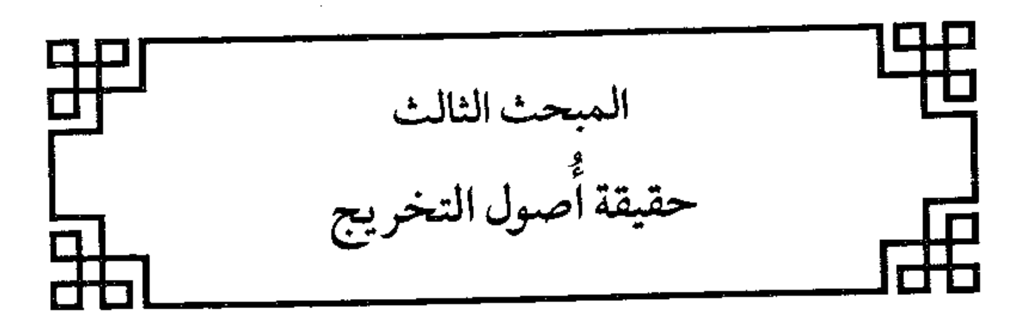
«٢» التخريج: لُغَةً واصطلاحاً.

لغة: مِن «خَرَّج» الرباعي على وزن «فَعَّل» مصدره «التخريج»: مشتق من النفاذ والخروج والانفصال من مكان إلى آخر سواء في الأَعيان أَو المعاني.

واصطلاحاً: هو: معرفة حال الراوي، والمروي، وَمَخْرَجِهِ، وحكمه صحةً وضعفاً بمجموع طرقه، وأَلفاظه.

وبسط التعريفين في فاتحة «مباحث التخريج».

□ □ □



المبحث الثالث
حقيقة أُصول التخريج

حقيقة علم أُصول التخريج كما مضى في مبادئه :

«علم بأُصول يُعرف بها حال الراوي والمروي، وَمَخْرَجَه، وحكمه صحةً وضعفاً بمجموع طرقه، وأَلفاظه».

لكن المهم هنا معرفة كيفية حصول هذه، فأَقول[١٧]:

إن هذه الأُصول تحصل ملكتها للمحدث، حفظاً، وفهماً، ومعرفة؛ من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة للاصطلاح وكتب السنة والأَثر، ونفاذ البصيرة بمنازل الرواية، والرواة، ومعرفة طبقاتهم ومراتبهم واعتبار أَسانيد المروي، مع ما يحصل للمحدث بطول تمرسه كقولهم: هذا الحديث يشبه حديث فلان، أَو لا يشبه حديث فلان.

ولهذا لم يكن يتسنمه إلا الحفاظ الجامعون أَمثال:

حافظ المشرق الخطيب البغدادي، المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ، وحافظ المغرب ابن عبد البر، المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ، وابن دقيق العيد، المتوفىٰ سنة ٧٠٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

وشيخ الإسلام ابن تيمية، المتوفىٰ سنة ٧٢٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

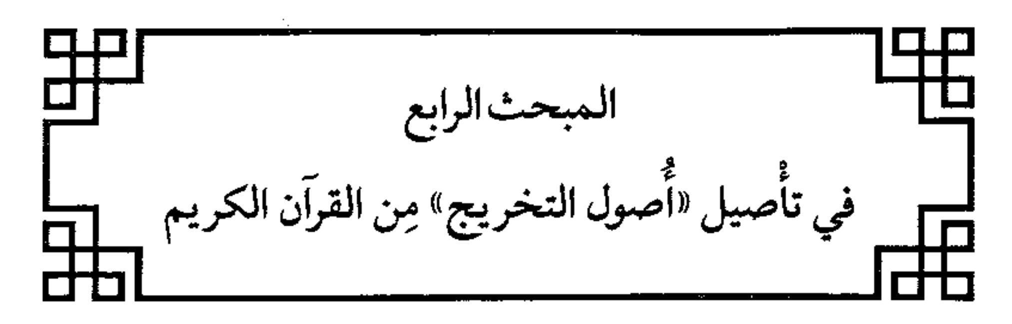
---

(١٧) وازن بما في «شرح علل الترمذي»: (ص/ ٢٥٧، ٣٩٠).

وتلامذته: الحافظ الذهبي، المتوفىٰ سنة ٧٤٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ . والحافظ ابن عبد الهادي، المتوفىٰ سنة ٧٤٤هـ، ـ رحمه الله تعالى ـ . والحافظ ابن القيم، المتوفىٰ سنة ٧٥١، ـ رحمه الله تعالى ـ. والحافظ ابن كثير، المتوفىٰ سنة ٧٧٤هـ، ـ رحمه الله تعالى ـ .

وأمثال الحافظ ابن رجب، المتوفىٰ سنة ٧٩٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ والزيلعي، المتوفىٰ سنة ٧٦٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ . والحافظ العراقي، المتوفىٰ سنة ٨٠٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ . والحافظ ابن حجر، المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ . والبدر العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ . والسيوطي، المتوفىٰ سنة ٩١١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ في خلق يطول ذكرهم: قبلهم، وفي طبقاتهم، وممن أتى بعدهم.

□ □ □



وإذا كان «التخريج الثابت» طريقاً للحجة، فقد أَمر الله ـ سبحانه ـ بالتثبت، وإقامة البينة العادلة، والدليل الصادق، والبرهان الجلي، ولزوم هذا «المنهج» محجة لإثبات أَي دعوى، فقال ـ سبحانه ـ مطالباً المشركين بإثبات ما يدعون:

﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ [البقرة: ١١١].

وقال تعالى: ﴿ائتوني بعلم إن كنتم صادقين﴾ [الأنعام: ١٤٣].

وقال تعالى: ﴿ائتوني بكتاب مِن قَبْلِ هذا أَو أَثارة من علم إن كنتم صادقين﴾ [الأحقاف: ٤].

فهذه الآيات ونظائرها، أَساس في: «أُصول تخريج المقالات والدعاوى، والمطالبة بإسناد يثبتها».

ولهذا قال بعض المفسرين: ﴿أَثارة﴾ أَي: إسناد[18]، مأْخوذة من الأَثر أَي: الرواية. وقيل: الأَثارة: البقية، وقيل: العلامة.

وقال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «الأَثارة: الخط، أَي: الشيء المكتوب المأْثور».

---

(١٨) وانظر: «فتح الباري»: (١١/ ٥٣٢).

وفي جمع الطرق للمتابعة، والتقوية، انظر إلى قول الله تعالىٰ في آية توثيق الديون: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأُخرى﴾ الآية [البقرة: ٢٨٢].

وفي مقابل هذا ورد في القرآن الكريم: التحذير من نواقض التخريج المسند الصحيح.

فحذر سبحانه من الاستناد إلى «الظن» وأنه لا يصلح دليلاً على المُدَّعَى، فقال سبحانه رداً على أُولاء: ﴿إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى﴾ [النجم: ٢٣].

وقال تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ [الإسراء: ٣٦].

وحذر سبحانه مِن مُصْدِر النبأ، إذا كان غير عدل[١٩]، فقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾ [الحجرات: ٦].

وقال سبحانه ردّاً على الذين يكذبون بالتاريخ قبلهم، ولا يقبلون روايته: ﴿يا أهل الكتاب لم تحاجون في إبراهيم وما أُنزلت التوراة

---

(١٩) تنبيه: قال العز ابن عبد السلام ـ رحمه الله تعالى ـ: «اعتمد في العربية على أشعار العرب، وهم كفار؛ لبعد التدليس فيها كما اعتمد في الطب، وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار كذلك».

قال السيوطي ـ بعده ـ في «الاقتراح»: (ص/ ١٠٠ مع الإصباح): «فَعُلم أن العربي الذي يحتج بقوله، لا يشترط فيه العدالة، نعم، تشترط في راوي ذلك» انتهى.

والإنجيل إلا من بعده أفلا تعقلون﴾ [آل عمران: ٦٥].

وَرَدَّ سبحانه على بعض العرب في دفعهم الوحي والإخبار به عن الماضين من أنها أساطير الأولين، ركوناً إلى ما هو سائد في حياتهم من استيلاء الأُسطورة والخيال الكاذب. فقال تعالى:

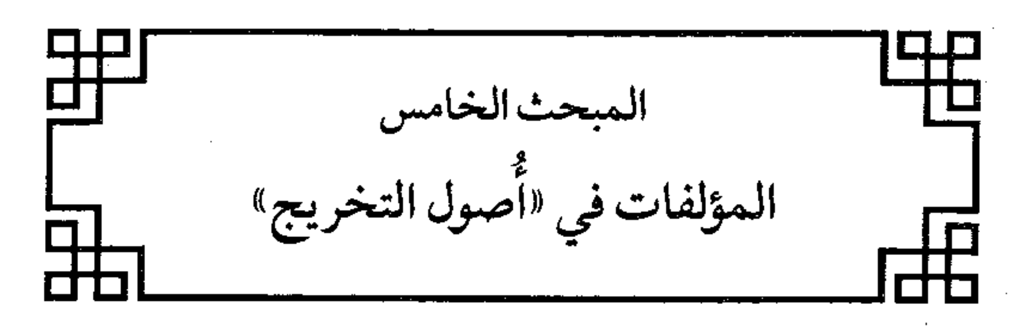
﴿وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلاً﴾ [الفرقان: ٥].

في غيرها من الآيات.

وبيَّن ـ سبحانه ـ كذب مقالتهم، ووهاء حجتهم، وأنه لا سلطان بحال للأساطير في مقام الحجة والدليل، فكل دعوى لا يسندها طريق الصدق فهي أُسطورة، وحديث خرافة لا يعول عليها، فقال سبحانه وتعالى:

﴿ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون﴾ [المائدة: ١٠٣].

فهذا «تأْصيل» أُصول التخريج من: «القرآن الكريم» ثم جاءت أُصوله متتابعةً مُتَلاحقةً، كالشأْن في أُصول العلوم الأُخرى بل إن «اللغة» لم توضع كلها في وقت واحد، بل وقعت متتابعة متلاحقة، بقدر ما أَحدثوا واحتاجوا، حتى استوت «اللغة» على سوقها. وهكذا «أُصول التخريج» حتى لم يبق منها شاردة ولا واردة إلا وتراها رأْي العين في مثاني أُصول الحديث وشروحه، فالحمد لله عَلَى وَافرِ نِعَمِه.



المبحث الخامس

المؤلفات في «أُصول التخريج»

لم أَر فيها كتاباً مطبوعاً، وأَما ما لم يطبع فيأْتي ذكره في الكتاب الأَول: المبحث السادس.

❑ ❑ ❑

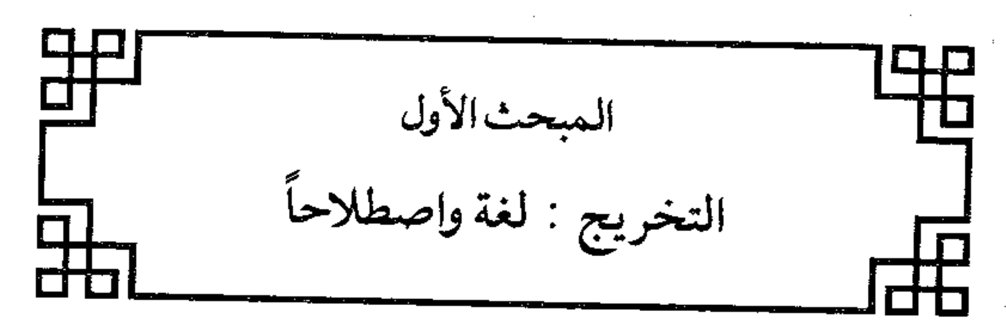
الكتاب الأول

التخريج

وفيه : بابان :

● الباب الأول ويحتوي على ستة مباحث :

* تعريفه .
* كونه من المشترك اللفظي بين أَهل العلوم .
* تأْصيله من الوحيين .
* فوائده .
* مباحثه في كتب المصطلح .
* المؤلفات فيه .



المبحث الأول

التخريج : لغة واصطلاحاً

لغة[1] : الفِعْل : «خَرَجَ» على وزن : «فَعَلَ» بفتحات ثلاث، هو فِعْلٌ قاصر، قياس مصدره «الفعول» فيقال : الخروج .

ومعناه مشتق من : النفاذ، والظهور، والانفصال للشيء، من المكان الذي هو فيه إِلى غيره سواء في : الأَعيان، أَو المعاني .

ومنه في الأَعيان : خروج السحابة، وخروج الشمس من تحت السحاب، وخروج الرجل من داره، وخروجه من بلد إِلى آخر، أَي سفره .

وفي القرآن الكريم قول الله تعالى : ﴿فخرج منها خائفاً يترقب﴾ .

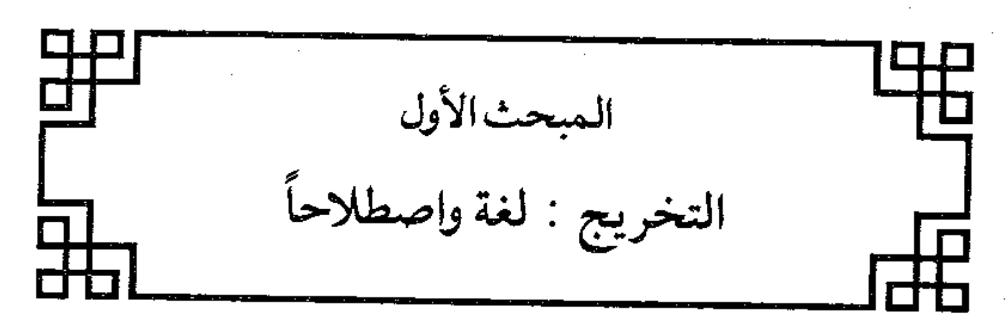
ومنه في المعاني، قولهم : فلان يُحب الخروج، أَي : الظهور؛ ولهذا سُمي الخارجون عن طاعة الإِمام : خوارج .

وعلى هذا الاشتقاق أَدِرْ ما تراه من هذا اللفظ في نصوص الوحيين وهو ظاهر ـ ولله الحمد ـ .

إِذا علمت أَصل اشتقاقه ومعناه الذي يجمع ما تصرف منه في الأَعيان والمعاني، فاعلم : أَن فِعْلَهُ الرباعي : «خَرَّجَ» على وزن : «فَعَّلَ» بتشديد العين المفتوحة، صحيح غير معتل .

---

(١) «المفردات» للراغب : (ص/ ١٤٥). «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس : (٢/ ١٧٥). «القاموس» : (ص/ ٢٣٧). «الكليات» لأبي البقاء : (ص/ ٤٣٢).



المبحث الأول

التخريج : لغة واصطلاحاً

لغة[1] : الفِعْل : «خَرَجَ» على وزن : «فَعَلَ» بفتحات ثلاث ، هو فِعْلٌ قاصر، قياس مصدره «الفعول» فيقال : الخروج .

ومعناه مشتق من : النفاذ ، والظهور، والانفصال للشيء ، من المكان الذي هو فيه إلى غيره سواء في : الأَعيان ، أَو المعاني .

ومنه في الأَعيان : خروج السحابة ، وخروج الشمس من تحت السحاب ، وخروج الرجل من داره ، وخروجه من بلد إلى آخر، أَي سفره .

وفي القرآن الكريم قول الله تعالى : ﴿فخرج منها خائفاً يترقب﴾ .

ومنه في المعاني ، قولهم : فلان يُحب الخروج ، أَي : الظهور؛ ولهذا سُمي الخارجون عن طاعة الإمام : خوارج .

وعلى هذا الاشتقاق أَدِرْ ما تراه من هذا اللفظ في نصوص الوحيين وهو ظاهر ـ ولله الحمد ـ.

إذا علمت أَصل اشتقاقه ومعناه الذي يجمع ما تصرف منه في الأَعيان والمعاني ، فاعلم : أَن فِعْلَهُ الرباعي : «خَرَّج» على وزن : «فَعَّلَ» بتشديد العين المفتوحة ، صحيح غير معتل .

---

(١) «المفردات» للراغب : (ص/ ١٤٥). «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس : (٢/ ١٧٥). «القاموس» : (ص/ ٢٣٧). «الكليات» لأبي البقاء : (ص/ ٤٣٢).

ومصدره: «التخريج» على وزن: التَّفْعِيل»، مثل:
قَدَّس، تَقْدِيسا، وعَلَّم تَعْليما، وَخَرَّجَ تَخْريجا.

ومن هذا الرُّباعي على أَساس اشتقاقه الكبير، وهو: انفصال الشيء من المكان الذي هو فيه إِلى غيره - قِيلَ لِعمل المحدث يُخرج الحديث من بطون الكتب: «تخريج».

فَإِذَا نَظَرْتَ - مَثَلاً - إِلى خبر تأْليف مالك - رحمه الله تعالى - «للموطأ»، وأَحمد - رحمه الله تعالى - «للمسند» والبخاري، ومسلم - رحمهما الله تعالى - «للصحيحين»: من أَن للواحد منهم مرويات بلغت الأُلوف المؤلَّفة، فأَخرج كلُّ واحدٍ منهم في كتابه منها ما ارتضاه - علمت لصوق هذه المادة: «الإِخراج» لعملهم؛ إِذ فصلوا هذه المرويات الخاصة فأَخرجوها من مروياتهم العامة، إِلى هذا المكان للتأْليف، مرتضين لتدوينها دون غيرها مما وقعت لهم روايته.

ولهذا ترى من عبارة بعض المخرِّجين، ومنهم ابن الطَّلاَّع القرطبي - رحمه الله تعالى - في كتابه: «أَقضية الرَّسُول - ﷺ -» قوله: «أَدخله البخاري في: صحيحه». وهكذا.

قال الراغب:

«التخريج: أَكثر ما يقال في العلوم والصناعات».

واصطلاحاً: التخريج هو: كما تقدم: (ص/ ٤١) «معرفة حال الراوي والمروي، وَمَخْرَجِهِ، وحكمه صحةً وضعفاً بمجموع طرقه وأَلفاظه.

هذا تعريف: «التخريج» بمعناه الدقيق، وهو المراد عند الإطلاق وهو: «الطريقة الخامسة» من طرق التخريج، وهي أَعلاها، لكن الواقع أَن حقيقة التخريج تختلف باختلاف طريقته على ما سيأْتي في: «طُرق التخريج الخَمْس».

وهذه قاعدة في تعريف كل «مصطلح» له أَنواع مختلفة فإنه لاختلاف الحقيقة من نوع لآخر، لا يمكن جمعها في تعريف واحد جامع مانع، إلا أَن طريقتهم كأَنها إظهار حقيقته بأَعلى أَنواعه وأَشملها، ومنه في أَنواع «علوم الحديث»: «المقلوب، والمضطرب، والمُعَلّل» وغيرها[٢].

وقد أَشار السخاويُّ ـ رحمه الله تعالى ـ إلى اختلاف حقيقة التخريج بتنوع طرقه واختلاف حقائقها ـ فقال[٣]:

«والتخريج: إخراج المحدث الحديثَ من بطون الأَجزاء، والمشيخات، والكتب، ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أَو بعض شيوخه أَو أَقرانه، أَو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أَصحاب الكتب والدواوين، مع بيان البدل والموافقة ونحوهما مما سيأْتي تعريفه[٤].

---

(٢) انظر: «توضيح الأفكار بحاشيته»: (٢/ ٩٨ ـ ٩٩).

(٣) «فتح المغيث»: (٣/ ٣١٨).

(٤) هذا إشارة إلى ذكر: لطائف الأسانيد، وقد اعتنى بها ابن دقيق العيد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في كتابه «الإمام» وابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ: في «الفتح» والعيني ـ رحمه الله تعالى ـ في: «عمدة القاري» لاسيما في الأجزاء الأربعة الأول.

وقد يُتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو» .

فالتخريج بهذا المعنى هو «التحقيق» وهو من سمات الحفاظ ، فإذا خلا منه لم يستحق وصفه بالحافظ[٥].

وبه تعلم أَن «التخريج» هو مثل «الجرح والتعديل» لا يُدْرَكُ بالتقليد ، وإنما بالبحث والنظر ورسوخ ملكة الاجتهاد والتحقيق .

قال الباجي ـ رحمه الله تعالى ـ في مُقَدَّمة كتابه «التعديل والتجريح»[٦]:

«وسأُقدم بين يدي ذلك أَبواباً ومقدمات ، تعلم بها منهج معرفة الجرح والتعديل ، فقد رأَيت كثيراً ممن لا علم له بهذا الباب ، يعتقد أَن هذا من جهة التقليد ، وأَنه لا يدرك بالنظر والاجتهاد» انتهى .

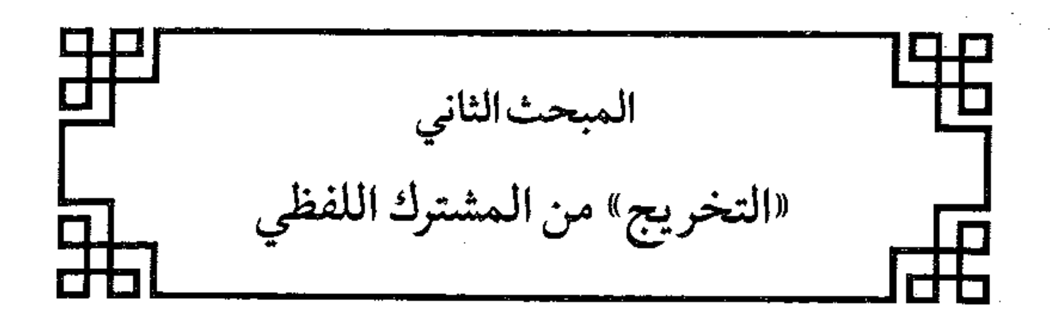
أَي : فشرط «التخريج» معرفة : «أُصوله» .

❑ ❑ ❑

---

(٥) كما حرره السخاوي في «الجواهر والدرر» : (١/ ٣٧ ـ ٣٨) . وابن القيم في «مدارج السالكين» : (٣/ ٢٢٥) .

(٦) (١/ ٢٧٩) .



المبحث الثاني
«التخريج» من المشترك اللفظي

لفظ «التخريج» في استعمال المحدثين وغيرهم:

مَا تَقَدَّم هو حقيقة التخريج عند الإطلاق، وفي العرف العام، وإليها ينصرف الذهن عند قولهم: «كتب التخريج» مثل «نصب الراية لتخريج أَحاديث الهداية» و«التلخيص الحبير» كما يأْتي بيانها في «طرق التخريج».

لكن بالتتبع، وجد أَن لهذا اللفظ: «التخريج» إطلاقات عند المحدثين، وغيرهم، فهو من «المشترك اللفظي» في استعمالاتهم، مع اختلاف معانيه، ومن هذه الاستعمالات ما يلي:

١ ـ **التخريج**(٧): أَي رواية المحدث الحديث بالسند من غير واسطة كتاب كصنيع الأَئمة العشرة: أَصحاب الكتب الستة، والموطأ، والمسانيد، وجمع من شيوخهم، وتلامذتهم، منذ بدء عصر الرواية والتدوين، وإلى زمن انقطاعها بلا واسطة كتاب، وذلك على رأْس القرن الثالث، وما يوجد بعد ذلك فهو على ندرة بالغة كصنيع الحافظ المؤرخ ابن عساكر المتوفىٰ سنة ٥٧١هـ في «تاريخه». والمؤرخ ابن النجار محمد بن محمود البغدادي المتوفىٰ سنة

---

(٧) انظر: كلام ابن خلدون وعنه في: «الحطة»: (ص/ ١٠٢ ـ ١٠٣).

٦٤٣هـ في كتابه «القمر المنير في المسند الكبير». والضياء المقدسي. المتوفىٰ سنة ٦٤٣هـ في «المختارة» رحمهم الله تعالى.

٢ـ **التخريج من أُصول بعض الأَحاديث**[٨]:

قال المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ: وحقيقته: أَن يكتب الحديث من طريق شيخ من شيوخه ثم يتصفح أُصوله، فإِذا وجد ذاك الحديث قد سمعه من شيخ آخر بذاك السند كتب اسم ذاك الشيخ مع اسم الشيخ الأَول في تخريجه وهكذا.

وهذا الصنيع مظنة للغلط كأَن يريد أَن يكتب اسم الشيخ على حديث فيخطىء فيكتبه على حديث آخر، أَو يرى السند متفقاً فيتوهم أَن المتن متفق، وإِنما هو متن آخر، وأَشباه ذلك . . . اهـ.

ثم أَوضح ـ رحمه الله تعالى ـ أَن «الأَصناف» و«التحاويل» نحو: التخريج المذكور، والله أَعلم.

٣ـ **التخريج**: يُطلق على إِيراد المصنِّف الحديثَ بسنده إِلى كتب الحديث التي أَخرجته، ووقعت له الإِجازة بروايتها، وعلى هذا عَمَلُ المتقدمين، إِبقاءً لفضيلة الإِسناد وإِلا فلا وزن لهذا السند في تقويم الحديث صحة وضعفاً، ومنه عمل العراقي المتوفىٰ سنة ٨٠٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه: «تقريب الأَسانيد وترتيب المسانيد» ولذا قال في مقدمته[٩]:

---

(٨) «التنكيل»: (١/ ٢٤٤). وانظر: «فتح المغيث»: (٢/ ٣٣٨).

(٩) (١/ ١٩ مع طرح التثريب).

«فإن لم يكن الحديث إلا في الكتاب الذي رويته منه عزوته إليه بعد تخريجه وإن كان قد عُلم أَنه فيه» .

وكثيراً ما يستعمل ذلك شيوخ المحدثين في «مجالس الإملاء» كما تراه في «أَمالي الحافظ ابن حجر» على «الأَذكار» للنووي واسمه: «نتائج الأَفكار» .

٤ـ **التخريج بمعنى:** انتقاء وانتخاب الأَحاديث المشتملة على غرائب وفوائد، من كتب الفوائد، والأَجزاء، وما في معناها .

ومنها تخاريج للخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ[(١٠)]:

أ ـ «فوائد أَبي القاسم النرجسي» . تخريج الخطيب البغدادي، في عشرين جزءاً .

ب ـ «الفوائد المنتخبة الصحاح العوالي»، لجعفر بن أَحمد بن الحسين السراج القاري . تخريج الخطيب البغدادي .

ج ـ «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» . انتقاء الخطيب البغدادي من حديث الشريف أَبي القاسم علي بن إبراهيم الحسني . في عشرين جزءاً .

د ـ «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» . لأَبي القاسم المهرواني، تخريج الخطيب البغدادي . رحم الله الجميع .

قال الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ في ترجمة الجارودي الهروي المتوفى

---

(١٠) «ثبت مؤلفات الخطيب من ترجمته» ليوسف العش: (ص١٢٣). «موارد الخطيب»: (ص/ ٥٨). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٩٣).

سنة ٤١٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وقال بعض أَهل العلم: الجارودي أَول من سن بهراة تخريج الفوائد وشرح حال الرجال والتصحيح» انتهى.

والتخريج بهذا المعنى يكثر في «الأَجزاء الحديثية» و«الفوائد»، و«الوُحدان» وما إِليها. كما تراه في «الرسالة المستطرفة»[11].

٥ ـ **التخريج بمعنى**: ما يُثْبَتُ على حواشي الكتاب من سقط في أَصل الكتاب، ويسمى أَيضاً: «اللحق».

ويعقدون له أَبواباً في كتب المصطلح.

قال القاضي عياض ـ رحمه الله تعالى ـ[12]:

«باب التخريج والإِلحاق للنقص».

وقال العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ[13]:

«تخريج الساقط».

٦ ـ **المستخرجات**[14]:

واحدها: مُسْتَخْرَج.

---

(١١) (ص/٨٦ ـ ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠١).

(١٢) «الإلماع»: (ص/ ١٦٢).

(١٣) «التبصرة والتذكرة»: (٢/ ١٣٧ ـ ١٤٢). وانظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح: (ص/ ١٧١)، و«فتح المغيث» للسخاوي: (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٦).

(١٤) تجد البحث عنها مبسوطاً في: كتب المصطلح وغيرها كما في: «الجامع» للخطيب: (٢/ ٢٩٠)، ابن الصلاح: (ص/ ١٩ ـ ٢٠)، و«محاسن الاصطلاح»: (ص/٩٦)، و«توجيه النظر»: (ص/ ١٤١ ـ ١٤٢)، «الرسالة المستطرفة»: =

وإطلاقها المشهور على: الكتب المخرجة على صحيح البخاري أو مسلم مثلاً. كمستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري، ومستخرج البرقاني، وغيرهما.

وطريقة المستخرج: أن يعمد الحافظ إلى صحيح البخاري ـ مثلاً ـ فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه غير ملتزم فيها ثقة الرواة من غير طريق الكتاب إلى أن يلتقي معه في شيخه أو في من فوقه.

٧ـ **المستخرج**: وله معنى آخر وهو أنه يطلق عندهم على كتاب استخرجه مؤلفه، أي جمعه من كتب مخصوصة مثل كتاب ابن منده المتوفىٰ سنة ٤٧٠هـ ـ رحمه الله تعالى ـ واسمه: «المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة»[١٥].

٨ـ **الإخراج بالدَّرج**: الدَّرج بالفتح: الذي يُكْتَبُ فيه، ويحرك، يقال: أنفذته في درج الكتاب، أي: في طيه[١٦].

والمقرر في الاصطلاح: كراهة إخراج الكتاب إلى الناس قبل تهذيبه.

قال الحافظ العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ[١٧]:

كذاك الإخراج بلا تحرير.

= (ص/ ٢٦ ـ ٣٢)، «التقييد والإيضاح»: (ص/ ٣٠)، «فتح المغيث»: (١/ ٣٨).

(١٥) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٣١).

(١٦) «الألفية مع شرحيها»: (٢/ ٢٥٠ـ ٢٥١).

(١٧) «الألفية مع شرحيها»: (٢/ ٢٥٠ـ ٢٥١).

قال في شرحها[١٨]:

(أَي كرهوا إِخراج التصنيف إِلى الناس قبل تهذيبه وتحريره، وإِعادة النظر فيه وتكريره) اهـ.

وهذا إِنما جرى ذكره استطراداً من بابة ذكر ما في الباب، وإِلا فليس اصطلاحاً خاصاً.

٩ـ **المَخْرَج**: في قولهم: «مَخْرَج الحديث» من شخص أَو بلد.

قال العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ في «تخريج أَحاديث الإِحياء»[١٩]:

«فاقتصرت على ذكر طرف الحديث، وصحابيه، ومخرجه، وبيان صحته، أَو حسنه، أَو ضعف مخرجه، فإِن ذلك هو المقصود الأَعظم عند أَبناء الآخرة، بل وعند كثير من المحدثين» انتهى.

وقولهم في حديث: «كثرت مخارجه، واسع المخرج. ضيق المخرج . . .».

قال السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ[٢٠]:

«وربما يُسمى كل من قسمي الغريب: ضيق المخرج»، ثم ذكر أَضيق الأَحاديث مخرجاً في «صحيح البخاري» ـ رحمه الله تعالى ـ.

وشرح هذا مفصلاً في: «الباب الرابع: أُصول في مخرج الحديث».

---

(١٨) «الألفية مع شرحيها»: (٢/ ٢٥٠ـ٢٥١).

(١٩) «المغني عن حمل الأسفار»: (١/ ٢).

(٢٠) «فتح المغيث»: (٤/ ٤).

١٠ـ تخرج بفلان: خِرِّيج فلان[٢١]:

كم نرى في عدد من التراجم قولهم في الثناء: تخرج بفلان.

أي: لازمه وصار قاعدة شيوخه.

ومنه في ترجمة أَبي بكر الجِعَابي المتوفىٰ سنة ٣٥٥هـ قول الذهبي عنه في «التذكرة»: (٣/ ٩٢٥).

(تخرج بأَبي العباس ابن عقدة).

وتستعمل لمدح الشيخ والثناء عليه لمن دان له أَهل عصره كقول الذهبي في ترجمة: يحيى القطان المتوفىٰ سنة ١٩٨هـ:

(وتخرج به الحفاظ). «السير»: (٩/ ١٧٥).

وكقول الذهبي في «التذكرة»: (٤/ ١٤٨٤) في ترجمة: أَبي جعفر ابن الزبير المتوفىٰ سنة ٧٠٨هـ: (وتخرج به الأَصحاب) انتهى.

١١ـ خَرَّج لفلان: أَي أَسْنَدَ له.

أَو: خَرَّجَ لِغَيْرِ واحد.

أَو: خَرَّج كتابه، أَو: خَرَّج التخاريج لنفسه.

مثاله: ابن النجار محب الدين محمد بن محمود البغدادي المتوفىٰ سنة ٦٤٣هـ قال الذهبي في «التذكرة»: (٤/ ١٤٢٨):

---

(٢١) في «عثرات اللسان في اللغة» لعبد القادر المغربي: (ص/ ٧٨) ما نصه: («فلان خِرِّيج فلان» أي أنه تلميذه وقد تخرج في العلم عليه فهو أي «خِرِّيج» بتشديد الراء وكسر الخاء. وَهُمْ يلفظونها مخففة، ويقولون: «خريج» على وزن «قتيل» و«جريح») انتهى.

قال في شرحها[١٨]:

(أَي كرهوا إِخراج التصنيف إِلى الناس قبل تهذيبه وتحريره، وإِعادة النظر فيه وتكريره) اهـ.

وهذا إِنما جرى ذكره استطراداً من بابة ذكر ما في الباب، وإِلا فليس اصطلاحاً خاصاً.

٩ـ **المَخْرَج**: في قولهم: «مَخْرَج الحديث» من شخص أَو بلد.

قال العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ في «تخريج أَحاديث الإِحياء»[١٩]:

«فاقتصرت على ذكر طرف الحديث، وصحابيه، ومخرجه، وبيان صحته، أَو حسنه، أَو ضعف مخرجه، فإِن ذلك هو المقصود الأَعظم عند أَبناء الآخرة، بل وعند كثير من المحدثين» انتهى.

وقولهم في حديث: «كثرت مخارجه، واسع المخرج. ضيق المخرج . . .».

قال السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ[٢٠]:

«وربما يُسمى كل من قسمي الغريب: ضيق المخرج»، ثم ذكر أَضيق الأَحاديث مخرجاً في «صحيح البخاري» ـ رحمه الله تعالى ـ.

وشرح هذا مفصلاً في: « الباب الرابع : أُصول في مخرج الحديث».

---

(١٨) «الأَلفية مع شرحيها»: (٢/ ٢٥٠ـ ٢٥١).

(١٩) «المغني عن حمل الأَسفار»: (١/ ٢).

(٢٠) «فتح المغيث»: (٤/ ٤).

١٠ـ تخرج بفلان: خِرِّيج فلان[٢١]:

كم نرى في عدد من التراجم قولهم في الثناء: تخرج بفلان.

أي: لازمه وصار قاعدة شيوخه.

ومنه في ترجمة أَبي بكر الجِعَابي المتوفىٰ سنة ٣٥٥هـ قول الذهبي عنه في «التذكرة»: (٣/ ٩٢٥).

(تخرج بأَبي العباس ابن عقدة).

وتستعمل لمدح الشيخ والثناء عليه لمن دان له أَهل عصره كقول الذهبي في ترجمة: يحيى القطان المتوفىٰ سنة ١٩٨هـ:

(وتخرج به الحفاظ). «السير»: (٩/ ١٧٥).

وكقول الذهبي في «التذكرة»: (٤/ ١٤٨٤) في ترجمة: أَبي جعفر ابن الزبير المتوفىٰ سنة ٧٠٨هـ: (وتخرج به الأَصحاب) انتهى.

١١ـ خَرَّج لفلان: أَي أَسْنَدَ له.

أَو: خَرَّجَ لِغَيْرِ واحد.

أَو: خَرَّج كتابه، أَو: خَرَّج التخاريج لنفسه.

مثاله: ابن النجار محب الدين محمد بن محمود البغدادي المتوفىٰ سنة ٦٤٣هـ قال الذهبي في «التذكرة»: (٤/ ١٤٢٨):

---

(٢١) في «عثرات اللسان في اللغة» لعبد القادر المغربي: (ص/ ٧٨) ما نصه: («فلان خِرِّيج فلان» أي أنه تلميذه وقد تخرج في العلم عليه فهو أي «خِرِّيج» بتشديد الراء وكسر الخاء. وَهُمْ يلفظونها مخففة، ويقولون: «خريج» على وزن «قتيل» و«جريح»)انتهى.

(وخرج لغير واحد) انتهى .

ويحيى بن منده المتوفىٰ سنة ٥١١هـ قال الذهبي في «التذكرة» : (٤/ ١٢٥٠) : (وخرج التخاريج لنفسه) انتهى .

وفي ترجمة : ابن ناصر السَّلامي المتوفىٰ سنة ٥٥٠هـ قال ابن رجب عنه : (واستملى للأشياخ الكثير وخرج لهم التخاريج الكثيرة) . «ذيل طبقات الحنابلة» : (١/ ٢٢٨) .

وهذه والتي قبلها من عبارات المؤلفين في تراجم الرواة والمحدثين .

١٢ـ **يُخَرَّج حديثه** ، في قولهم : فلان يُخَرَّج حديثه ، أي يعتبر به ، وبمعناه أيضاً قولهم : يخرج حديثه في غير الصحيح .

١٣ـ **التخريج لِلْمُمْلِي** :

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في مبحث الاستملاء[٢٢] :

«وإن لم يكن الراوي من أهل المعرفة بالحديث ، وعلله ، واختلاف وجوهه وطرقه ، وغير ذلك من أنواع علومه ، فينبغي له أن يستعين ببعض حفاظ وقته في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءها قبل يوم مجلسه ، فقد كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك ـ ثم ذكرهم . . . » انتهى .

---

(٢٢) «الجامع» : (٢/ ٨٨) . والإملاء هو : (من وظائف العلماء قديماً بخاصة الحفاظ منهم ، فيخصص يوماً في الأسبوع ، فيكتب المستملي : هذا مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا ويذكر التاريخ . ثم يورد المملي بأسانيده أحاديث وأثاراً ، ثم يفسر غريبها . . .) «الرسالة المستطرفة» : (ص/ ١٥٩) .

١٤ـ الإِخراج والتخريج .

يأْتي بيان من فرق بينهما في «الباب الرابع : في العزو» وتوجيهه .

١٥ـ التخريج في اصطلاح القُرّاء: وهو معلوم، أَي: بمعناه عند المحدثين .

١٦ـ لفظ : «التخريج» في اصطلاح الأُصوليين .

وعند علماء «أُصول الفقه» تجد قولهم: «تخريج المناط»: وهو تعيين العلة بمجرد إِبداء المناسبة .

١٧ـ لفظ «التخريج» في اصطلاح الفقهاء .

من المشترك اللفظي بين المحدثين والفقهاء لكنه عند الفقهاء بمعنى: تخريج الأُصول من الفروع . وبمعنى : تخريج الفروع على الأُصول ، وفيه مؤلفات مفردة[٢٣] . ومنه : تخريج الحوادث والواقعات

= ومن أغرب ما رأيت في «الإملاء» ما ذكره الذهبي في ترجمة : المسند الكجي المتوفىٰ سنة ٢٩٢هـ . في «تذكرة الحفاظ» : (٢/ ٦٢١) قال :

«قال أحمد بن جعفر الخُتَّلي : لما قدم الكَجِّي بغداد ، أملى في رحبة غسان ، فكان في مجلسه سبعة مستملين، يُبلغ كل واحد منهم الآخر، ويكتب الناس عنه قياماً، ثم مسحت الرحبة وحُسب من حضر بمحبرة فبلغ ذلك نيفاً وأربعين ألف محبرة سوى النظارة» انتهى .

وعن «الإملاء» وتاريخ انقطاعه وأن الحافظ ابن حجر المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ، أملى ١٠٠٠ مجلس، ثم السيوطي أملى سنة ٨٧٢هـ ـ رحمه الله تعالى. وبه انقطع الإملاء. انظر: «تدريب الراوي». (ص/ ٣٣٨) وعنه : شرح شاكر لألفية السيوطي : (ص/ ١٨٢) .

(٢٣) «تهذيب الأسماء واللغات» : (١/ ٨٩ـ ٩٠) . «شرح إحياء علوم الدين» : (/) .

والنوازل على النصوص . وفيه كتب مفردة أيضاً[٢٤] .

وأخص منه التخريج على مسائل المذهب ، أي تخريج الفروع على الفروع ويلقبون باسم : «حشوية الفروع» . وكل منها معلوم .

١٨ـ لفظ «التخريج» في اصطلاح النحاة[٢٥] .

ولفظ «التخريج أيضاً من المشترك اللفظي بين المحدثين والنحاة .

فالنحاة يطلقونه على ما يوردونه لتأييد إشكال أو دفعه .

وأما لفظ : «الخروج» عند النحاة ، فهو يعني «النصب على المفعولية» قال الزبيدي ـ رحمه الله تعالى ـ[٢٦] :

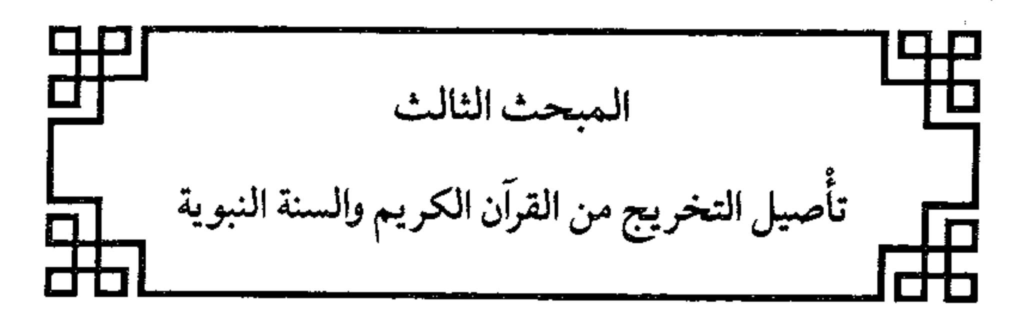
«و**الخروج** عند أئمة النحاة ، هو النصب على المفعولية ، وهو عبارة البصريين ؛ لأنهم يقولون في المفعول : هو منصوب على الخروج ، أي خروجه عن طرفي الإسناد ، وعمدته . . . » انتهى .

□ □ □

(٢٤) وقد شاركت في هذا بكتاب : «فقه النوازل» . طبع منها جزآن و«المدخل إلى فقه النوازل» .

(٢٥) «معجم المصطلحات النحوية» : (ص/ ٧٣ ـ ٧٤) .

(٢٦) «تاج العروس» : (٥/ ٥٢٢) مادة : خرج . وعنه في كتاب : «الزبيدي في كتابه تاج العروس» هاشم شلاش : (ص/ ٥٧٥) .



المبحث الثالث

تأْصيل التخريج من القرآن الكريم والسنة النبوية

دلَّتْ آيات من القرآن الكريم على جذور «التخريج» للسنن.

كما في قول الله تعالى في «سورة النجم: ٣٦»:

﴿أَم لم ينبأ بما في صحف موسى﴾.

يعني: الأَسفار التي أوتيها موسى ـ عليه السلام ـ وهي: «التوراة».

و﴿إبراهيم الذي وَفَّى﴾.

أَي: وما في الصحف التي أَعطاها الله إبراهيم ـ عليه السلام ـ الذي تَمَّمَ، وأَكمل ما أُمر به.

وقال سبحانه في «سورة الأَعلى، في الآيتين: ١٨ ـ ١٩»:

﴿إن هذا لفي الصحف الأُولى صحف إبراهيم وموسى﴾.

أَي: إن ما تقدم من فلاح من تَزَكَّى، وما بعده: ثابت في الصحف الأُولى.

فهذا في «القرآن الكريم» أَصل في الدلالة على: «تخريج السنن».

مع ما فيه من ذِكْرِ قصص الماضين، وتكرارها.

وفي مقدمتهم: المُصْطَفُونَ من عباده، من أَنبيائه ورسله ـ عليهم السلام ـ: آدم، ونوح، وإبراهيم، وإسحاق، وإسماعيل، ويوسف،

وشعيب، ولوط، وصالح، وذو الكفل، وزكريا، ويحيى، وأيوب، ويونس، وموسى، وهارون، وعيسى، وخاتمهم وأفضلهم: نبينا ورسولنا محمد بن عبد الله ـ ﷺ ـ .

فالسنة حَقٌّ مُسْنَدٌ، نزل به جبريل الأمين، عن رب العالمين، على نبيه الكريم، وهذا ـ وأَيم الله ـ أَعلى إسناد عرفته دنيا المسندين. والحمد لله رب العالمين.

وهو بعينه سند «القرآن الكريم» لكن «القرآن الكريم» تُنُوقِل بَعْدُ بالتواتر كله، أَما السنة فتجتمع معه بالثبوت لكن انقسمت بعد إلى: متواتر. مستفيض. مشهور. آحاد.

هذا من حيث «الوصول إلينا» أَما من حيث الإيمان والعمل فهما في المصدرية سواء كل منهما مصدر للحكم الشرعي مثلاً بمثل وقد قال ـ ﷺ ـ: «أَلا إني أُوتيت القرآن ومثله معه» فهي مصدر يستقل بتشريع بعض الأَحكام. فالآية والحديث في وجوب العمل سواء.

ولهذا صار «تخريج السنن» وهو من أَوجب الواجبات: سنة ماضية في حياة علماء المسلمين.

ثم أَمرنا الله في تنزيله بتدوين سيرة نبيه ـ ﷺ ـ وسننه فقال تعالى:

﴿لقد كان لكم في رسول الله أُسوة حسنة﴾ [الأحزاب: ٢١].

ولا يمكن اتخاذه ـ ﷺ ـ أُسوة حسنة إلا بمعرفة سيرته وهديه والعلم به، وهذا لا يكون إلا بتدوين سيرته، وسننه وهديه في قوله، وفعله، وتقريره ـ ﷺ ـ وتخريجها، فكان هذا ـ والحمد لله على عظيم نعمته ـ

على يد أُمته خلفاً عن سلف، وامتثالاً لأَمره - ﷺ - في خطبة الحج الأَعظم: «ليبلغ الشاهد الغائب» واغتناماً لدعوته - ﷺ - لمن بلغ سنته في قوله - ﷺ - «نضر الله امرءً سمع مقالتي فوعاها فأَدَّاها كما سمعها فرب مبلغ أَوعى له من سامع».

وتأْكيداً لنبوة رسول الله - ﷺ - في قوله:

«لَيبلُغنَّ هذا الأَمر ما بلغ الليل والنهار».

وكان مما رووه وأَخرجوه أَمره - ﷺ - الكريم بقوله:

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين...» فَنَفَّذَ أَمْرَهُ - ﷺ - المعاصرون لهم، مدونين: سيرهم، وأَفعالهم، وأَقوالهم، وتقريراتهم حتى كأَنهم رأْي العين - رضي الله عنهم -.

وهكذا استمرت الرواية في طبقات الإسناد كافة، واستمر التخريج لها، سنة ماضية متواصلة العقد، لِسِيَرِ التابعين ومروياتهم، وفقههم، ومن تبعهم بإِحسان إِلى يوم الدين، تحقيقاً لحفظ الدين، وظهوراً لمعجزة النَّبي - ﷺ - في ميدان فقه النصوص بقوله - ﷺ - في الحديث المشهور:

«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين».

وأَدى هذا - بطبيعة الحال - إِلى نشاط رائع خصب، تحصلت من ورائه هذه العلوم والمعالم: في الرواية، والسيرة، والتراجم، بِمَا بَزَّ أَهل الدنيا، وتميزت به أُمة الإِسلام عن كل الناس.

□ □ □

وشعيب، ولوط، وصالح، وذو الكفل، وزكريا، ويحيى، وأيوب، ويونس، وموسى، وهارون، وعيسى، وخاتمهم وأفضلهم: نبينا ورسولنا محمد بن عبد الله ـ ﷺ ـ .

فالسنة حَقٌّ مُسْنَدٌ، نزل به جبريل الأمين، عن رب العالمين، على نبيه الكريم، وهذا ـ وأيم الله ـ أعلى إسناد عرفته دنيا المسندين. والحمد لله رب العالمين.

وهو بعينه سند «القرآن الكريم» لكن «القرآن الكريم» تُنُوقِل بَعْدُ بالتواتر كله، أما السنة فتجتمع معه بالثبوت لكن انقسمت بعد إلى: متواتر. مستفيض. مشهور. آحاد.

هذا من حيث «الوصول إلينا» أما من حيث الإيمان والعمل فهما في المصدرية سواء كل منهما مصدر للحكم الشرعي مثلاً بمثل وقد قال ـ ﷺ ـ: «ألا إني أُوتيت القرآن ومثله معه» فهي مصدر يستقل بتشريع بعض الأحكام. فالآية والحديث في وجوب العمل سواء.

ولهذا صار «تخريج السنن» وهو من أوجب الواجبات: سنة ماضية في حياة علماء المسلمين.

ثم أمرنا الله في تنزيله بتدوين سيرة نبيه ـ ﷺ ـ وسننه فقال تعالى:

﴿لقد كان لكم في رسول الله أُسوة حسنة﴾ [الأحزاب: ٢١].

ولا يمكن اتخاذه ـ ﷺ ـ أُسوة حسنة إلا بمعرفة سيرته وهديه والعلم به، وهذا لا يكون إلا بتدوين سيرته، وسننه وهديه في قوله، وفعله، وتقريره ـ ﷺ ـ وتخريجها، فكان هذا ـ والحمد لله على عظيم نعمته ـ

على يد أُمته خلفاً عن سلف، وامتثالاً لأَمره ـ ﷺ ـ في خطبة الحج الأَعظم: «ليبلغ الشاهد الغائب» واغتناماً لدعوته ـ ﷺ ـ لمن بلغ سنته في قوله ـ ﷺ ـ «نضر الله امرءً سمع مقالتي فوعاها فأَدَّاها كما سمعها فرب مبلغ أَوعى له من سامع».

وتأْكيداً لنبوة رسول الله ـ ﷺ ـ في قوله:

«لَيبلُغنَّ هذا الأَمر ما بلغ الليل والنهار».

وكان مما رووه وأَخرجوه أَمره ـ ﷺ ـ الكريم بقوله:

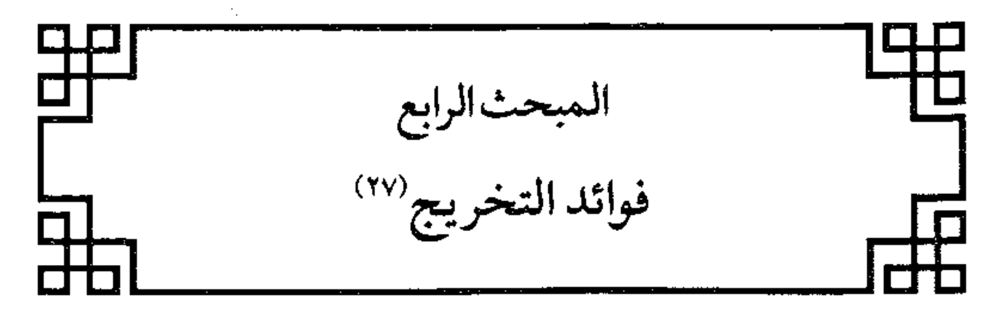
«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين . . .» فَنَفَّذَ أَمْرَهُ ـ ﷺ ـ المعاصرون لهم، مدونين: سيرهم، وأَفعالهم، وأَقوالهم، وتقريراتهم حتى كأَنهم رأْي العين ـ رضي الله عنهم ـ.

وهكذا استمرت الرواية في طبقات الإسناد كافة، واستمر التخريج لها، سنة ماضية متواصلة العقد، لِسِيَرِ التابعين ومروياتهم، وفقههم، ومن تبعهم بإِحسان إِلى يوم الدين، تحقيقاً لحفظ الدين، وظهوراً لمعجزة النَّبي ـ ﷺ ـ في ميدان فقه النصوص بقوله ـ ﷺ ـ في الحديث المشهور:

«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين».

وأَدى هذا ـ بطبيعة الحال ـ إِلى نشاط رائع خصب، تحصلت من ورائه هذه العلوم والمعالم: في الرواية، والسيرة، والتراجم، بِمَا بَزَّ أَهل الدنيا، وتميزت به أُمة الإِسلام عن كل الناس.

❑ ❑ ❑



المبحث الرابع
فوائد التخريج[٢٧]

تقدم أن «ثمرة»: علم أُصول التخريج هي: حفظ السنة وصيانتها عما ليس منها، بمعرفة صحيح المتون من سقيمها.

وكذلك «ثمرة» التخريج ذاته؛ ولهذا قال علي بن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ[٢٨]: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه».

وقال أبو حاتم الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ[٢٩]:

«لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه».

وعن ابن معين ـ رحمه الله تعالى ـ مثله، لكن بلفظ: ثلاثين[٣٠].

وقال غيرهم[٣١]: «الباب إذا لم تجمع طرقه لا يوقف على صحة

---

(٢٧) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح: (ص/١٩ ـ ٢٠). «الإرشاد» للنووي: (١/ ١٢٦). «التقييد والإيضاح» للعراقي: (ص/١٩). «النكت» لابن حجر: (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٣). «فتح الباري»: (٢/ ١٠٧). «فتح المغيث» للسخاوي: (١/ ٤٦، ٢٧١)، و(٣/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠، ٢٩٩ ـ ٣٠٠). «تدريب الراوي»: (ص/ ١١٤). «توضيح الأفكار» للصنعاني: (١/ ٧١ ـ ٧٣). مقدمة الشيخ عبد الصمد شرف الدين لكتاب: «تحفة الأشراف»: (١/ ٢١ ـ ٢٢) «دراسات في الحديث النبوي» للأعظمي: (ص٣٣٤).

(٢٨) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٩١). «فتح المغيث» للسخاوي: (١/ ٢٧١).

(٢٩) ، (٣٠)، (٣١) «فتح المغيث» للسخاوي: (٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

الحديث ولا على سُقمه».

وقال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله تعالى ـ[٣٢]:

«إذا اجتمعت طرق الحديث، يُستدل ببعضها على بعض ويجمع بين ما يمكن جمعه ويظهر به المراد».

وفي تضاعيف هذه «الغاية»: فوائد، منها قدر مشترك بين فوائد هذا العلم، وفوائد «كتب المستخرجات»[٣٣]، و«الأَطراف»، إلا أَن «التخريج» بتطريق[٣٤] الحديث، أَي بجمع طرقه، وأَسانيده، وجمع أَلفاظ الرواة لمتنه، تكاد تنتظم فَوَائِدَه: «علوم الحديث». وكثيراً ما تذكر فوائد جمع الطرق في: «معرفة زيادة الثقات» و«المعلل»[٣٥] و«المضطرب» و«الشاذ» و«المنكر» و«المقلوب» و«المدرج» وفي «عقد مجالس الإملاء»[٣٦] من «آداب المحدث» وفي «الاستكثار من الشيوخ»[٣٧] من «آداب طالب

(٣٢) «فتح المغيث» للسخاوي: (٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

(٣٣) «فتح المغيث» للسخاوي: (١/ ٤٦ ـ ٤٧).

(٣٤) «تدريب الراوي»: (ص/ ٧). ومنه لما وصف مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه بالصحيح قال أبو زرعة: «هذا يُطَرِّق لأهل البدع علينا» أي: يجعل لهم على أهل السنة طريقاً بحيث إذا لم يجدوا حديثاً في: «كتاب مسلم» قالوا: ليس الحديث صحيحاً. وَرُدَّ هذا بأن مسلماً يريد وصف، كتابه بالصحة لا حصر الصحيح فيه وانظر: «توضيح الأفكار»: (١/ ٥١ ـ ٥٢). وانظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم: (١/ ٢٥٤، ٣٤٧). و«الأذكار» بشرح ابن علان: (١/ ١٥٧).

(٣٥) «فتح المغيث» للسخاوي: (١/ ٢٧١).

(٣٦) «فتح المغيث» للسخاوي: (٣/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠).

(٣٧) «فتح المغيث» للسخاوي: (٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

الحديث».

وبالجملة فإن فوائد هذا الفن العظيم، منقسمة على شِقَّيْه في «المتن» و«الإسناد» وبعض مشترك بينهما، فإلى بيان جُملة منها:

١ـ استمرار باب العناية بجمع طرق الحديث وشواهده ومتابعه وعاضده، وما في ذلك من الأَجر العظيم.

٢ـ تقريب السنة للمسلمين، بلمِّ شمل المتفرق من المسانيد والمعاجم، التي يصعب استخراج الحديث منها، وفي ذلك فضل كبير، وخير عميم[٣٨].

٣ـ استخراج السقط في السند، سواء كان في أَوله وهو: «المرسل» أَو في آخره وهو: «المعلق» أَو في وسطه، من انقطاع، أَو إعضال، أَو تدليس. وهل ينتظم السقط جميع الطرق أَم تزول العلة؟

٤ـ معرفة من روى عن المختلط قبل اختلاطه أَو بعده.

٥ـ تحرير الضعف الإسنادي والمتني من: عِلَّةٍ، أَو شذوذ، أَو نكارة، أَو اضطراب، أَو قلب، أَو إدراج . . .

٦ـ إظهار خفي العلل الإسنادية في الاختلاف على الراوي بالوصل والإرسال، أَو بالوقف والرفع، أَو الاتصال والانقطاع، أَو زيادة رجل في أَحد الإسنادين، أَو الاختلاف في اسمه وهو متردد بين ثقة

---

(٣٨) عندما يُروى: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً . . .» وهو ضعيف بجميع طرقه، قال الزبيدي في: «شرح الإحياء»: (١/ ٧٤): «والمراد بالحفظ: النقل إليهم بطريق التخريج والإسناد صحاحاً كُنَّ أَو حِساناً . . .» انتهى.

وضعيف.

فمعرفة الحديث المعلول من غيره هي بحق أُم الفوائد[٣٩].

٧ـ استخراج لطائف الأَسانيد، كالبدل، والموافقة، ونحوهما.

٨ـ جمع أَلفاظ المتون وتحريرها.

٩ـ معرفة لفظ المتن عند الحوالة عليه، بلفظ: «نحوه»، «معناه». فيظهر ما هنالك من زيادة أَو نقص.

١٠ـ معرفة اختلاف كتب السنن كاختلاف روايات نسخ البخاري، والموطآت، وسنن أَبي داود . . . وهلمَّ جَرًّا.

١١ـ توضيح ما لعله يكون غامضاً في بعض الروايات.

١٢ـ ضبط غريب المتن، والسند.

١٣ـ استخراج الفصل للمدرج فيهما.

١٤ـ الإفصاح عن المهمل، والمبهم، فيهما[٤٠].

١٥ـ تصحيح ما يقع فيهما من تحريف، أَو تصحيف قلمي، أَو مطبعي.

١٦ـ كشف أَوهام الرواة، والمخرجين، فيهما.

١٧ـ جمع الطرق والمتون للتقوية والترجيح عند التعارض.

١٨ـ جمع أَقوال الحفاظ في الحكم على الحديث محل التخريج.

---

(٣٩) انظر: «النكت» لابن حجر: (٢/ ٧٤٧، ٧٧٧ ـ ٧٧٨). «شرح شاكر لألفية السيوطي» ـ رحمه الله تعالى ـ: (ص/ ٥٥ ـ ٦٥).

(٤٠) وفي ذلك مؤلفات، وعن «المهمل» في: «أسانيد صحيح البخاري» ـ رحمه الله تعالى ـ فانظر: «مقدمة الفتح»: (ص/ ٢٢٢ ـ ٣٤٥) الفصل السابع.

١٩ـ استظهار الحكم الكلي على الحديث بألفاظه وطرقه.

إلى غير ذلك من الفوائد الخاصة بالمتن أو الإسناد أو المشتركة بينهما.

٢٠ـ ٢٢ ـ فمنها ـ أيضاً ـ ما ذكره الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ نقلاً عن ابن القاص ـ رحمه الله تعالى ـ في شرح حديث «يا أبا عُمير ما فعل النُّغير» فقال في: «الفتح»: (١٠/ ٥٧٥): (ثم ذكر ـ ابن القاص ـ فصلاً في فائدة تتبع طرق الحديث، فمن ذلك:

الخروج من خلاف من شرط في قبول الخبر أن تتعدد طرقه، فقيل: لاثنين، وقيل: لثلاثة، وقيل: لأربعة، وقيل: حتى يستحق اسم الشهرة فكان في جميع الطرق ما يحصل المقصود لكل أحد غالباً.

وفي جمع الطرق أيضاً، ومعرفة من رواها، وكميتها: العلم بمراتب الرواة في الكثرة والقلة.

وفيها: الاطلاع على عِلَّة الخبر بانكشاف غلط الغالط، وبيان تدليس المدلس، وتوصيل المعنعن.

ثم قال: وفيما يَسَّرَهُ اللهُ تعالىٰ في جمع طرق هذا الحديث، واستنباط فوائده، ما يحصل به التمييز بين أهل الفهم في النقل، وغيرهم ممن لا يهتدي لتحصيل ذلك، مع أن العين المستنبط منها واحدة، ولكن من عجائب اللطيف الخبير، أنها تُسقى بماءٍ واحد، ونفضل بعضها على بعضٍ في الأُكُل. هذا آخر كلامه ملخصاً) انتهى.

☐ **ومن الفوائد المضافة :**

أَن ثَمَّةَ روايات في غير الحديث يتناقلها العلماء على التسليم بلا نكير، هي عندهم كالجبال الرواسي في الثبوت، لكن عند التخريج لها، تُصَيِّرُها هباء :

* **منها** : جعل قصة مهاجر أم قيس التي رواها ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ كما في «سنن سعيد بن منصور»، و«معجم الطبراني»، سبباً لورود حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ: «إنما الأَعمال بالنيات»، وقد وقع في هذا الغلط : الكبار أَمثال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله تعالى ـ كما في «إحكام الأَحكام»: (١/ ٧٩ ـ ٧١)، وأَنكر ذلك الحفاظ منهم ابن رجب، وابن حجر ـ رحمهما الله تعالى ـ وانظر: «شرح شاكر لأَلفية السيوطي»[٤١].

* **ومنها** : ما شهره الحنفية من أَن الإِمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ سُئل عن صبيين رضعا من شاة واحدة، فأَفتى بوقوع المحرمية بينهما . وهي قصة موضوعة، مختلقة مصنوعة .

وقد بيَّن وضعها عليه : اللكنوي من الحنفية في : «الفوائد البهية» .

* **ومنها** : الفتوى المشهورة عن الإِمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ وهي : (أَن أَمة العزيز، امرأَة أَيوب بن صالح، صاحب مالك، قالت : غسلنا امرأَة بالمدينة، فضربت امرأَة يدها على عجيزتها، فقالت : ما عَلِمْتُكِ إِلاَّ زانية، أَو مأْبونة، فالتزمت يدها بعجيزتها، فأَخبروا

---

(٤١) (ص/ ٢١٤). «فتح الباري»: (١/ ١٠). «جامع العلوم والحكم»: (ص/ ٩).

مالكا، فقال: هذه المرأة تطلب حَدَّها، فاجتمع الناس، فأَمر مالك، أَن تضرب الحد، فضربت تسعة وسبعين سوطاً. ولم تنتزع اليد، فلما ضربت تمام الثمانين، انتزعت اليد، وصلى على المرأَة ودُفنت) اهـ.

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في ترجمة: يعقوب بن إسحاق بن حجر العسقلاني. الكذاب[٤٢]:

(وقد وجدت حكاية يشبه أَن تكون من وضعه. فذكرها) انتهى.

* ومنها: ما اشتهر أَيضاً عن الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ من فتواه بقتل الثلث لاستصلاح الثلثين. كما ذكرها الجويني الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ في «البرهان»[٤٣] وأَنكر نسبتها المالكية وشددوا في ذلك.

* ومنها: الرحلة المنسوبة للشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ:

قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ[٤٤]:

«وكذا الرحلة المنسوبة للشافعي إلى الرشيد، وأَن محمد بن الحسن حَرَّضَهُ على قتله. أَخرجها البيهقي في مناقبه وهي موضوعة» انتهى.

والإسناد عمدة في نِسْبَة الكتب ولهذا قيل: «الأَسانيد أَنساب الكتب».

---

(٤٢) «لسان الميزان»: (٦/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

(٤٣) وعنه: «شفاء الغليل» للغزالي: (ص/ ٢٤٧). مع تعليق محقق الكتاب.

(٤٤) «الدرر المنتثرة» للسيوطي: (ص/ ٢٢٤).

وقد جمعت في هذا قدراً باسم: «معجم المؤلفات المنحولة».

* **ومنها:** قصة الإمامين: أَحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، لما دَخَلاَ مسجد الرصافة، وفيه قَاصٌّ يقول: حدثنا أَحمد وابن معين، فذكر حديث الطير . . . فلما أَخبراه عن نفسيهما قال: كأَن ليس في الدنيا غيركما بهذا الاسم . . . إلخ.

وهي قصة منتشرة يتداولها الناس حتى الكبار.

وبتخريجها وجد أَنها حكاية منكرة لا تثبت، مدارها على: إبراهيم ابن عبد الواحد البكري.

قال الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ[٤٥]: (لا أَدري من ذا، أَتى بحكاية منكرة أَخاف أَن تكون من وَضْعه) انتهى.

* **ومنها:** حكاية الوركاني: أَنه أَسلم يوم مات أَحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ عشرون أَلفاً.

قال الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ[٤٦]: (الوركاني: شيخ حُكي عنه أَنه أَسلم يوم موت أَحمد: عشرون أَلفاً. لا يُدرى مَنْ هو، ولا تابعه على هذا القول أَحد، ولو وقع هذا لتوفرت الهمم على نقل مثله) انتهى.

* **ومنها:** القصة المشهورة من أَن الشافعي، وأَحمد بن حنبل ـ رحمهم الله تعالى ـ اجتمعا بشيبان الراعي وَسَأَلاَه، فهو باطل باتفاق أَهل

---

(٤٥) «الميزان»: (١/ ٤٧). وانظر: «سير أعلام النبلاء»: (١١/ ٨٦، ٣٠٠)، «اللسان»: (١/ ٧٩). «وجوب التثبت في الرواية»: (ص/ ٢٨ ـ ٢٩).

(٤٦) «الميزان»: (٤/ ٣٣٢). وانظر: «اللسان»: (٦/ ٢١٨).

المعرفة؛ لأَنهما لم يدركا شيبان.

قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[٤٧].

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ[٤٨]:

«وكذلك ما ذكر من أنه اجتمع بأَبي يوسف عند الرشيد لأَنه لم يجتمع بالرشيد إلا بعد موت أَبي يوسف».

* ومنها: القولة المشهورة:

«لو كان لي دعوة صالحة لصرفتها إلى الإمام». ونسبتها إلى الإمام أَحمد ـ رحمه الله تعالى ـ.

وقد بحثت طويلاً فلم أَرها منسوبة إليه مسندة، وإنما رأَيتها مسندة للفضيل بن عياض ـ رحمه الله تعالى ـ بلفظ:

«لو أَن لنا دعوة مستجابة ما صيرناها إلاَّ للإمام».

أَخرج هذا الأَثر: أَبو نعيم في: «العادلين»[٤٩] و«حلية الأَولياء»[٥٠]. وابن عبد البر في: «جامع بيان العلم»[٥١]. والبربهاري في: «شرح السنة»[٥٢] وبيَّن وجهها بقوله: (إذا جعلتها في نفسي لم تعدني، وإذا جعلتها في السلطان صلحَ، فصلح بصلاحه العباد والبلاد) انتهى.

---

(٤٧) «الفتاوى»: (١٨/)، وعنه: «الدرر المنتثرة» للسيوطي: (ص/ ٢٢٤).

(٤٨) «الدرر المنتثرة» للسيوطي: (ص/ ٢٢٤).

(٤٩) وهو مطبوع.

(٥٠) (٨/ ٩١ـ٩٢).

(٥١) (١/ ١٨٤) وعنهم مشهور محمود في تعليقه على كتاب «المتوارين»: (ص٣ـ ٤).

(٥٢) (ص/ ٥١). وعند ابن أَبي يعلىٰ في: «طبقات الحنابلة»: (٢/ ٣٦).

لكن في كتاب «السنة» للخلال، بسنده عن الإمام أحمد مانصه[٥٣]:
(وإني لأدعو له ـ الإمام ـ بالتسديد والتوفيق في الليل والنهار ـ والتأييد، وأرى ذلك واجباً عَلَيَّ) انتهى.

ثم رأيتها منسوبة ـ غير مسندة ـ إلى الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتاوى ابن تيمية»: (٢٨/ ٣٩١) و«كشاف القناع»: (٢/ ٣٢).

* **ومنها**: فرية ابن بطوطة[٥٤] التي شهرها في «رحلته» على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ (ص/ ٥٧) من أنه لما دخل دمشق حضر فيها يوم الجمعة، وابن تيمية يعظ الناس على منبر الجامع فكان من جملة كلامه أن قال: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا كنزولي هذا ونزل درجة من درج المنبر» اهـ.

فتناقلها خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ فرحين بها للتدليل على ما يرمونه به افتراء من أنه مجسم.

وهذه فرية بلا مرية من وجهين:

الأول: يكذبها التاريخ؛ ذلك أن ابن بطوطة ذكر عن نفسه (ص/ ٥٠) أن دخوله دمشق كان في يوم الخميس التاسع من رمضان عام ٧٢٦هـ.

---

(٥٣) (ص/ ٨٣، رقم/ ١٤). نشر: دار الراية بالرياض.

(٥٤) من الذين فندوا هذه الفرية: محمد بهجت الأثري في: مجلة دمشق: (ج/ ١٠، ص/ ٣). محمد راغب الطباخ في: «مجلة المجمع العلمي» بدمشق: (ج/ ١١، مجلد/ ١٩، ص/ ١٣٢ ـ ١٣٤) عام ١٣٦٣هـ وما ذكرته هنا مستخلص منه ـ أثاب الله الجميع ـ.

وشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ كان رهين الحبس من شهر شعبان عام ٧٢٦هـ حتى تُوفي في السجن معتقلاً ليلة الاثنين في العشرين من ذي القعدة عام ٧٢٨هـ. كما ذكر ذلك عدد من المؤرخين منهم :

ابن خطيب الناصرية في : «الدر المنتخب» : المخطوط بمكتبة المدرسة الأَحمدية بحلب .

وابن شاكر الكتبي في «فوات الوفيات» .

وابن بطوطة له في «رحلته» مواضع يُغرب بها، هي من وضعه، وَتَزَيُّدِهِ في القول، كما أَشار إلى طرف منها الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في : «الدرر الكامنة» : (٢/ ٣٢٩) .

الثاني : أَن عقيدة ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ التي نصرها ودعا الناس إليها هي على وفق ما ورد في الوحيين الشريفين. ونبذ ما سواهما مما يخالفهما فلا يتصور منه صدور أَمر على خلاف ما يعتقده . والله أَعلم .

❑ ❑ ❑

❑ **ومن القضايا التي اشتهرت ولم تثبت :**

* أَن عكرمة وكُثَيِّر عَزَّة لما ماتا في يوم واحد . لم تشهد جنازة عكرمة . وهذا لم يثبت، لأَن الناقل بأَن عكرمة لم تشهد جنازته : لَمْ يُسَمّ(٥٥) .

---

(٥٥) «تهذيب التهذيب» : (٧/ ٢٧٣) .

* **ومنها**: حكاية الرباعيات، المنسوبة للإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ فإن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ حكم بوضعها، بل بكذب ما جاء فيها: أنها خير من ألف حديث. كما نقله تلميذه السخاوي ـ رحمه الله تعالى في: «الجوهر والدرر»: (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨). ولعل أول من أسندها القاضي عياض ـ رحمه الله تعالى ـ في «الغنية»: (ص/ ١٣٤ ـ ١٣٩) وأفرد بعض المعاصرين كتاباً بعنوان: «رباعيات البخاري» تكلم عن هذه الحكاية: (ص/ ٢٨٣ ـ ٣٠٠)؟
* **ومنها**: قصة أهل بغداد مع البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في قلب مائة حديث والمخالفة بين أسانيدها ومتونها. وهي مع شهرتها، وتناقل الناس لها: مخرجها عن ابن عدي ـ صاحب «الكامل» ـ يقول: سمعت عدة مشايخ يحكون . . . إلخ. وعن طريق الخطيب في: «تاريخ بغداد»: (٢/ ٢٠ ـ ٢١) وقد أبهم ابن عدي تسمية مشايخه فهم مجهولون، فينظر إن كان فيهم عدولاً يعتبر بهم، فالقصة مغموزة سنداً، وإلا فهي على ما تنوقل. وقد جرى القلب للامتحان مع آخرين كما في: «النكت»: (٢/ ٨٦٦ ـ ٨٧٢).
* **ومنها**: الحكاية المشهورة عن الدارقطني ـ رحمه الله تعالى ـ في الكتابة حال السماع. رواها الخطيب في: «تاريخ بغداد»: (١٢/ ٣٦) عن الأزهري قال: بلغني أن الدارقطني حضر في حداثة سنه مجلس إسماعيل الصفار . . . إلخ. وهذا انقطاع بين الأزهري والدارقطني.

وبالجملة فالثمرة كما قال ابن القطان ـ رحمه الله تعالى ـ[٥٦]:

(فإنه ما من حديث يبحث عنه حق البحث، إلاَّ ويجتمع له من أَطرافه، وضم ما في معناه إليه، والتنبيه لما يعارضه في جميع ما يقتضيه أَو بعضه، أَو يعاضده، ومعرفة أَحوال نقلته وتواريخهم: ما يفتح له في آلاف من الأَحاديث) انتهى.

❑ ❑ ❑

(٥٦) عن كتاب: «الشروح والتعليقات» لأبي عبد الرحمن بن عقيل: (١/ ٢٣٠ـ ٢٣١).

□ **التخريج بين صُلْبِ العلم وَمُلَحِه :**

وعلى هذا فـ «التخريج» من صلب العلم، ومعتمده، الذي عليه مدار الطلب، وإليه تنتهي مقاصد الراسخين في الحديث؛ ولهذا ذُكر في بيان حكمه أنه «فَرْضُ كفاية». تحقيقاً لغايته وثمرته: «حفظ السنة وصيانتها عما ليس منها».

لكن إذا تخلفت الغاية، صار «التخريج» من مُلَح العلم ومثاله: التَّأَنُّق في استخراج الحديث من طرق كثيرة لا على قصد تواتره، أو استفاضته، أو شهرته، مثلاً، مع توحد لفظه، ومخرجه، وتخريجه في الصحيحين.

قال الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ في سياق وجوه تخلف العلم عن صلبه إلى ملحه، كما في «الموافقات»: (١/ ٨١ ـ ٨٢).

(الثالث: التَّأَنق في استخراج الحديث من طرق كثيرة، لا على قصد طلب تواتره، بَلْ على أَن يعد آخذاً له عن شيوخ كثيرة، ومن جهات شتى وإن كان راجعاً إلى الآحاد في الصحابة، أَو التابعين، أَو غيرهم؛ فالاشتغال بهذا من الملح، لا من صُلْب العلم.

خَرَّجَ أَبو عمر بن عبد البر، عن حمزة بن محمد الكناني، قال: خَرَّجْتُ حديثاً واحداً عن النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ من مائتي طريق، أَو من نحو مائتي طريق ـ شَكَّ الراوي ـ قال: فداخلني من ذلك من الفرح غير قليل، وَأُعجبت بذلك، فرأَيت يحيى بن معين في المنام فقلت له: يا أَبا زكريا، قد خَرَّجْتُ حديثاً عن النَّبي ـ ﷺ ـ من مائتي طريق، قال: فَسَكَتَ عَنِّي

ساعة، ثم قال: أَخشى أَن يدخل هذا تحت: ﴿أَلهاكم التكاثر﴾.

هذا ما قال. وهو صحيح في الاعتبار؛ لأَن تخريجه من طرق يسيرة كافٍ في المقصود منه، فصار الزائد على ذلك فضلاً) انتهى.

وعقد العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ هذا المطلب فقال[٥٧]:

. . . .

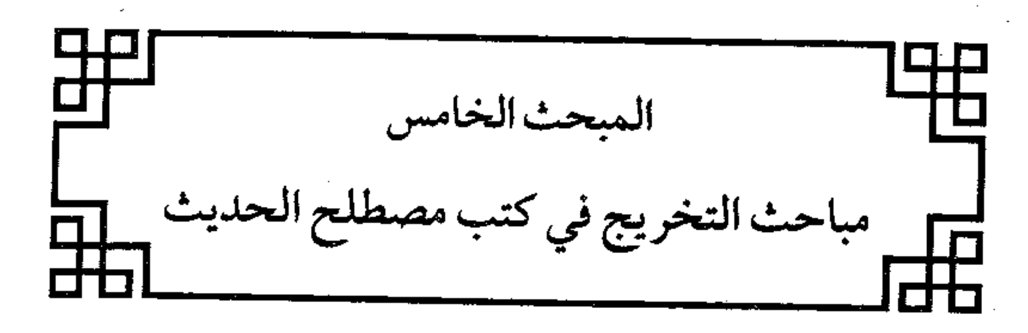
. . . . واكتب

ما تستفيد عالياً أَو نازلاً

لا كثرة الشيوخ صِيْتاً عاطلاً

❑ ❑ ❑

(٥٧) «الألفية مع شرحها» للسخاوي «فتح المغيث»: (٣/ ٢٧٣ ـ ٣٠٠).



المبحث الخامس
مباحث التخريج في كتب مصطلح الحديث

في تضاعيف أَنواع علوم الاصطلاح فروع يصلح جعل كل فرع منها نوعاً مستقلاً، لكن لزهدهم في التكثر، ورغبتهم في جمع ذهن الطالب، أَدخلوا الفروع في الأَنواع لأَدنى مناسبة، ومن هذا: «التخريج» تجده بسطاً في مبحث: آداب طالب الحديث، كما في أَلْفِية العراقي، والسيوطي، وشروحهما(٥٨).

قال العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ في: آداب طالب الحديث، من أَلفيته:

واحفظــه بالتـدريج ثـم ذاكـر
بــه والإِتقـان اصحـبن وبـادر
إِذا تأَهـلـت إِلـى التـأْليـف
تمهـر وتذكـر وهـو في التصـنيف

(٥٨) انظر: «ألفية العراقي، وشرحيها»: «التبصرة والتذكرة» له، و«فتح الباقي» للأنصاري: (٢/ ٢٤١ ـ ٢٥١)، و«فتح المغيث» للسخاوي: (٢/ ٣١١ ـ ٣٤٦). و«ألفية السيوطي»: (ص/ ١٨٩ ـ ١٩٠). وشرحها: «منهج ذوي النظر» للترمسي: (ص/ ١٩١ ـ ١٩٥). وفي: «فيض القدير» للمناوي: (١/ ٢٠ ـ ٢١). «الوسيط» لأبي شهبة: (ص/ ٧٦، ٨١، ٣٥٣، ٣٦٢).

طريقتان جمعه أَبوابا
أَو مسنداً تفرده صحابا
وجمعه معللاً كما فعل
يعقوب أعلى رتبة وما كمل
وجمعوا أَبواباً أَو شيوخاً أَو
تراجماً أَو طرقاً وقد رأَوا
كراهة الجمع لذي تقصير
كذاك الإخراج بلا تحرير

ثم أَخذ ـ رحمه الله تعالى ـ في شرحها ومما قاله[٥٩]: (وإذا تأَهل المحدث للتأْليف، والتخريج، واستعد لذلك فليبادر إليه . . .) اهـ.

وفي شرحها للأَنصاري قال[٦٠]:

(وبادر إذا تأَهلت لمعرفة التأْليف: إلى التأْليف، وهو لكونه مطلق الضم، أَعم من التصنيف، وهو: جعل كل صنف على حدة، ومن الانتقاء وهو: التقاط ما تحتاجه من الكتب، وأَعم من التخريج وهو:

إخراج المحدث الأَحاديث من بطون الكتب، وسياقها من مروياته، أَو مرويات شيخه، أَو أَقرانه . . .) اهـ.

زاد السخاوي في شرحه لها بعد «أَو أَقرانه»[٦١]:

---

(٥٩) «التبصرة والتذكرة»: (٢/ ٢٤٢).

(٦٠) «فتح الباقي»: (٢/ ٢٤٣).

(٦١) «فتح المغيث»: (٢/ ٣٣٨).

(أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أَصحاب الكتب، والدواوين، مع بيان البدل والموافقة ونحوهما مما سيأْتي تعريفه.

وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج، والتصنيف، والعزو، وجعل كل صنف على حدة» اهـ.

ثم بيَّن العراقي ـ رحمه الله تعالى «طُرُقَ التخريج»[٦٢]، بمعنى «طُرُق التأْليف في الحديث»، وزادها بياناً: الأَنصاري في شرحه[٦٣]، ثم أَخذ ما لدى الجميع وزاد عليه مبسوطاً العلامة السخاوي في شرحه لها[٦٤].

وهكذا في: أَلفية السيوطي وشروحها في آداب طالب الحديث[٦٥].

وخلاصة ما هو مدون في عامة كتب المصطلح عن التخريج ما يلي:

١ـ تعريفه. وقَدْ تَقَدَّم.

٢ـ لفظ التخريج من المشترك اللفظي عند المحدثين وغيرهم. تَقَدَّم.

٣ـ استعانة المملي بمن يخرج له الحديث. تَقَدَّم.

٤ـ طرق المخَرِّج في التصنيف. يأْتي.

---

(٦٢) «التبصرة والتذكرة»: (٢/ ٢٤٢ ـ ٢٥١).

(٦٣) «فتح الباقي»: (٢/ ٢٤٢ ـ ٢٥١).

(٦٤) «فتح المغيث»: (٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤٦).

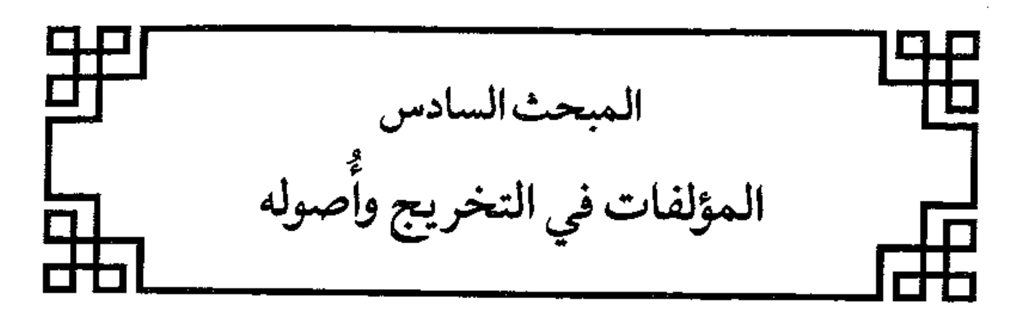
(٦٥) «ألفية السيوطي»: (ص/ ١٨٩ ـ ١٩٠). شرحها: «منهج ذوي النظر»: (ص/ ١٩١ ـ ١٩٣).

٥ـ طرق التخريج . يأْتي .

٦ـ شروط المخَرِّج . يأْتي في : الباب الأَول : الأُصول العامة .

٧ـ أُصول في التخريج . وهي منثورة في أَبواب الكتاب الثاني .

❑ ❑ ❑



المبحث السادس

المؤلفات في التخريج وأُصوله

مضى أَن «علوم الحديث» حوت الأَبحاث الرئيسة في: «التخريج» وأَن أُصوله تُستمد منها، ومن سائر كتب الحديث، وشروحه، ورجاله؛ ولهذا فإن إفرادها بالتأْليف، ليس اختراعاً لعلم جديد، وإنما هو جمع لما هنالك؛ ولعل هذا هو السبب لعدم إفرادها بالتأْليف لدى المتقدمين، ولسبب آخر، وهو أَن التخريج لم يكن يمارسه إلا الحفاظ الجامعون، أَمثال من مضى ذكرهم وقد وقعت على مجموعة من المؤلفات والأَبحاث على ما يلي:

أَولاً: في أُصول التخريج.

ثانياً: مؤلفات في طرق استخراج الحديث.

ثالثاً: مؤلفات تم الوقوف على أَسمائها فقط ولا نعرف محتواها.

رابعاً: أَبحاث عن التخريج.

وإلى بيانها ينتظمها رقم تسلسلي واحد:

* * *

□ أولاً : مؤلفات في أُصول التخريج :

١ ـ «حصول التفريج بأُصول العزو والتخريج».

أَلفه : أَبو الفيض أَحمد بن محمد بن الصديق الغماري، صاحب طنجة من عمل المغرب، ثم نزيل القاهرة ودفينها عام ١٣٨٠هـ[٦٦].

مذكور في ثبت مؤلفاته[٦٧]، وقد أَشار إِليه في بعض مؤلفاته[٦٨]. ومنها في أَجوبة له مخطوطة لدي، دَلَّسَه على طريقة بعض المحدثين فقال : (قال الشيخ المنصوري في حصول التفريج . .» يقصد نفسه ؛ لأَن الغماريين ينتسبون إِلى قبائل بني منصور[٦٩].

وقد نقل منه مؤلفه في كتابه : «فتح الملك العلي»[٧٠]. مما يدل على أَن اسمه طابق مسماه في : «أُصول التخريج».

* * *

---

(٦٦) تعرف منه وتنكر لاسيما في توحيد العبادة فله عظائم. نسأل الله العافية.

(٦٧) مذكورة في أواخر عدد من كتبه منها في آخر كتابه : «فتح الملك العلي» : (ص/ ١٢٠) المطبوع عام ١٣٨٩هـ بمصر.

(٦٨) (ص/ ٨٣) المرجع السابق.

(٦٩) أفادني ذلك شقيقه الشيخ عبد الله، لما دخلت طنجة في شهر جمادى الأولى عام ١٤٠٧هـ فأفاد بذلك.

(٧٠) (ص/ ٨١). وهذا الكتاب في تصحيح حديث : «أنا مدينة العلم وبابها علي». وإذا أردت الوقوف على سقوط تقوية هذا الحديث فانظر تعليق المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ على : «الفوائد المجموعة» للشوكاني : (ص/ ٣٤٩ ـ ٣٥٢).

□ ثانياً: المؤلفات في معرفة طرق استخراج الحديث:

٢ـ «أُصول التخريج ودراسة الأَسانيد».

تأْليف: محمود الطحان[٧١].

---

(٧١) ولا مانع هنا من التنبيه على ما يلي:

١ـ سمى المؤلف كتابه: «أصول التخريج» وليس فيه من أصول التخريج شيء البتة.

٢ـ في (ص/ ٥) قال: «وأما موضوع أصول التخريج فلا أعلم أن أحداً تعرض للبحث أو التصنيف فيه لا في القديم ولا في الحديث . . .».

وهذا متعقب بأنه مسبوق إلى التأليف في «أصول التخريج» كما ترَى في تسمية المؤلفات. أما البحث في أصول التخريج فهي محررة لدى المتقدمين لكنها منثورة في شروح السنة وعلوم الاصطلاح، وكتب الرجال . . .

٣ـ بنى كتابه على بيان «طرق التخريج» وقد غلط فيها من وجوه أربعة:

أ ـ أنها ليست طرقاً للتخريج وإنما هي طرق لاستخراج الحديث.

ب ـ بنى الكتاب عليها، وأعرض عن المهم: «طرق التخريج».

ج ـ عرف التخريج بأنه: «الدلالة على موضع الحديث في مصادره . . .» وهذا تعريف لطرق استخراج الحديث. ولا يمكن قبوله تعريفاً وحقيقة «للتخريج»، وتأباه صناعة الحدود والتعريفات.

د ـ في تشييد مثل هذا دون ذكر شيء من أصوله تجرئة للناس على هذا الفن لأن معرفة استخراج الحديث تُعلم بالممارسة لا بالتعليم فحسب وليست عُدَّةً للتخريج تبنى عليها أحكامه وإنما هي وسيلة لاستخراج الحديث، وهي معلومة للمبتدىء.

٤ـ المقدمة في تعريف التخريج وفوائده . . . منتشرة بحثاً في كتب «مصطلح الحديث» في آداب طالب الحديث وغيره كما تقدم في «المبحث الخامس».

٥ـ في (ص/ ٢٣٠ ـ ٢٣٣) ذكر حديثاً على أنه خارج الكتب الستة وهو في «سنن =

٣ـ «كشف اللِّثام عن أَسرار تخريج حديث سيد الأَنام ـ ﷺ ـ».
تأْليف: عبد الموجود بن محمد عبد اللطيف(٧٢).

٤ـ «طرق تخريج حديث رسول الله ـ ﷺ ـ».
تأْليف: عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي(٧٣).

٥ـ «تخريج الحديث النبوي».
تأْليف: عبد الغني بن أَحمد بن مزهر التميمي(٧٤).

= ابن ماجه» الباب الثامن من المقدمة.

٦ـ في (ص/ ١٦) ذكر من كتب «التخريج» كتاب: الواسطي والمهرواني وهذا وهم فالتخريج هنا بمعنى الانتقاء لا بالاصطلاح المشهور. وانظر: رقم/ ٤ من «المبحث الثاني» المتقدم. وبالجملة فإن «الكتاب مخلوط».

وقد نُشر في «مجلة الدعوة»: العدد٦٩٠ لعام ١٣٩٩هـ. مقال بعنوان: «وقفة مع كتاب أصول التخريج ودراسة الأسانيد» بقلم: أبو رشيد. مكة المكرمة.

(٧٢) معاصر من مصر. طبع كتابه في مجلدين. عانى فيه ذكر كتب التخريج المطبوعة. وفي طرق تخريج الحديث، مشى فيه على جادة «طرق التصنيف في التخريج» وسماها «طرق التخريج» وهذا غلط فهذه طرق التصنيف في التخريج. وطرق التخريج أمر آخر. مع أنه لم يذكر إلا ست طرق منها. والسخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح المغيث» ذكر أحد عشر طريقاً للتصنيف في التخريج.

(٧٣) معاصر، وكتابه مطبوع. وفي (ص/ ٤) منه، ذكر أنه لم ير في ذلك كتاباً، والسابق من أقرانه في التدريس، وأخبرني من رأى كتاب الطحان معه، قبل طبع كتابه بنحو سنتين. وَجُلُّ ما فيه مُستل منه. والمؤاخذات التي على سابقه ينْسحب عليه بعض منها.

(٧٤) معاصر من الأردن. وكتابه مطبوع. وهو على وجازته يغني في: طرق استخراج الحديث، عن الكتب التي قبله.

□ **ثالثاً: مؤلفات تم الوقوف على أسمائها فلا نعرف محتواها:**

٦ـ «القول الصحيح في مراتب التعديل والتجريح».

للمرتضى الزبيدي[(٧٥)].

وموضوعه بحث مشترك بين مصطلح الحديث، وأُصول التخريج.

٧ـ «الروض البهيج في آداب التخريج».

مؤلفه: أَحمد رضا خان البريلوي الهندي[(٧٦)]. ولا يفرح به لفساد نحلته. ثم نستبعد أَن يكون في تخريج الحديث، فلعله في تخريج الفروع على الأُصول في المذهب الحنفي، فالله أَعلم

٨ـ «المفيد في تخريج الحديث ودراسة الأَسانيد».

تأْليف: محمد عجاج الخطيب[(٧٧)].

٩ـ «المدخل إلى فَنِّ التخريج».

تأْليف: سيد نوح. ولم أَره.

* * *

(٧٥) «فهرس الفهارس»: (١/ ٥٣٩).

(٧٦) مذكور في كتاب «الثقافة الإسلامية في الهند» عبد الحي الحسني: «الدعوة الإسلامية وتطورها في شبه القارة الهندية» (ص/ ٣٨٢) تأليف: محي الدين الألوائي.

(٧٧) معاصر من الشام. ذكر في مؤلفاته كما في كتابه المطبوع: «المختصر الوجيز في علوم الحديث»: (ص/ ٣١٠). ولم يطبع بعد.

□ رابعاً : أبحاث عن التخريج :

١٠ـ «فن تخريج الأَحاديث» .

مقال للشيخ : صبحي البدري السامرائي[٧٨] .

١١ـ «الإخراج والتخريج» .

مقال للشيخ/ محمد نجيب المطيعي .

في مجلة/ لواء الإسلام . الجزء التاسع سنة ٤٦ عام ١٣٩٤هـ عدد شهر ذي القعدة .

□ □ □

(٧٨) معاصر من العراق . وبحثه طبع في «مجلة الرسالة» عدد٢٥ ، ٢٦ (ص٩ ـ ١٣) عام ١٣٩٠هـ . كما في «الكشاف التحليلي للمجلة» بقلم جاسم الجبوري : (١/ ٣٩) .

البَابُ الثاني
طُرُقُ العَمَلِ في التَّخريج

وفيه :

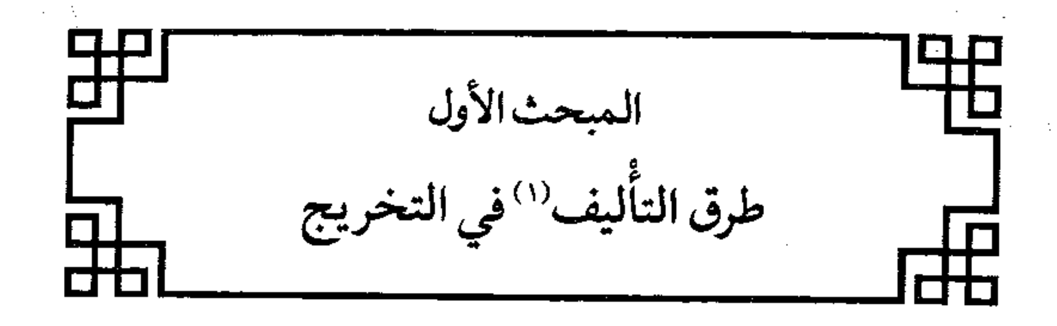
* طرق التأْليف في التخريج .

* طرق استخراج الحديث منها .

* طرق التخريج .

* طريق التطبيق العملي للتخريج وتحقيق مراتب النظر فيه

والأَخيران لُبَابُ هذا الباب .



المبحث الأول

طرق التأليف[1] في التخريج

حقيقة هذه «الطرق» هي: مسالك العلماء في كتابة «المرويات»[2] من السنة النبوية، والآثار السلفية وتقريبها منذ أول عصر إسناده وتطوراته على تتابع القرون.

ولهم فيها طرق وأنواع متعددة، حسب مقاصدهم في تأليفها وتخريجها.

ثم منها ما هو خاص بالمسْنِدِين في عصر الرواية والتدوين، ومنها طرق هي لهم، ثم قَفَى أَثَرَهُمْ فيها مَنْ بَعْدَهم، وَمَدُّوا في تنويعها وتفريعها؛ لتقريبها، وتحرير الحكم لمراتبها.

وقد ذكر الخطيب البغدادي المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ أن مدار تصنيف الحديث في عصور الرواية على طريقتين[3]:

---

(١) التأليف: مطلق الضَّم فهو أعم من: التخريج، والتصنيف: ـ وهو جعل كل صنف على حِدَة ـ ومن الانتقاء: وهو التقاط ما يحتاج إليه من الكتب . . . والعرف يقضي باستعمال كل منها مكان الآخر. «فتح المغيث» للسخاوي: (٣/ ٢١٨).

(٢) انظر: «تدريب الراوي»: (ص/ ٥).

(٣) «الجامع»: (٢/ ٢٨٤ ـ ٣٠٠). وانظر: «شرح العلل» لابن رجب: (ص/ ٤٤، ٥٠ ـ ٥٧، ٤١٢ ـ ٤١٤).

١ ـ **التصنيف على الأبواب.**

وهو رَمْزٌ للتأْليف على المتون. وَذَكَرَ من فروعه: التصنيفَ مفرداً في باب واحد.

٢ ـ **والتصنيف على المسانيد.**

وهو رَمْزٌ للتأْليف على الإسناد. وَذَكَرَ من فروعه:

التصنيفَ على تراجم الأَسانيد. وعلى العلل. وفي أَخبار سلف المسلمين من الأُمم الماضين، وأَقاصيص الأَنبياء، وسير الأَولياء.

وهاتان الطريقتان هما معنى قولهم:

«لفلان نسختان واحدة على الشيوخ وواحدة على التصنيف».

وقولهم[(٤)]:

«كان حديث فلان أَصنافاً».

ويريدون باللفظين: «على التصنيف» و«أَصنافاً» أَي على «الأَبواب».

وهذا معنى منتشر في كلامهم، ومنه قول الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ[(٥)]:

(قَلَّ ما يتمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستثير الخفي من فوائده، إلاَّ من جمع متفرقه، وأَلَّف متشتته، وضم بعضه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أَبوابه وترتيب أَصنافه . . .) انتهى.

---

(٤) «معرفة النسخ والصحف الحديثية»: (ص/ ١٢٧).

(٥) «الجامع»: (٢/ ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥).

وقال أيضاً[٦]:

(ولم يكن العلم مدوناً أصنافاً، ولا مؤلفاً كتباً وأبواباً في زمن المتقدمين من الصحابة والتابعين، وإنما فعل ذلك من بعدهم . . .) انتهى.

وقال يحيى بن سعيد ـ رحمه الله تعالى ـ[٧]:

(كان شعبة أعلم بالرجال: فلان عن فلان كذا وكذا، وكان سفيان صاحب أبواب) انتهى.

أي: أصناف.

وقال علي بن المديني المتوفى سنة ٢٣٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[٨]:

(نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة ـ فذكرهم ـ ثم قال:

ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف مِمَّنْ صَنَّفَ.

فلأهل المدينة: مالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق . . .) انتهى.

وقد نظم العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ مَقْصَدَ الخطيب البغدادي في طريقتي التأليف: «التخريج» فقال[٩]:

---

(٦) «الجامع»: (٢/ ٢٨١).

(٧) «الجامع»: (٢/ ٢٨٦). وانظر: «فتح المغيث»: (٢/ ٣٤٤ ـ).

(٨) «العلل»: (ص/ ٣٦ ـ ٣٧) تحقيق الأعظمي.

(٩) «فتح المغيث»: (٢/ ٣١١ ـ ٣١٢).

إذا تَأَهَّلْتَ إلى التألُيف

تمهر وتذكر وهو في التصنيف

طريقتان جمعه أَبواباً

أَو مسنداً تُفرده صحابا

وجمعه معللاً كما فعل

يعقوب أَعلى رتبة وما كمل

وجمعوا أَبواباً أَو شيوخاً أَو

تراجماً أَو طرقاً وقد رأَوا

كراهة الجمع لذي تقصير

كذاك الإخراج بلا تحرير

وبعد شرح السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ لها، قال مشيراً إلى كثرتها[١٠]:

«في مقاصد لهم في التصنيف يطول شرحها».

وعلى مقاصدهم وأَغراضهم، بَنَى الكتاني ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه: «الرسالة المستطرفة». واعتمد سياق السخاوي في: «فتح المغيث»: (٣/ ٣٢٠ ـ ٣٣٠).

وفي «كشف الظنون» بسط عجيب لتسمية كتبها.

□ □ □

(١٠) «فتح المغيث»: (٢/ ٣٤٤).

□ مقاصد التصنيف في التخريج :

ثم هذه المقاصد في طُرق تدوينها، ومسالكهم فيها كانت مبنية في عصر الرواية على حفظ ما يقع لهم من المرويات وتدوينها من باب «حفظ الذَّات ثم النظر في الصفات» وهذه في غالب المُخَرِّجين على «الإسناد».

أَمَّا غالب[11] الذين جمعوا ـ في عصر الرواية ـ بين الإسناد والترتيب على الأَبواب والأَصناف، فقد جمعوا بين الحسنيين :

حفظ الذَّات «المرويات» وترتيب الصفات «تقريب المتون ومراتبها الصناعية صحة وضعفاً».

أَما مقاصد المتأَخرين بعد استقرار الرواية بالتدوين، فكانت هِمَمُهم في «التخريج» مبنية على أَمرين :

تقريب السنة على الأَبواب والموضوعات. وبيان مراتبها الحكمية.

وإذا كان لبعض المخرجين زيادة فضل في «جمع الطرق» فللبعض الآخر مزية في «فقه السنن».

---

(١١) غالب الشيء أكثره، لكنه يتخلف.

قال السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ : (قال ابن هشام ـ رحمه الله تعالى ـ: «اعلم أنهم يستعملون: غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرداً».

فالمطرد: لا يتخلف.

والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف. والكثير: دونه. والقليل: دونه.

والنادر: أقل من القليل) انتهى. «الاقتراح»: (ص/ ٩٨ ـ ٩٩ مع الإصباح). وانظر: «المزهر»: (١/ ٢٣٤).

وكم من جامع بين تلك المقاصد والهمم. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وبالجملة فطرق التصنيف في التخريج تتنوع بحسب مقاصدهم فيه وهي مُدْرَكَةٌ بالنظر في كتب السنة، والمعرفةُ لها بقدر الدراية بها.

ثم هي «طرق وأنواع» من باب الاصطلاح، ولا مشاحة فيه ما لم يحصل إغراب مُوهم، فقد يسلك بعض أهل العلم ـ مجتهداً ـ طريقاً لتقريب الحديث فيُبَعِّدُه، كَمَا مَثَّلَ له الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ وعنه تلميذه السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ، بصنيع الإمام الحافظ ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ في «صحيحه»؛ إذ جعله أقساماً، ثم نَوَّع، ثم فَرَّع، وهكذا.

ولذا قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ[12]:

«إنه رام تقريبه فَبَعَّده» انتهى.

لكن من قرأ مقدمة ابن حبان لصحيحه عرف مقصده وأنه لا تعقب عليه.

وللعلامة علي المتقي الهندي المتوفىٰ سنة ٩٧٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ من هذا نصيب في كتابه: «كنز العمال . . .» الذي جمع فيه «جوامع السيوطي الثلاثة» ـ رحم الله الجميع ـ.

وفي هذا المعنى قال المقَّري ـ رحمه الله تعالى ـ[13]:

---

(١٢) «فتح المغيث»: (٢/ ٣٤٢).

(١٣) «نفح الطيب»: (١/ ٢٩٢). والطبعة الثانية: (٥/ ٣٢٧).

«أَلفيت لعبد الحق الأشبيلي بيتاً هو عندي أَفضل من قصيدة، وهو:

قد يُساق المراد وهو بعيدٌ
ويُريد المريد وهو قريب

ومن أَراد معرفة قدر هذا البيت، فَلْيَتْلُ: ﴿الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من يُنيب﴾» اهـ.

وهذا يستدعي الإشارة إلى ذكر: «أَول» كتابة الحديث وهي باعتبارين:

الاعتبار الأول: أَول كتابته مطلقاً، أَي: «باعتبار جنس الكتابة» وهذا مصاحب للتشريع، قائم بقيام السنة في حياة النَّبي - ﷺ - بدلالة وجوه التشريع:

إملاؤه - ﷺ - على كتابه بمكاتباته إلى الملوك والولاة وإلى عماله، وَمِمَّا فيها بيان الفرائض والصدقات . . .

وقوله - ﷺ - بأَمره: «اكتبوا لأَبي شاه» . . .

وإقراره - ﷺ - على عَمَل كتبة الصحابة - رضي الله عنهم - في تدوينهم مروياتهم عنه - ﷺ - في «الصحف» كما في «الصحيفة الصادقة» وغيرها من الصحف والنُّسخ الحديثية. وهي مذكورة في «مَدِّ علوم الحديث».

وهذا الاعتبار مما لا خلاف فيه البتة.

الاعتبار الثاني: ثم باعتبار كتابته أَي: «تصنيفه»، على المسانيد، أَو على الأَبواب، أَو نوع من أَنواع علوم الحديث، أَو غير ذلك.

فهنا اختلفت كلمة العلماء في «أَول» من فعل ذلك وعلى هذا «الاعتبار» تتنزل كلمتهم.

وقد حصل في هذه المسأَلة ذهول ممن حمل اختلاف العلماء في أَول من جمع الحديث وكتبه «أَصنافاً» أَو على «المسانيد» على أَول جنس كتابته مطلقاً.

وهذا غلط بيِّن حصل من عدم الالتفات إِلى عبارات العلماء المقيدة، مثل قول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ[١٤]:

«اعلم علمني الله وإِياك: أَن آثار النَّبي ـ ﷺ ـ لم تكن في عصر أَصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة . . .».

فكتابة الحديث في عصر النَّبي ـ ﷺ ـ وعصر أَصحابه ـ رضي الله عنهم ـ وصدر التابعين، كانت موجودة على سبيل التدوين، لكن لم تكن مرتبة ولا مصنفة على سبيل التصنيف والتأْليف أَصنافاً وأَبواباً، كما كانت في بقية التابعين فمن بعدهم وهذا هو الاعتبار الثاني، الذي حصل الخلاف في أَول من كتبه كذلك، وسترى ـ بإِذن الله تعالى ـ في طرق التأْليف هذه الأَولية في كل نوع منها ما أَمكن ذلك[١٥].

---

(١٤) «هدي الساري»: (ص/٦).

(١٥) فائدة: على التفريق بين التدوين والتصنيف، جرى الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ إذ قال في: «الفتح»: (١/٢٠٨): «وأول مَنْ دَوَّن الحديث، ابن شهاب الزهري على رأس المئة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فللَّه الحمد» انتهى. ومن نظر في رسالة المعلمي ـ رحمه =

وإلى ما تيسر مِنْ طُرق المخرِّج في التصنيف؛ إذ يجمعها قالبان:

١ ـ الطرق الإسنادية، ويقال: السَّنَدية.

٢ ـ الطرق على الأَبواب والمتون.

* * *

= الله تعالى ـ في «علم الرجال وأهميته»: (ص/ ٣٥) علم دقة تعبيره على وفق ذلك. ـ رحم الله الجميع ـ.

□ الطريقة الأُولى :

التخريج على الأَسانيد[16]

وقاعدتها: التلقي مشافهة، و«الصحف والنُّسخ الحديثية» أَساس فيها، وقد أَفردتها في: «مَدِّ عُلوم الحديث» وَأُمُّ الطريقة: هي التخريج المستوعِب على: «المسانيد» جمع: «مُسْنَد» كمسند الإمام أَحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ. وهي أَسهل مسالك التأْليف الإسنادية، كما أَن التخريج على «الأَبواب» أَسهل مسالك التأْليف المتنية.

و«المسانيد» في الغالب لمن قصده تدوين الحديث مطلقاً لِيُحْفَظَ لَفْظُه، ويُستنبط منه الحكم، وندر فيهم من يشتغل في: «مسنَده» بلوازمه: من النظر في الإسناد والترتيب على الأَبواب.

وهذا نُزُوْعٌ منهم إلى أَداء الواجب أَولاً بإثبات الذات ـ المرويات ـ ثم يأْتي ترتيب الصفات[17]، من النظر في أَحوال الرواة، ومرتبة المرويات، وقد فعلوا، أَجزل الله مثوبتهم.

وفي هذه الطريقة توسعوا في التنويع، والتفريع بما ظهر لي جمعه في مسلكين:

---

(١٦) انظر: «النكت»: (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧). «فتح المغيث»: (٣/ ٣٢٢). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦٠ ـ ٧٦). «الحطة»: (ص/ ١١٢ ـ ١١٣).

(١٧) «الحطة»: (ص/ ١١٢ ـ ١١٣، ١١٥ ـ ١١٦، ١٢٣ ـ ١٢٤).

● **المسلك الأَول: المسانيد الشاملة**[١٨].

واحدها: «مُسْنَد» وهو الذي يَرْوِيْ فيه مُؤَلِّفُهُ مَا يَقَعُ لَهُ من حديث كُلِّ صحابي مرتباً له على أَسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مثل «مسند الإمام أَحمد بن حنبل» ـ رحمه الله تعالى ـ.

وهذه الطريقة هي المرادة هنا، وهي التي ينصرف إِليها لفظ: «المُسْنَد» عند الإِطلاق، وقد ذكر فيها الكتاني ـ رحمه الله تعالى ـ اثنين وثمانين مسنَداً، بما لبعضهم من مسنَدين أَو ثلاثة[١٩].

وإِذ كان «المسنَد» بهذا الوصف هو الكتاب الأُم لطريقة التخريج والتصنيف على الأَسانيد، فهذه فوائد، ومقابسات مهمة تتعلق به، وهي:

* **«المسنَد»:**

لا ينصرف عند الإِطلاق إِلاَّ إِلى: «المسانيد الشاملة المرتبة على أَسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ».

وقد يطلق اسم «المسند» على كتاب مُرتب على الأَبواب أَو الحروف، أَو الكلمات، لا على أَسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم؛ لكون أَحاديثه مُسْنَدة مرفوعة، كصحيح البخاري، فإِنه يُسمى: «الجامع المُسْنَد الصحيح» وهو مرتب على الكتب فالأَبواب.

و«مسنَد السَّرَّاج» المتوفىٰ سنة ٣١٣هـ كذلك على الأَبواب.

والمرتب على الحروف مثل: «مسند الفردوس» للديلمي المتوفىٰ

---

(١٨) انظر: «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦٠ ـ ٧٦).

(١٩) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٧٤).

سنة ٥٥٨هـ.

والمرتب على الكلمات غير متقيد بترتيب حروف المعجم، مثل: «مسنَد الشهاب» للقضاعي المتوفىٰ سنة ٤٥٤هـ ـ رحمهم الله تعالى ـ.

وأَما: «مُسْنَد بَقي ـ بوزن عَلِي ـ بن مخلد المتوفىٰ سنة ٢٧٦هـ فهو: مُسْنَدٌ، ومُصَنَّف؛ لأَنه رَتَّبَهُ عَلَى مسانيد الصحابة ورتبهم على مراتب الصحابة في الرواية، فبدأَ بأَصحاب الأُلوف، حتى وصل إِلى الوُحدان، ثم جعلها على الأَبواب الفقهية.

قال في وصفه ابن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ[٢٠]:

«روى فيه عن أَلف وثلاثمائة صحابي وَنَيِّف، وَرَتَّبَهُ على أَبواب الفقه، فهو مُسند، ومُصَنَّفٌ ليس لأَحد مثله».

* كما يقال في لقب هذه الطريقة: «**التخريج على الأَسانيد**» كذلك يقال على: «التراجم» للفرق بينهما وبين التصنيف على «الأَبواب» وهو الطريقة الثانية. وتأْتي.

والفرق بين الطريقتين واضح وقد أَشار إِليه الحاكم في «المدخل»[٢١] وعنه البيهقي، وعنه نقله السخاوي في: «فتح المغيث»[٢٢].

لكن الشهرة في اصطلاحهم في التخريج على التراجم، ينصرف إِلى

---

(٢٠) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٧٥).

(٢١) (ص/ ٤ـ٥).

(٢٢) (١/ ١٠٣). مبحث الحديث الحسن.

الجمع والتخريج على تراجم مخصوصة مثل: «أَصح الأَسانيد» ويأْتي.

* **أَول من صَنَّفَ «مُسْنَداً»**[٢٣] :

على أَقوال حسب تاريخ وفياتهم:

فقيل: أَول من صنف «مسنداً»: أَبو داود الطيالسي، سليمان بن داود البصري المتوفىٰ سنة ٢٠٣هـ - رحمه الله تعالى -.

وأَول من صنف «مسنداً» **بمصر**: أسد بن موسى الأموي المتوفىٰ سنة ٢١٢هـ - رحمه الله تعالى - وكان معروفاً باسم: «أسد السنة».

وأَول من صنف «مسنداً» **بالكوفة**: عبيد الله بن موسى العبسي المتوفىٰ سنة ٢١٣هـ - رحمه الله تعالى -.

وقيل **بالكوفة أَيضاً**: يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني المتوفىٰ سنة ٢٢٨هـ.

قال العقيلي - رحمه الله تعالى -[٢٤]:

«عن علي بن عبد العزيز، سمعت يحيى الحماني يقول: لا تسمعوا كلام أَهل الكوفة فِيَّ، فإِنهم يحسدونني؛ لأَني أَول من جمع

---

(٢٣) «الجامع» للخطيب: (٢/ ٢٩٠ - ٢٩٤)، «تذكرة الحفاظ: (٢/ ٤١٩، ٤٢٣)، «السير»: (١٠/ ١٦٤)، «الميزان»: (٢/ ٤١)، (٤/ ٣٧٤، ٣٩٢)، «فهرست ابن خير»: (ص/ ١٤١)، «هدي الساري»: (٦ - ٧) وعنه: «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٧، ٤٩). «تدريب الراوي: (ص/ ١٠٨). «الحطة»: (ص/ ١١٢).

(٢٤) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦٢ - ٦٣). و«الميزان»: (٤/ ٣٧٤، ٣٩٢).

المسنَد».

وأَول من صنف «مسنداً» بالبصرة: مُسَدَّد بن مُسرهد المتوفىٰ سنة ٢٢٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

وقيل أَول من صنف «مسنَداً» بمصر: نُعيم بن حَمَّاد المتوفىٰ محبوساً بسجن سامراء سنة ٢٢٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

وكاد أَن يُسَلَّمَ بالأَولية للطيالسي ـ رحمه الله تعالى ـ لأَنه أَقدمهم وفاة، لكن يُعَكِّرُ عليه: أَن الجامع له غيره من حفاظ خراسان جمع فيه ما رواه: يونس بن حبيب، عنه خاصة[٢٥].

وإِذا وزعت «الأَولية» على البلدان، سُلِّمَ للجميع بها والله أَعلم.

تنبيه: هذه خلاصة كلامهم في ذكر أَول من صنف مسنداً، لكن في: «السير» للذهبي: (١٦/ ٣٥٨) في ترجمة: أَبي عمرو بن حمدان: قول أَبي عبد الله الحاكم: «سمعت أَبا عمرو يَعُدُّ ما عنده من المسانيد المسموعة، فقال: مسند ابن المبارك، ومسند الحسن بن سفيان . . . » وابن المبارك تُوفي سنة ١٨١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ قبل الطيالسي ومن ذكر بعده وقد طُبع لابن المبارك كتاب باسم: «مسند الإِمام عبد الله بن المبارك» فإِن كان هو المراد، فيصلح أَيضاً على أَن يذكر في أَمثلة إِطلاق المسند على الكتب المرتبة على أَبواب الفقه.

ومن المسانيد المتقدمة تاريخياً: «مسند عبد الله بن وهب» المتوفىٰ

---

(٢٥) «فتح المغيث» للسخاوي: (١/ ١٠٣)، (٣/ ٣٢٢)، «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦١).

سنة ١٩٧هـ ـ رحمه الله تعالى ـ نقل منه ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح الباري»: (٩/ ٣٥٣). وفي: «المنتخب من مخطوطات الظاهرية»: (ص/ ١٣٠) ذكر الجزء الثامن منه.

ومنها: «مسند وكيع بن الجراح» المتوفى سنة ١٩٧هـ ـ رحمه الله تعالى ـ ذكره السمعاني في: «التحبير»: (٢/ ١٨١) ضمن مسموعات أَبي الفضل البخاري، ورواه بإسناده إلى وكيع. والله أَعلم.

* **الترتيب العام للمسانيد الشاملة**[٢٦]: يكون على حروف الهجاء.

لأَسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كما فعله غير واحد، منهم الطبراني في: «المعجم الكبير».

ومنهم من رتَّب مسنده على «القبائل».

ومنهم من رتَّبَهُ على: «السابقة في الإسلام».

ومنهم من رتَّبَهُ على: «الشرافة في النسب».

وقد رتَّب الإمام أَحمد ـ رحمه الله تعالى ـ «مسنده» على أَسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مبتدأً بمسند العشرة المبشرة، ثم مسند أَهل البيت النَّبوي، ثم على كثرة الرواية، ثم الصحابة على البلدان، ثم السبق في نصرة الدين فذكر مسند الأَنصار، ثم مسند النساء، ومسند القبائل.

---

(٢٦) «فتح المغيث» للسخاوي: (٣/ ٣٢٢). وعنه: «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٧٤).

* **وأَصحاب المسانيد**[٢٧]:

منهم من قصده الاستيعاب ما أَمكنه، سواء صح عنده أَو لم يصح. وهم الأَكثر.

ومنهم من يقصر «مسنَده» على ما صح عنده.

ومنهم من يكون «مسنده» معللاً، بمعنى أَنَّه يذكر الحديث بسنده، ويشير إِلى عِلَلِهِ.

مثل: يعقوب بن شيبة المتوفىٰ سنة ٢٦٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ في «مُسْنَده».

والبَزَّار: أَحمد بن عمرو البصري، المتوفىٰ سنة ٢٩٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ في «البحر الزَّخَّار» وهو مسنده الكبير المعلَّل، ويشير فيه إِلى المتابعات والشواهد.

و«مسند الماسَرْجِسِي» ويأْتي.

قال الأَزهري ـ رحمه الله تعالى ـ[٢٨]:

«سمعت الشيوخ يقولون: إِنه لم يتم مُسْنَدٌ مُعَلَّلٌ قط».

* **أَعْلَىٰ المسانيد**: «مسنَد أَحمد بن حنبل» ـ رحمه الله تعالى ـ وهو المراد عند الإِطلاق، وإِذا أُريد غيره قُيِّد[٢٩].

---

(٢٧) «فتح المغيث» للسخاوي: (٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦٨، ٦٩).

(٢٨) «فتح المغيث»: (٣/ ٣٢٥). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦٩).

(٢٩) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦١).

قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ[30]: «ولا يشك منصف أَن مسنده أَنقى أَحاديث وأَتقن رجالاً من غيره. وهذا يدل على أَنه انتخبه» ثم ذكر أَن ما وقع فيه من ضعاف ومنكرات لا تمنع صحة الدعوى؛ لأَنها أُمور نسبية.

ولأَبي محمد عبد الحق الهاشمي الهندي ثم المكي المتوفىٰ سنة ١٣٩٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ رسالة باسم: «الموازنة بين مسندي الإمامين أَحمد بن حنبل وبقي بن مخلد» ذكر في مقدمتها: «أَن جودة الكتاب تعرف من أَربع جهات: إما من جهة فضل مصنفه، وإما من جهة حسن ترتيب الكتاب، وإما من جهة استيعاب المقاصد فيه، وإما من جهة اشتراط الصحة أَو الحسن فيه. ولا شك أَن هذين المسندين العظيمين وجدت فيهما هذه المزايا كلها» انتهى.

* **أَكبر «مسند» في الإسلام: قيل[31]:**

«مسنَد» الماسرجسي: أَبو علي الحسين بن محمد بن مَاسرْجِسْ «الماسرجسي» ـ نسبة إلى جده المذكور، كان نصرانياً فأَسلم على يد عبدالله بن المبارك ـ رحمهم الله تعالى ـ تُوفي سنة ٣٦٥هـ.

قال الكتاني ـ رحمه الله تعالى ـ:

(مسنَد مُعَلّل في أَلف وثلاثمائة جزء . . . وقيل: إنه لم يصنف في

---

(٣٠) «النكت»: (١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨).

(٣١) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٧٣، ٢٩).

الإسلام أكبر منه) انتهى.

وقيل بل أكبر مسند في الإسلام: «مسند أبي يوسف يعقوب السدوسي» تلميذ الإمام أحمد، وابن المديني، وابن معين ـ رحمهم الله تعالى ـ لكنه لم يكمله، كما في: «الموازنة بين مسندي أحمد وبقي» للهاشمي.

* **تَعَدُّد مسانيد بعضهم**[٣٢]:

فلكل من: مُسَدَّد، وعَبْدٍ الكِسِّي ـ نسبة إلى «كِسْ» «بالسين المهملة على الراجح»، من مُدن سمرقند ـ، والبزار، وأبي يعلى ـ رحمهم الله تعالى ـ: مسندان اثنان.

وللحسن بن سفيان ـ رحمهم الله تعالى ـ ثلاثة مسانيد.

وللمروزي أحمد بن سعيد ـ رحمه الله تعالى ـ مسانيد.

* **هناك «مسانيد» اشتهرت بشيوخها دون جامعيها، منها:**

«مسند الطيالسي» ومضى الكلام عليه قريباً.

و«مسند الشافعي» ـ رحمه الله تعالى ـ ليس من تصنيفه، وإنما التقطه ابن مطر النيسابوري، من مسموع الأصم من «الأُم» وسمعه عليه[٣٣].

و«العلل» لأبي الحسن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ المرتب على: «المسانيد» فإنه ليس من جمعه، وإنما هو من جمع تلميذه الحافظ أبي بكر البرقاني المتوفى سنة ٤٢٥ هـ

---

(٣٢) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٤).

(٣٣) «تدريب الراوي»: (ص/ ١٠٢).

ـ رحمه الله تعالى ـ[٣٤].

* **قال إسماعيل بن محمد بن الفضل :**

«قرأت المسانيد، كمسند العدني، ومسند ابن منيع، وهي كالأنهار، ومسند أبي يعلى ـ الموصلي ـ كالبحر، فيكون مجمع الأنهار»[٣٥].

* **«المُسْنَدِي»** بفتح النون، هو: الحافظ الحجة، صاحب المسنَد أبو جعفر عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي مولاهم البخاري المعروف بـ «المسنَدي»؛ لاعتنائه بالأحاديث المسنَدة. تُوفي سنة ٢٢٩هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[٣٦].

* * *

(٣٤) «فتح المغيث» للسخاوي: (٣/ ٣١٢). وله تتمة مهمة.

(٣٥) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٧١). وفي: (ص/ ٥٧) نسبه: التيمي. وصوابه: التميمي.

(٣٦) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦٣).

● **المسلك الثاني: المسانيد المُخْتَصَّةُ**[٣٧]:

وهي التي يقتصر مؤلفها على وصف معين، كشخص، أَو طائفة، أَو شيوخ متميزين بوصف، أَو شيوخ نفسه، أَو بلد، أَو لحديث واحد، أَو اثنين . . . إلى العشرة.

أَو على نوع من أَنواع «علوم الحديث» السندية أَو المتنية.

وبيانها كالآتي:

* فمنهم من يقتصر على حديث صحابي واحدٍ أَوْ مَن دُوْنَه.

وتُسَمَّى: «الأَجزاء الحديثية»[٣٨].

وهي غير «الوُحْدَان» وتأْتي.

* ومنهم من يخرج حديث المتميزين بوصف، مثل[٣٩]:

الأَربعة. والعشرة. والمُقِلِّين . . .

* ومنهم من مهمته: جمع ما رواه عن شيوخه نفسه.

وهذه هي ما اصطلح عليها باسم: «المعاجم»[٤٠].

والغالب عليها الترتيب «المعجمي» على حروف الهجاء.

منها: «المعجم الصغير»، و«الأَوسط» للطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ ـ رحمه الله تعالى ـ: وكان حفياً بالمعجم الأَوسط منها،

---

(٣٧) «فتح المغيث»: (٣/ ٣٢١ـ٣٢٩). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦٠ـ٧٦).

(٣٨) «فتح المغيث»: (٣/ ٣٢٢). «الرسالة المستطرفة»: (ص/٨٦ـ٩٤).

(٣٩) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦٠ ـ ٦١).

(٤٠) «فتح المغيث»: (٣/٣٢٧). «الحطة»: (ص/ ١٢٤ ـ ١٢٥). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٣٥ـ١٣٨).

ويقول[٤١]: «هذا الكتاب روحي»؛ لأنه تعب فيه.

ومن هذا: الاقتصار على أَحاديث شيوخ مخصوصين كالمكثرين[٤٢]، مثل: «نسخة وكيع عن الأَعمش».

* **ومنهم** من مهمته، تخريج مسند تدور رواية أَحاديثه على رجل واحد مثل: «الزهريات» لمحمد بن يحيى الذهلي ـ رحمه الله ـ.

و«مسانيد أَبي فراس»: يحيى بن فراس، لأَبي نعيم ـ رحمه الله ـ.

* **ومنهم** من يخرج بإِسناده في كتب[٤٣] الرجال، والبلدانيات[٤٤] على اختلافها. في كتب: معرفة الصحابة. والتواريخ العامة لمن سواهم، والخاصة بالثقات. والضعفاء. والطبقات. والأَوطان. والأَقاليم. والمشيخات. والمتفق والمفترق. والمؤتلف والمختلف والمتشابه، والكنى، والأَلقاب، والمبهم والمهمل، والأَنساب . . .

---

(٤١) ، (٤٢) «فتح المغيث»: (٣/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١١٠ ـ ١١١، ١٣٥ ـ ١٣٦).

(٤٣) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١١٤ ـ ١٣٥).

(٤٤) البلدانيات: ذكر السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ البلدان التي دخلها شيخه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ وهي «٤٩» بلداً، وأن الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ دخل «٤٣» بلداً.

ثم ذكر «البلدانيات» ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ، ثم قال:

«والاعتناء بالبلدانيات، أول من ابتكره فيما علمت: أبو بكر عتيق بن علي بن داود ابن السمنطاري الصِّقلي، تلميذ أبي نعيم الأصبهاني. المتوفىٰ سنة ٤٦٤هـ. . .

ثم تَسَلْسَلَ من ذكر البلدانيات في مبحث مهم) انتهى من «الجواهر والدرر» للسخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ: (١/ ١٣٠ ـ ١٣٢).

يُخَرِّج المتقدمون فيها أَحاديث المترجَمين، فهي مئنة للطرق، ومعرفة رجالها، وما قيل فيها.

ولهذا اعتنى باستخراج أَحاديثها وفهرستها على الأَبواب أَو الأَطراف: المتقدمون والمتأَخرون.

* ومنهم من يُخَرِّج حديث أَهل مصر من الأَمصار[٤٥].

مثل حديث: من نزل مصر من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.

* ومنهم من يقتصر على جمع طرق حديث واحد[٤٦].

مثل حديث: «من كذب علي متعمداً . . .».

جَمَعَ طُرقه جماعة.

قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ[٤٦]:

(وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه، فأَول من وقفت على كلامه في ذلك، علي بن المديني ـ المتوفىٰ سنة ٢٣٤هـ ـ ثم ذكر من بعده) انتهى.

ثمَّ رَدَّ على من ادعى أَن مثال التواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث[٤٦].

وأَن هذا الحديث اجتمع على روايته العشرة ـ رضي الله عنهم ـ.

---

(٤٥) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦١).

(٤٦) «فتح الباري»: (١/ ٢٠٣).

فائدة: من الأحاديث التي جمعت بين الوصفين: التواتر ورواية العشرة المبشرين بالجنة ـ رضي الله عنهم ـ: هذا الحديث. وحديث المسح على الخفين ورفع اليدين في الصلاة. «فتح المغيث»: (٤/ ١٥ ـ ١٨). «نظم المتناثر»: (١١، ٢٤).

* ومنهم من يقتصر على عدد معين من الأَحاديث مثل[47]:
أَربعين حديثاً البلدانية ـ مثلاً ـ.
وأَول من صنف في الأَربعينيات: عبد الله بن المبارك المتوفى سنة ١٨١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.
وثمانين حديثاً.
ومائة حديث.
وأَلف حديث عن مائة شيخ.

* ومنهم من يخرج «الفوائد» وكتب الفوائد هي[48]:
«أَن ما يخرجه المحدث هنا يرى أَنه لا يوجد عند غيره» فهذا معنى «الفوائد» في اصطلاحهم[49].

* ومنهم من يجمع ويخرج في أَيٍّ من أَنواع «علوم الحديث» السَّندية[50].
وهذه الأَنواع منها ما هو مشترك بين «علوم الإسناد» و«علوم المتن» مثل «المعلل».
وهذه الأَنواع أَيضاً لا يحصل التصنيف فيها مسنداً إلا لمن كان في

---

(٤٧) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٠٢ ـ ١٠٥).
(٤٨) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٩٤ ـ ٩٧).
(٤٩) تعليق المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ على: «الفوائد المجموعة» للشوكاني: (ص/ ٤٨٢).
(٥٠) انظر: «الجامع» للخطيب: (٢/ ٢٩٤). «فتح المغيث»: (٢/ ٣٤٢).

عصور الرواية، وأَما بعد استقرار الحديث في دواوين السنة، وانقطاع عصر الرواية، فالتخريج لأَحاديثها بطريق الجمع والركون لِلْمُسْنِدِ منهم إِلى دواوينها بالإِجازة من كتب المشيخات والأَثبات.

وما من نوع من أَنواع علوم الحديث إِلا وقد أُفرد بالتأْليف، ومن المؤلفات في الإِسنادية منها:

* الاقتصار على: «تراجم مخصوصة» كأَصح الأَسانيد[٥١].

وقد ذكرت جُملتها، وما قيل فيه: أَضعفها، في: «معرفة النُّسخ والصحف الحديثية» من «مَدِّ علوم الحديث».

* ومنها: «**العوالي**» وهي مبنية عَلَى قِلَّة الوسائط بين الراوي وبين النَّبي ـ ﷺ ـ أَو بينه وبين إِمام، أَو كتاب[٥٢].

ويعرف في أَنواع «علوم الحديث» باسم: «العوالي» أَو «العالي والنازل».

مثل: الوُحدانيات ـ أَي من ليس بينه وبين النَّبي ـ ﷺ ـ إِلا واحد ـ والثنائيات. إِلى العشاريات.

قال بعضهم: «العُلُوُّ زينة الدنيا».

لكن مع نظافة السند وسلامته من العلل، وإِلا فلا يزيده العلو إِلا وَهْناً.

(٥١) «الجامع» للخطيب: (٢/ ٢٩٩). «فتح المغيث»: (٣/ ٣٢٧). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٨١، ٨٥، ١٦٣، ١٦٤).

(٥٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح: (ص/ ٢٣١ ـ ٢٣٧). «فتح المغيث»: (٣/ ٣٣١ ـ ٣٦٤). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٨٦، ٩٧ ـ ١٠٢).

و«العالي والنازل في الإِسناد» أَقسام وأَول من قَسَّمه محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني المتوفىٰ سنة ٥٠٧هـ ـ رحمه الله تعالى ـ وذلك في كتابه: «مسأَلة العلو والنزول»[٥٣].

* **الغريب**: صحيحاً كان مثل: «غرائب الصحيح» للضياء، فإِنه جمع الغرائب الأفراد في «الصحيحين» وهي قدر مائتي حديث. أَو غير صحيح ومنها: غرائب الشيوخ التي ليست في مشاهير كتبهم، مثل: «غرائب مالك» للدارقطني التي ليست في الموطأ[٥٤].

* **المسلسل**: وهي التي تتابع رجال إِسنادها على صفة أَو حالة. كالمسلسل بالأَولية لأَبي طاهر السِّلفي المتوفىٰ سنة ٥٧٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

قال الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ[٥٥]:

(ولا أعلم أَحداً في الدنيا حَدَّثَ نيفاً وثمانين سنة سوى السِّلفي».

رواية الأَكابر عن الأَصاغر، وعكسه، ومن روى عن أَبيه عن جده، وعكسه[٥٦].

* ومنهم من يقتصر على تخريج «الأَحاديث القدسية»[٥٧].

---

(٥٣) مطبوع بتحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد.

(٥٤) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١١٢ ـ ١١٣). وانظر: «تدريب الراوي»: (ص/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

(٥٥) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٨٢ ـ ٨٥).

(٥٦) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(٥٧) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٨١).

* **ومنها ـ مِنْ وَجْهٍ ـ في «المؤتلف والمختلف»:**

وأَول من أَلَّف فيه: ابن حبيب: محمد بن حبيب البغدادي المتوفىٰ سنة ٢٤٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

«مختلف القبائل ومؤتلفها»(٥٨).

ولهذا فقد وهم من عَدَّ أَول من أَلف فيه: عبد الغني بن سعيد الأَزدي المتوفىٰ سنة ٤٠٩هـ. كما قاله ابن نقطة في «التقييد»: (٢/ ١٣٥)، والسخاوي في «فتح المغيث»: (٣/ ٢٣٥).

* **ومنها: «الوُحدان»(٥٩):**

بضم الواو جمع واحد، ورسمه: معرفة من لم يرو عنه إلا واحد.

وقد صنف فيه مسلم المتوفىٰ سنة ٢٦١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه: «المنفردات والوُحدان».

وللنسائي المتوفىٰ سنة ٣٠٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ: «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد» مطبوع.

وللأزدي محمد بن الحسن، المشهور بأبي الفتح المتوفىٰ سنة ٣٧٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ كتاب: «المخزون» في خصوص

---

(٥٨) مطبوع وانظر: «الأعلام» للزركلي: (٦/ ٧٨).

(٥٩) «فتح المغيث»: (٤/ ١٩٨ ـ ٢٠١). «تدريب الراوي»: (ص/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠، ٥٤١ ـ ٥٤٢ في النوعين/ ٤٧، ٩١). «ألفيته مع شرح شاكر»: (ص/ ٢٥١ ـ ٢٥٢). «توضيح الأفكار»: (٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٢). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦٤، ٨٦، ٩٧). مقدمة تحقيق: «المخزون»: (ص/ ١٤ ـ ١٧).

«الوُحدان» من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فذكر: (٢٦٣) ممن لم يرو عنه إلا واحد، وهو مطبوع.

وفائدة هذا النوع ظاهرة؛ لأَن من لم يرو عنه إلا واحد يُعَدُّ مجهول العين فلا تُقبل روايته إلا الصحابة فقط، فإن جهالتهم لا تضر.

وفي «الصحيحين» من هذا النوع، لكن قرر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ أنه ليس في «صحيح البخاري» حَديثٌ أَصْلٌ من رواية من ليس له إلا رَاوٍ وَاحِدٌ فقط[٦٠].

و«**الوُحدان**» **أَيضاً**، بمعنى من لم يرو إلاَّ حديثاً واحداً أَلف فيه: الحسن بن سفيان الشيباني المتوفىٰ سنة ٣٠٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ وللبخاري ـ رحمه الله تعالى ـ فيه تصنيف.

والفرق بينه وبين الذي قبله: أَن من لم يرو إلا حديثاً واحداً قد يكون روى عنه أَكثر من واحد.

و«**الوُحدان**» أَيضاً بمعنى من ليس بينه وبين النَّبي ـ ﷺ ـ إلا واحد.

ويدخل في نوع: «العلو» من أَنواع علوم الحديث.

ومنه كتاب: «الوُحدانيات لأَبي حنيفة الإمام» تأْليف أَبي معشر عبدالكريم بن عبد الصمد الطبري المقري الشامي المتوفىٰ سنة ٤٧٨هـ.

وأَسانيده كما قال الكتاني: «ضعيفة غير مقبولة، والمعتمد أَنه لا رواية له ـ أي لأَبي حنيفة ـ عن أَحد من الصحابة».

---

(٦٠) «هدي الساري»: (ص/ ٩). وعنه السخاوي في: «فتح المغيث»: (٤/ ٢٠١).

* ومنها ـ مِنْ وَجْهٍ ـ في «المؤتلف والمختلف»:

وأول من أَلَّف فيه: ابن حبيب: محمد بن حبيب البغدادي المتوفىٰ سنة ٢٤٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

«مختلف القبائل ومؤتلفها»[٥٨].

ولهذا فقد وهم من عَدَّ أَول من أَلف فيه: عبد الغني بن سعيد الأَزدي المتوفىٰ سنة ٤٠٩هـ. كما قاله ابن نقطة في «التقييد»: (٢/ ١٣٥)، والسخاوي في «فتح المغيث»: (٣/ ٢٣٥).

* ومنها: «الوُحدان»[٥٩]:

بضم الواو جمع واحد، ورسمه: معرفة من لم يرو عنه إلا واحد.

وقد صنف فيه مسلم المتوفىٰ سنة ٢٦١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه: «المنفردات والوُحدان».

وللنسائي المتوفىٰ سنة ٣٠٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ: «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد» مطبوع.

وللأزدي محمد بن الحسن، المشهور بأبي الفتح المتوفىٰ سنة ٣٧٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ كتاب: «المخزون» في خصوص

---

(٥٨) مطبوع وانظر: «الأعلام» للزركلي: (٦/ ٧٨).

(٥٩) «فتح المغيث»: (٤/ ١٩٨ ـ ٢٠١). «تدريب الراوي»: (ص/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠، ٥٤١ ـ ٥٤٢ في النوعين/ ٤٧، ٩١). «ألفيته مع شرح شاكر»: (ص/ ٢٥١ ـ ٢٥٢). «توضيح الأفكار»: (٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٢). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٦٤، ٨٦، ٩٧). مقدمة تحقيق: «المخزون»: (ص/ ١٤ ـ ١٧).

«الوُحدان» من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فذكر: (٢٦٣) ممن لم يرو عنه إلا واحد، وهو مطبوع.

وفائدة هذا النوع ظاهرة؛ لأَن من لم يرو عنه إلا واحد يُعَدُّ مجهول العين فلا تُقبل روايته إلا الصحابة فقط، فإن جهالتهم لا تضر.

وفي «الصحيحين» من هذا النوع، لكن قرر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ أَنه ليس في «صحيح البخاري» حَديثٌ أَصْلٌ من رواية من ليس له إلا رَاوٍ وَاحِدٌ فقط[٦٠].

و«**الوُحدان**» **أَيضاً**، بمعنى من لم يرو إلاَّ حديثاً واحداً أَلف فيه: الحسن بن سفيان الشيباني المتوفىٰ سنة ٣٠٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ وللبخاري ـ رحمه الله تعالى ـ فيه تصنيف.

والفرق بينه وبين الذي قبله: أَن من لم يرو إلا حديثاً واحداً قد يكون روى عنه أَكثر من واحد.

و«**الوُحدان**» أَيضاً بمعنى من ليس بينه وبين النَّبي ـ ﷺ ـ إلا واحد.

ويدخل في نوع: «العلو» من أَنواع علوم الحديث.

ومنه كتاب: «الوُحدانيات لأَبي حنيفة الإمام» تأْليف أَبي معشر عبدالكريم بن عبد الصمد الطبري المقري الشامي المتوفىٰ سنة ٤٧٨هـ.

وأَسانيده كما قال الكتاني: «ضعيفة غير مقبولة، والمعتمد أَنه لا رواية له ـ أي لأَبي حنيفة ـ عن أَحد من الصحابة».

(٦٠) «هدي الساري»: (ص/ ٩). وعنه السخاوي في: «فتح المغيث»: (٤/ ٢٠١).

* عَلَى : «الأَطراف»[٦١] : أي أوائل الأَحاديث .

هذا نوع من التصنيف للحديث ، يعني ذكر طرف الحديث أَي : أَوَّلَهُ الدال على بقيته ، يفعلون هذا الاختصار لأَمرين :

١ ـ يتذكرون الحديث به .

٢ ـ وتسهيلاً للبحث عن الحديث في مظنته .

ثم منهم من يقيد «الأَطراف» ويلحقها بأَسانيدها ، ومنهم من يقتصر على المتن وعلى هذا الثاني كُتُب «الفهارس» المنتشرة اليوم .

ثم منهم مَنْ يُقَيِّدُ «الأَطراف» على سبيل الاستيعاب ومنهم من يتقيد بكتاب أَو كتب مَخْصُوصَة .

وهذا النمط من التصنيف ، قديم بقدم تدوين الحديث فقد روى أَبو خيثمة زهير بن حرب النسائي المتوفىٰ سنة ٢٣٤هـ بسنده في «كتاب العلم» : (ص/ ١٤١) عن إبراهيم النخعي المتوفىٰ سنة ٩٦هـ أَنه قال : «لا بأْس بكتاب الأَطراف» .

وابن سيرين المتوفىٰ سنة ١١٠هـ يقول كما في : «العلل» : (١/ ٣٨٧)[٦٢] : «كنت أَلقى عَبيدة بأَطراف فأَسأَله» .

---

(٦١) «العلم» لأبي خيثمة : (ص/ ١٤١ ، ١٤٦) . «فتح المغيث» للسخاوي : (٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣) . «توضيح الأفكار» : (١/ ٢٣١ ـ ٢٣٤) . «الرسالة المستطرفة» : (ص/ ١٦٧ ـ ١٧٠) . مقدمة تحقيق «تحفة الأشراف» للشيخ عبد الصمد الكتبي . «دراسات في الحديث النبوي» للأعظمي : (ص/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥) . «فتح الباري» : (٩/ ٢٩٣) .

(٦٢) وانظر : «العلل» للإمام أحمد : (٢/ ١١) .

وعَبيدة هو: ابن عمرو السلماني المرادي المتوفىٰ قبل عام ٧٠هـ. أَسلم قبل وفاة النَّبي ـ ﷺ ـ ولم يهاجر.

والأَخبار في هذا كثيرة.

والمهم هنا ذكر نوعي التصنيف على أَوائل الأَحاديث: «الأَطراف» وهي نوعان:

١ ـ سَنَدِيٌّ: وهو الذي يذكر فيه طرف الحديث، الدَّالُّ على بقيته مع الجمع لطرقه على الاستيعاب، أَو التقيد بكتب مخصوصة، وتحديد موضع الحديث منها.

وأَجل ما صنف في هذا كتاب: «تحفة الأَشراف بمعرفة الأَطراف» أَي: أَطراف الكتب الستة. لأَبي الحجاج المزي المتوفىٰ سنة ٧٤٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

ولأَهميتها قال العلماء[٦٣]: «مُحَدِّث بلا أَطراف كإِنسان بلا أَطراف».

٢ ـ متني: ويأْتي.

* * *

(٦٣) «توضيح الأفكار»: (١/ ٢٣٣).

□ الطريقة الثانية:

التخريج على الأَبواب والمتون[٦٤]

ويقال: على الأَصناف: أَي: الأَبواب ويقال: على الأَحكام والفقه.

وهذه الطريقة لمن قصده رواية السنة، ودلالتها على الأَحكام حسب موضوع المرويات، وهي أَسهل الطرق مطلباً.

قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ[٦٥]:

(أَصل وضع التصنيف للحديث على الأَبواب: أَن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أَو الاستشهاد بخلاف ما رتب على المسانيد، فإِن أَصل وصفه: مطلق الجمع) انتهى.

ثم ذكر السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ: أَن التخريج على الأَبواب هو أَسهلها مطلقاً، وأَكثرها تقريباً، وذكر امتداح بعض العلماء لهذه الطريقة والله أَعلم[٦٦].

---

(٦٤) «الجامع» للخطيب: (٢/ ٢٨٤ ـ ٢٩٠). «النكت»: (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧). «فتح المغيث»: (٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤٤). «الحطة»: (ص/ ١١٣ ـ ١١٤).

(٦٥) «تعجيل المنفعة»: (ص/ ٨). «النكت»: (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧).

(٦٦) «فتح المغيث»: (٢/ ٣٤٤). وقد دعوت في: مقدمة الأجزاء الحديثية ـ المشتغلين بالحديث إلى توجيه عنايتهم وجهودهم في عمل/ مدونة لأدلة الأحكام الشرعية، من الكتاب والسنة، وآثار الصحابة رضي الله عنهم، والاكتفاء بالمصادر الأصلية المطبوعة من كتب الرواية، وهي تبلغ ـ حتى الآن ـ نحو مائتي كتاب وجزء حديثي، =

وقد اختلفوا في أَول من جمعه أَبواباً وهم على ترتيب وفياتهم(٦٧):

١ ـ خَبَرُ عبد العزيز بن مروان والي مصر المتوفىٰ سنة ٨٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ فيما كتبه إلى: كثير بن مرة الحضرمي طالباً منه كتابة ما لديه من حديث رسول الله ـ ﷺ ـ . . . (٦٧).

٢ ـ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتوفىٰ سنة ١٢٤هـ بالمدينة بأَمر عمر بن عبد العزيز بن مروان المتوفىٰ سنة ١٠١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ. لكن هذين في مطلق التدوين.

٣ ـ عبد الملك بن جريج المتوفىٰ بمكة سنة ١٥٠هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

٤ ـ معمر بن راشد البصري نزيل اليمن المتوفىٰ بها سنة ١٥٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

٥ ـ الأَوزاعي عبد الرحمن بن عمرو بالشام المتوفىٰ سنة ١٥٧هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

= وإنه بهذا يكون كل عمل: جهد مستقل بنفسه، وقد طبعت نموذجاً لذلك في «نصوص الحوالة» وهو الجزء الأول من الأجزاء الحديثية، إذ ليس فيها سوى حديث واحد، وبعض آثار، خرجتها وذكرت ألفاظها حسب الطاقة فهذا الجزء مع صغر حجمه يعتبر عملاً مستقلاً ويوقف الباحث على نصوص الحوالة، وربما لم يجد عليه مزيداً من الموقوف. وهكذا لو أخذ باحث «باب الصلح» وآخر «باب العارية» وهلم جرا في أبواب الأحكام ـ لأصبحنا بعد وقت وأمامنا «مدونة» شاملة للنصوص / مصدر الفقيه في الحكم والفتيا والاستنباط فنلفت لهذا الأنظار. والله الموفق.

(٦٧) «الجامع» للخطيب: (٢/ ٨٢). «هدي الساري» (ص/ ٦). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٤ ـ ٩، ٣٤، ٤٨). ومن نظر في كتاب: «دراسات في الحديث النبوي» رأى كثيرين قبل عام ٢٠٠هـ.

٦ـ بالمدينة: ابن أَبي ذئب محمد بن عبد الرحمن المتوفىٰ سنة ١٥٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

٧ـ بالبصرة: الربيع بن صبيح المتوفىٰ سنة ١٦٠هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

٨ـ بالكوفة: سفيان بن سعيد الثوري الكوفي المتوفىٰ بالبصرة سنة ١٦١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

٩ـ بالبصرة: حماد بن سلمة المتوفىٰ سنة ١٦٧هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

١٠ـ بالمدينة: مالك بن أَنس المتوفىٰ سنة ١٧٩هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

١١ـ بمرو، وخراسان: عبد الله بن المبارك المروزي المتوفىٰ سنة ١٨١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

١٢ـ بالكوفة: يحيى بن زكريا بن أَبي زائدة المتوفىٰ سنة ١٨٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

١٣ـ بالكوفة: وكيع بن الجراح المتوفىٰ سنة ١٩٧هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

١٤ـ بمكة: سفيان بن عيينة الكوفي ثم المكي المتوفىٰ سنة ١٩٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

* * *

□ ثم التخريج على الأَبواب والمتون على مسلكين:

● المسلك الأَول:

تخريج عام ينتظم أَبواب الشريعة، ويجمع ما يقع لمؤلفه من أَحاديثها مسندة في كتاب واحد. وهي في مقاصد ثمانية[٦٨]:

أَحاديث:

١ ـ العقائد.

٢ ـ والأَحكام.

٣ ـ والآداب.

٤ ـ والرقاق.

٥ ـ والتفسير.

٦ ـ والسير والتاريخ.

٧ ـ والفتن وأَشراط الساعة.

٨ ـ والمناقب والمثالب.

والكتب التي تُخرج فيها هذه الأَنواع تُسمى «الجوامع»[٦٩].

و«الجامع» هو: ما يُوجد فيه من كل نوع من هذه الأَنواع.

مثل: «الجامع المسند الصحيح المختصر . . .» للبخاري ـ رحمه الله تعالى ـ. وهو أَول من صنف في الصحيح المجرد[٧٠]. و«جامع مسلم

---

(٦٨) انظر: «الحطة»: (ص/ ١١٨).

(٦٩) «الحطة»: (ص/ ١٢٣). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٤٢).

(٧٠) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٤).

ابن الحجاج» و«جامع الترمذي».

ونازع بعضهم في إطلاق اسم: «الجامع» على «صحيح مسلم» لخلوه من أَحاديث في «التفسير»[٧١].

وهذه منازعة غير صحيحة، ففيه أَحاديث في «التفسير» لكنها قليلة، من (رقم/ ٣٠١٥ ـ إلى رقم/ ٣٠٣٣) ولهذا ترجم عليها النووي ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله:

«كتاب التفسير».

على أَن مسلماً ـ رحمه الله تعالى ـ إنَّما سمى كتابه[٧٢]:

«المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ـ ﷺ ـ».

وفي معنى ذلك: كتب «المستخرجات»[٧٣].

و«**المستخرج**» هو: أَن يأْتي مصنف المستخرج إلى «صحيح مسلم» مثلاً فيخرج أَحاديث لنفسه بأَسانيده من غير طريق مسلم ـ مثلاً فيجتمع معه في شيخه أَو في من فوقه ولو في الصحابي، مع رعاية ترتيبه، ومتونه، وطرق أَسانيده.

مثل: مستخرج أَبي عوانة على صحيح مسلم.

---

(٧١) «الحطة»: (ص/ ١٢٣).

(٧٢) «فِهرست ابن خير»: (ص/ ٩٨).

(٧٣) «الحطة»: (ص/ ١٢٧ ـ ١٢٨). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٣١).

والمنتقى لابن الجارود كالمستخرج على «صحيح ابن خزيمة»[٧٤].

وفي معنى ذلك أيضاً: «**المستدرك**»[٧٥].

وهو: استدراك ما فات البخاري ـ مثلاً ـ على شرطه.

مثل: المستدرك على الصحيحين. لأبي ذر الهروي. والحاكم[٧٦].

وفي معنى «المستدرك»: «**الإلزامات**» للدارقطني المتوفىٰ سنة ٣٨٥هـ ـ رحمه الله تعالى فهو كالمستدرك على الصحيحين[٧٧].

ويلتحق بهذا «**المصنفات**»[٧٨]. فإن «المصنف» مثل: «الجامع» لكن «المصنف» يضيف إلى الحديث المرفوع ما هو في حيزه، أَوْ لَهُ تعلق به من الآثار عن الصحابة والتابعين ـ رضي الله عن الجميع ـ.

مثل: مصنف: عبد الرزاق، وابن أبي شيبة.

ويلحق بهذه: «الجوامع» و«**المصنفات**»: و«الموطآت»[٧٩].

وأشهرها: «موطأ الإمام مالك بن أنس» المتوفىٰ سنة ١٧٩هـ ـ رحمه الله تعالى ـ. وله عدة روايات أشهرها رواية يحيى بن يحيى الليثي.

وقبله: «الموطأ» لابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن القرشي

---

(٧٤) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٢٥). وفي كونه مستخرجاً على ابن خزيمة نظر.

(٧٥) «الحطة»: (ص/ ١٢٨).

(٧٦) «الحطة»: (ص/ ١٢٨). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٢١، ٢٣).

(٧٧) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٢٣).

(٧٨) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٤٠ـ ٤١).

(٧٩) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٩ـ ١٤، ١٢٧).

المدني المتوفىٰ سنة ١٥٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

ومن «الموطآت»: «موطأ» عبدان عبد الله بن محمد المروزي الشافعي المتوفىٰ سنة ٢٩٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ .

وأَما «**السنن**» فيأْتي بيانها في «أَحاديث الأَحكام».

و«**الجوامع**» للمتأَخرين غير المسندين، هي العمدة في مؤلفاتهم لما فيها من تقريب السنة، فيعم نفعها. ومنها:

«جامع الأُصول من أَحاديث الرسول ـ ﷺ ـ» لابن الأَثير المتوفىٰ سنة ٦٠٦ ـ رحمه الله تعالى ـ . ومختصره لابن الديبع المتوفىٰ سنة ٩٤٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ. واسمه: «تيسير الوصول إلى جامع الأُصول».

و«كنز العمال في سنن الأَقوال والأَفعال» للمتقي الهندي المتوفىٰ سنة ٩٧٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

و«جمع الفوائد من جامع الأُصول ومجمع الزوائد» للروداني المتوفىٰ سنة ١٠٩٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

● **المسلك الثاني: تخاريج مُفْرَدَة:**

وهي على اختلاف مقاصد مؤلفيها:

في باب من أَبواب الشريعة الثمانية المذكورة في «التخريج العام» أَو في موضوع، أَو مسأَلة، أَو نوع من أَنواع «علوم الحديث» المَتْنِيَّة.

* **ومنها**: التخاريج المجردة عن الأَسانيد، مثل:

الأَطراف، والفهارس، والزوائد، والجمع بين بعض الكتب الحديثية، والمنتقاة، والتخريج لأَحاديث كتاب، وهكذا.

وتفصيل هذا على ما يلي:

* **فمنهم من اقتصر على: «باب العقائد»**[٨٠].

ويقال: «التوحيد» و«الأَصل» ومنها «كتب السنة»[٨١] التي تحض على اتباعها، وعلى مجانبة البدع والأَهواء، وأَهلها، فهي تطلق على ما يقابل «البدعة».

ثم من هؤلاء من أَفرد كتاباً في باب خاص منها مثل «الإخلاص» لابن أَبي الدنيا، و«توحيد الأَسماء والصفات» للبيهقي[٨٢]، و«الإيمان» لجماعة.

* **ومنهم من اقتصر على «باب الأَحكام الفقهية»**[٨٣].

ويقال: «أَحاديث الأَحكام» و«الأَحكام الفقهية» و«الأَبواب الفقهية».

وهي المشهورة بكتب: «السُّنَن»[٨٤].

---

(٨٠) «الحطة»: (ص/ ١١٨). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٣٦ ـ ٣٩، ٤٥).

(٨١) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٣٧ ـ ٣٩).

(٨٢) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٤٤ ـ ٤٦).

(٨٣) «الحطة»: (ص/ ١١٨). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٣٢ ـ ٣٧).

(٨٤) وأشهرها: الأربع، سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه وهي مع الصحيحين تُسمى: «الكتب الستة» وأول من جعل السادس «ابن ماجه» أبو الفضل ابن طاهر محمد بن علي ابن القيسراني المقدسي المتوفىٰ سنة ٥٠٧هـ ـ رحمه الله تعالى ـ، ثم تلاه عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي المتوفىٰ سنة ٦٠٠هـ ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الكمال في أسماء الرجال» أي رجال الكتب الستة، وعلى هذا استمر التأليف في رجال الكتب الستة، والجمع بين أحاديثها.
أما رزين العبدري المتوفىٰ سنة ٥٣٥هـ فجعل السادس هو: «الموطأ» وتبعه ابن =

وهي أَشهر كُتب هذا المسلك، ولها النصيب الأَوفر فيه، جمعاً وتخريجاً؛ لأَنها تعني: «عِلم أَحكام أَفعال العبيد».

وتنتظم أَبواب الفقه من أَول: «كتاب الطهارة» حتى نهاية «كتاب الإِقرار» على ترتيب الحنبلية ـ مثلاً ـ معتمدة رواية المرفوع.

وكتب السُّنَن هذه هي بضمها إلى «الصحيحين والموطأ» محل نظر الفقيه لاستنباط الأَحكام الفقهية، ومحل نظر المحدث في معرفة الصحيح الزائد على الصحيحين.

قال النووي ـ رحمه الله تعالى ـ(٨٥):

«ثم إِن الزيادة في الصحيح تُعرف من السُّنَن المعتمدة: كسُنن أَبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، والدراقطني(٨٦)،

= الأثير المتوفىٰ سنة ٦٠٦هـ. في: «جامع الأصول».

وقال الحافظ ابن الصلاح، والنووي، والعلائي، وابن حجر ـ رحمهم الله تعالى ـ «لو جعل مسند الدارمي سادساً لكان أولى».

ومنهم من جعل الأصول سبعة فعد منها زيادة على الخمسة: الموطأ وابن ماجة، ومنهم من أسقط الموطأ وجعل بدله: «مسند الدارمي». «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٢ ـ ١٣)، «النكت» لابن حجر: (١/ ٢٧٩). «فتح المغيث» للسخاوي: (١/ ١٠٢).

(٨٥) «التقريب مع التدريب»: (ص/ ٥١ ـ ٥٢).

(٨٦) عَدَّ النووي ـ رحمه الله تعالى ـ «سنن الدارقطني» من كتب السنن المعتمدة، ولم يتعقبه شارحه السيوطي بشيء، بل نقل: (ص/ ٩٨) قول ابن الصلاح:

(ومن مظان الحسن أيضاً: «سنن الدارقطني» فإنه نَصَّ على كثير منه، قاله ابن الصلاح).

والحاكم، والبيهقي، وغيرها منصوصاً على صحته، ولا يكفي وجوده فيها إلا في كتاب مَنْ شَرَطَ الاقتصار على الصحيح، واعتنى الحاكم بضبط الزائد عليهما، وهو متساهل . . .».

وبعد سياق الكتاني لكتب «السُّنَن» قال[٨٧]:

(فهذه هي مشاهِير كتب السنن، وبعضها أشهر من بعض وبإضافتها إلى السنن الأربعة، تكمل كتب السنن: خمسةً وعشرين كتاباً) انتهى.

وقد عد «السنة» للالكائي منها. وهي من «كتب السنة» الداعية إلى اتباعها وترك ما حدث بعدها من بدع وأهواء فيكون ذكر أربعة وعشرين كتاباً.

* ثم من هؤلاء من خصَّ باباً من أبواب الأحكام مثل[٨٨]:

الطهور. الأذان. الصلاة. الزكاة. الصيام. الحج. الأموال. القضاء بالشاهد واليمين. الجهاد. وأول من صنف فيه ابن المبارك[٨٩]. . . في غيرها كثير.

وقد اشتهر بالأبواب المفردة: الشعبي عامر بن شَرَاحيل المتوفى بعد المائة ـ رحمه الله تعالى ـ فإنه يجمع الحديث إلى مثله في باب واحد

(٨٧) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٣٧).

(٨٨) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٢٤ ـ ٤٩). و«الجامع» للخطيب: (٢/ ٣٠٠). «فتح المغيث»: (٢/ ٣٤٠).

(٨٩) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٤٨).

فعنه أَنه قال:

«هذا باب من الطلاق جسيم» رواه الخطيب[٩٠].

وذكر آثاراً أُخر في إفراد الأَبواب، أَو إفراد بعض الأَحاديث في باب، بعنوان[٩١]:

«الأَثر في ثبوت الأَبواب» عن وكيع، والشعبي، وأَبي العالية، وابن سيرين، وسفيان، وأَبي عاصم، وابن المديني.

وقال بعنوان[٩٢]:

«جمع الأَبواب»:

«ويجمعون أَبواباً يفردونها عن الكتب الطوال المصنفة في الأَحكام، وعن مسانيد الصحابة أَيضاً، فمنها ...» انتهى.

* ومنهم من اقتصر على: «أَحاديث الآداب».

وحقيقتها: الأَخذ بمكارم الأَخلاق واستعمال ما يحمد قولاً وفعلاً[٩٣].

ويقال: «علم الأَدب».

ومن المؤلفات فيه:

«الأَدب المفرد» للبخاري ـ رحمه الله تعالى ـ. وإنما وُصِفَ بـ

---

(٩٠) «الجامع»: (٢/ ٢٨٥). وانظر: «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٩ ـ ١٠).

(٩١) «الجامع»: (٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

(٩٢) «الجامع»: (٢/ ٣٠٠).

(٩٣) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٥٣).

«المفرد» احترازاً عن «كتاب الأدب» الذي هو من جملة كتابه «الجامع المسند الصحيح»[٩٤].

* ومنهم من اقتصر على «أحاديث الرقاق»[٩٥].

وهي تعني: علم السلوك والزهد.

والمؤلفات فيه كثيرة، منها كتاب «الزهد» لأحمد وهو أجود ما صنف لكونه مرتباً على الأسماء، و«الزهد» لابن المبارك على الأبواب وفي عامة كتب الزهد أحاديث واهية[٩٦].

ويلحق به: كتب الترغيب والترهيب. والفضائل. وكتب الأذكار والأدعية.

* ومنهم من اقتصر على تخريج «أحاديث التفسير»[٩٧].

وهو أيضاً: «علم التفسير».

والمسندون له مرفوعاً وموقوفاً ومقطوعاً كثيرون.

وأجمعها اليوم: تفسير شيخ المفسرين ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

ويلتحق بها: كتب: المصاحف؛ والقراآت، والوقف والابتداء وناسخ القرآن ومنسوخه. وآداب تلاوته. وفضائله، وأول من ألف فيه

---

(٩٤) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٥٣).

(٩٥) «الحطة»: (ص/ ١١٩). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٥٠ ـ ٥٤، ١٦٦ ـ ١٦٧).

(٩٦) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٥١).

(٩٧) «الحطة»: (ص/ ١١٩ ـ ١٢٠). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٧٦ ـ ٨٠، ٥٨).

الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ.

* **ومنهم من اكتفى بتخريج: «أَحاديث السير والتاريخ»**[٩٨].

وهي على أَصناف:

منها ما يتعلق بنبينا ورسولنا محمد ـ ﷺ ـ وهي:

«السيرة». مثل «السيرة» لابن إسحاق. وهذه مسندة. وهي التي اختصرها ابن هشام المتوفى سنة ٢١٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

ومثل: «سُبل الهدى والرشاد ...» للصالحي المشهورة باسم «السيرة الشامية» مخرجة. جمعها من أَلف كتاب، وعقدها في: أَلف باب.

قال بعضهم: «أَول سيرة أُلفت في الإسلام سيرة الزهري». «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٠٧).

«الشمائل».

«الخصائص».

«المعجزات» ويقال: أَعلام النبوة.

«حقوق النبي ـ ﷺ ـ على أُمته».

«المغازي».

أَو في بعض مفرداتها، مثل: المولد الشريف. الإسراء والمعراج. تفضيله ـ ﷺ ـ.

---

(٩٨) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٠٥ ـ ١١٠، ١٩٧ ـ ٢٠٣). «الحطة»: (ص/ ١٢٠ ـ ١٢١).

* **ومنها** ما يتعلق بخلق الثقلين، والسماوات والأَرضين، والملائكة الكرام، والماضين.

ويسمى: «بدء الخلق»[99].

* **ومنهم** من أَخذ بتخريج: «أَحاديث الفتن وأَشراط الساعة»[100].

وتسمى: «الملاحم» و«علم الفتن والملاحم».

* **ومنهم من خَرَّج في: «أَحاديث المناقب والمثالب»**[101].

وفيها: مناقب الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ. والخلفاء الراشدين جميعاً أَو منفردين. والآل. والعشرة. وأُمهات المؤمنين. وقريش. والأَنصار. ومناقب واحد من الصحابة.

ومنها: مناقب البلدان والبقاع وفضائلها مثل:

المساجد الثلاثة، ومكة، والمدينة.

ويدخل في هذه الطريقة: «التخريج على الأَبواب والمتون» أَنواع أُخرى منها:

التخريج لأَحاديث نوع من أَنواع علوم الحديث من طرف «المتن»

* **ومنها** تخاريج في[102]:

المعلول. والمضطرب. المدرج. المقلوب. الموضوع. الغريب.

---

(٩٩) «الحطة»: (ص/ ١٢٠).

(١٠٠) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٤٩). «الحطة»: (ص/ ١٢١).

(١٠١) «الحطة»: (ص/ ١٢٢). «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٥٨ ـ ٦٠).

(١٠٢) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ٥٨، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٤، ١٩٤ ـ ١٩٥).

الفرد. المُصَحَّف. المُحَرَّف. مختلف الحديث. الناسخ والمنسوخ. غريب الحديث.

وأَول من أَلف في الغريب: النضر بن شُميل، ويقال: أَول من أَلف في الغريب أَبو عبيد القاسم بن سلام[١٠٣].

وَقَلَّ نوع منها وأَمثالها إلا وفيه كتاب أَو كتب، وللخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا مزية على غيره؛ لكثرة مَا أَلَّفَهُ فيها.

* **ومنها**: كتب الزوائد[١٠٤]:

وحقيقتها: «الأَحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر منها».

مثل: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» للبوصيري المتوفىٰ سنة ٨٤٠هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

* **ومنها**: في الجمع بين بعض الكتب الحديثية[١٠٥].

مثل: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي.

و«الجمع بين الكتب الستة» وهي الصحيحان والموطأ وأَبو داود، والترمذي والنسائي. جمع/ رَزين العبدري ـ بوزن أَسير ـ المتوفىٰ سنة ٥٣٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

وتقدم ذكر بعض الجوامع منها لدخولها فيها.

---

(١٠٣) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٥٤).

(١٠٤) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٧٠ ـ ١٧٢).

(١٠٥) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٧٣ ـ ١٧٦).

ومن هذه: جمع المتفق عليه لدى البخاري ومسلم كما في:

«اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان» لمحمد فؤاد عبد الباقي.

و«زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم» للشنقيطي.

وقيل: إن صاحب «زاد المسلم» اعتمد في تجريده هذا على تتبعه رموز السيوطي لها في «الجامع الصغير» ولهذا وقعت له فيه أَوهام.

* **ومنها: التجريد والانتقاء من كتب الحديث المسندة.**

وهذا ينتظم أَبواباً كثيرة[١٠٦]:

أَشهرها في «الأَحكام» مثل:

«الإِلمام» لابن دقيق العيد ـ رحمه الله تعالى ـ.

و«المنتقى» للمجد ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ.

و«بلوغ المرام» لابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ.

وفي «الترغيب والترهيب».

وفي: «الحكم النبوية» و«الأَفعال المصطفوية» و«أَقضية النبي ـ ﷺ ـ» و«الأَقيسة». وهكذا.

تنبيه: للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ عتب على الكتب المصنفة في الأَحكام بحذف الأَسانيد عنها من السنن وغيرها، والاكتفاء بمجرد العزو من غير بيان صحة الحديث أَو ضعفه . . . فلينظر[١٠٧]؟

---

(١٠٦) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٧٩ ـ ١٨٥).

(١٠٧) «النكت»: (١/ ٤٨٧).

الفرد. المُصَحَّف. المُحَرَّف. مختلف الحديث. الناسخ والمنسوخ. غريب الحديث.

وأَول من أَلف في الغريب: النضر بن شُميل، ويقال: أَول من أَلف في الغريب أَبو عبيد القاسم بن سلام[١٠٣].

وَقَلَّ نوع منها وأَمثالها إِلا وفيه كتاب أَو كتب، وللخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا مزية على غيره؛ لكثرة مَا أَلَّفَهُ فيها.

* **ومنها**: كتب الزوائد[١٠٤]:

وحقيقتها: «الأَحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر منها».

مثل: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» للبوصيري المتوفىٰ سنة ٨٤٠هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

* **ومنها**: في الجمع بين بعض الكتب الحديثية[١٠٥].

مثل: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي.

و«الجمع بين الكتب الستة» وهي الصحيحان والموطأ وأَبو داود، والترمذي والنسائي. جمع/ رَزين العبدري ـ بوزن أَسير ـ المتوفىٰ سنة ٥٣٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

وتقدم ذكر بعض الجوامع منها لدخولها فيها.

---

(١٠٣) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٥٤).

(١٠٤) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٧٠ ـ ١٧٢).

(١٠٥) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٧٣ ـ ١٧٦).

ومن هذه: جمع المتفق عليه لدى البخاري ومسلم كما في:

«اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان» لمحمد فؤاد عبد الباقي.

و«زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم» للشنقيطي.

وقيل: إن صاحب «زاد المسلم» اعتمد في تجريده هذا على تتبعه رموز السيوطي لها في «الجامع الصغير» ولهذا وقعت له فيه أوهام.

* **ومنها: التجريد والانتقاء من كتب الحديث المسندة.**

وهذا ينتظم أبواباً كثيرة[١٠٦]:

أشهرها في «الأحكام» مثل:

«الإلمام» لابن دقيق العيد ـ رحمه الله تعالى ـ.

و«المنتقى» للمجد ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ.

و«بلوغ المرام» لابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ.

وفي «الترغيب والترهيب».

وفي: «الحكم النبوية» و«الأفعال المصطفوية» و«أقضية النبي ـ ﷺ ـ» و«الأقيسة». وهكذا.

تنبيه: للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ عتب على الكتب المصنفة في الأحكام بحذف الأسانيد عنها من السنن وغيرها، والاكتفاء بمجرد العزو من غير بيان صحة الحديث أو ضعفه . . . فلينظر[١٠٧]؟

---

(١٠٦) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٧٩ ـ ١٨٥).

(١٠٧) «النكت»: (١/ ٤٨٧).

* **ومنها**: كتب «التخريج للأَحاديث والآثار الواقعة في كتب المصنفين من أَهل العلوم كافة»[١٠٨].

مثل:

العقائد. والأَحكام. والتفسير. والحديث. والأُصول. والفقه. والسلوك. واللغة . . .

* **ومنها**: كتب في الأَحاديث المشهورة على الأَلسنة[١٠٩]:

مثل:

«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأَحاديث المشتهرة على الأَلسنة» للسخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ.

وغيره كثير.

* **ومنها**: كتب الفتاوى الحديثية[١١٠].

مثل:

فتاوى ابن تيمية، وابن سيد الناس. وابن حجر. والسخاوي. والسيوطي. والهيتمي ـ رحمهم الله تعالى ـ.

ففيها من التخريج وصناعته أَمر عجب.

* التخريج في «التفاسير والشروح الحديثية»[١١١].

---

(١٠٨) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٨٥ ـ ١٩١).

(١٠٩) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٩١ ـ ١٩٢).

(١١٠) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٩٢ ـ ١٩٤).

(١١١) «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٩٥ ـ ١٩٧).

وإذا نظرت في «تفسير ابن كثير» و«فتح الباري» لابن حجر، و«شرح الإحياء» للزبيدي: علمت ما تحويه هذه الكتب من التخاريج المهمة، مَخْرَجاً، وعزواً، وحكماً، مع لطائف الأَسانيد، وقواعد الجرح والتعديل.

* **تصنيفه على: «الأَطراف»:**

وهو على نوعين: سندي. وتقدم في: «الطريقة الإسنادية». ومتني: وهو أَن يعمد الطالب إلى كتاب فأَكثر من كتب الحديث أَو غيرها من الكتب التي تحوى أَحاديث، فَيُطَرِّف أَحاديثها أَي: يسوق طرف الحديث، وهو أَوله الدال على بقيته مرتباً له على حروف المعجم

وهي في ذلك على أَنواع:

وهي بعدد طرق التخريج الخمسة الآتية بعد هذا، وما لكل طريق من وظيفة تخصه، وتعلم تسمية بعض كتبه منها.

لكن عمدتها اليوم: «الفهارس»[١١٢] حتى أَفردها بعض المعاصرين بكتاب سماه: «علم فهرسة الحديث». والله أَعلم.

وَبَعْدَ بَسْطِ الشيخ صديق حسن ـ رحمه الله تعالى ـ لمقاصد المتقدمين في التأْليف والتخريج في عصر الرواية، قال ـ رحمه الله تعالى ـ مبيناً جهودهم وجهود المخرجين بعدهم: نقلاً منه باختصار

---

(١١٢) يقال: فهرس الكتب يفهرسها فهرسة، مثل: دحرج، وتجمع على: «فهارس» معربة عن «فِهرست» بكسر الفاء وسكون السين، وتاء مثناة وقفاً ووصلاً، والوقف عليها بالهاء خطأ، ومنه كتاب: «الفِهرست» لابن النديم. وهي تدل على الكتاب =

عن «كشف الظنون»[١١٣]:

(وبالجملة فقد كثرت في هذا الشأْن التصانيفُ، وانتشرت في أَنواعه وفنونه التآليف، واتسعت دائرة الرواية في المشارق والمغارب، واستنارت مناهج السنَّة لكل طالب، ولكن لما كان أُولئك الأَعلام هم السابقين فيه لم يأْت صنيعهم على أَكمل الأَوضاع فإِن غرضهم كان أَوّلاً حفظ الحديث مطلقاً وإِثباته ودفع الكذب عنه والنظر في طرقه، وحفظ رجاله وتزكيتهم واعتبار أَحوالهم والتفتيش عن أُمورهم حتى قدحوا وجرحوا وعدلوا وأَخذوا وتركوا هذا بعد الاحتياط والضبط والتدبر، فكان هذا مقصدهم الأَكبر وغرضهم الأَوْفى، ولم يتسع الزمان لهم والعمر لأَكثر من هذا الغرض الأَعم والمهم الأَعظم، ولا رأوا في أَيامهم أَن يشتغلوا بغيره من لوازم هذا الفن التي هي كالتوابع، بل ولا يجوز لهم ذلك فإِن الواجب أَولاً إِثبات الذات ثم ترتيب الصفات. والأَصل إِنما هو عين الحديث ثم ترتيبه وتحسين وضعه، ففعلوا ما هو الغرض المتعين واخترمتهم المنايا قبل الفراغ والتخلي

= الذي تجمع فيه الكتب. وفي اصطلاح المحدثين أطلق على ما يحتوي على أسماء المشايخ والتلاميذ المستفاد منهم بمعنى: «الثَّبَت» و«المشيخة» و«المعجم» و«السَّند» و«البرنامج» وهذه الأخيرة معربة عن الفارسية: «برنامه». ومنه «فِهرست ابن خير». وانظر: «النكت»: (١/ ٢٣١). و«القاموس»: (ص/ ٧٢٧). مقدمة تحقيق: «الغنية» للقاضي عياض: (ص/ ١٢ ـ ١٥) مقدمة: «فِهرس الفهارس» للكتاني.

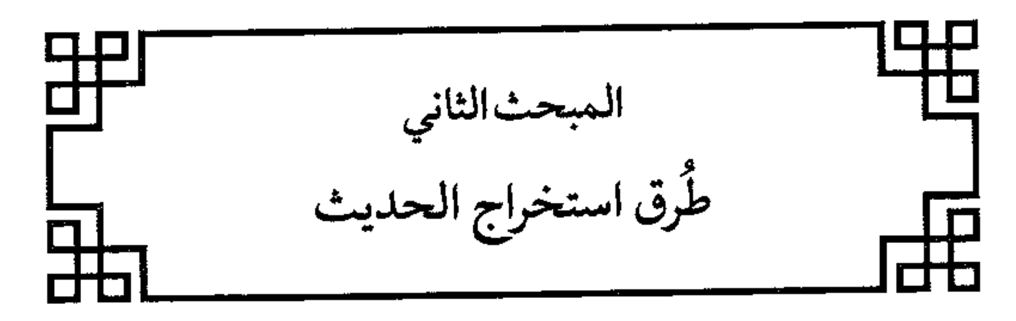
(١١٣) «الحطة»: (ص/ ١١٥ ـ ١١٧).

لما فعله التابعون لهم والمقتدون بهم فتعبوا لراحة من بعدهم .

ثم جاء الخلَفُ الصالح فأَحبوا أَن يُظهروا تلك الفضيلة ويشيعوا تلك العلوم التي أَفنوا أَعمارهم في جمعها إما بإبداع ترتيب أَو بزيادة تهذيب أَو اختصار أَو تقريب أَو استنباط حكم أَو شرح غريب)[114].

☐ ☐ ☐

(١١٤) «الحطة»: (ص/ ١١٥ ـ ١١٧).



أَي كيف يُستخرج الحديث من «دواوين السنة» وَيُحْضِرُهُ الراغب من بطون الكتب.

هذا البحث ليس من متين العلم في هذا الباب؛ لأَنه مما يُعرف بأَدنى ممارسة، لكن صار تقييده؛ لدلالة المبتدىء عليه[١١٥].

ولهذا فقد غَلِط غَلَطاً بَيِّناً، مَنْ بَنَى كتابه عليه من أَهل عصرنا، ودعاه باسم: «طرق التخريج» وإِنما هي «طرق استخراج الحديث» أَو سماه: «أُصول التخريج» والأُصول غير ذلك؟

فأَقول:

اعلم أَن شُدَاةَ هذا «العلم» كانوا يستخرجون المرويَّ من مظنته، وغير مظنته؛ لحافظتهم، وشمول نظرهم، ولهم في تَفَنُّنِهم في «طرق التصنيف في التخريج» مقاصد مهمة منها: «تقريب السنة»، وسهولة الوقوف على المطلوب، فنصبوا بذلك علامات يُهتدى بها لما في بطون الأَسفار هي لها كالمفاتيح، توقف الطالب على الحديث بيسر وسهولة واستقصاء.

---

(١١٥) وترك تبيين الواضحات، جادة مسلوكة عند أهل العلم، ومنها:
«أن ابن العربي في شرح الترمذي أنكر على من تصدى لتعريف العلم، وقال: هو أبين من أن يبين» قاله ابن حجر في: «الفتح»: (١/ ١٤١).

وهي في جملتها في قالبين:

١ ـ معالم في السند. ٢ ـ معالم في المتن.

ويمكن أن نُطلق عليها اسم: «طرق استخراج الحديث».

وهي ـ كما أَسلفت ـ تحصل لمن حَوَى قَدْراً من كُتب السنة وعلومها، وتراجم رجالها، وتَمَرَّس بالنظر فيها، وتَدَرَّبَ عملياً على التخريج لحديث، فأَحاديث، على يد شيخ يدله ويهديه، فسيعلم من خلال ذلك أَن هذه هي «طرق استخراج الحديث». ولا مانع من الإشارة إليها للدلالة عليها، والعمدة ما ذكرت لك. وهذه لمحات عنها في قالبيها:

□ **أَولاً: معالم في الإسناد:**

وهي:

١ ـ استخراج الحديث عن طريق «مَخْرَجِهِ» من صحابي أَو تابعي، فمن دونه، فإِذا عَرَفَ النَّاظرُ صحابي الحديث ـ مثلاً ـ بحثه في كتب «المسانيد» و«المعاجم» و«الأَطراف» و«التراجم»...

أَو عرف مخارجه البُلْدَانية، ففي كتب «البلدانيات» مثل:

«تاريخ بغداد» للمسلسل بالبغاددة. و«تاريخ دمشق» للمسلسل بالدماشقة. وهكذا.

٢ ـ استخراج الحديث عن طريق من يدور عليه الإسناد.

فإِذا كان يدور على مَرْمِيٍّ بالوضع، فيبحث عنه في كتب «الموضوعات» و«الضعفاء» و«الوضاعين»، وإِذا كان «مرسلاً» ففي

كتب «المراسيل».

ومن المهم تتبع رجال السند في كتب التراجم، فكثيراً ما يذكر في الترجمة بعض حديث الراوي.

استخراجه عن طريق صفة في الإسناد، ظاهرة أو خفية، في دائرة: «علوم الحديث الإسنادية»[(١١٦)].

فإذا كان في السند: «مُبْهَمٌ» ففي كُتب المبهمات.

وإن كان فيه: مَنْ رَوَى عن أبيه عن جده. ففي كتب هذا النوع الحديثي.

□ ثانياً: معالم في المتن:

١ ـ استخراج الحديث لمن يعرف موضوعه ومعناه، في مظنته من الباب الذي يتعلق به في الكتب المؤلفة على الأبواب. أو في بَابٍ مُفْرَدٍ في الموضوع.

فإذا كان المطلوب حديثاً في الصلاة، بحث عنه في أبوابها من «الجوامع الفقهية» مثل:

«المنتقى» للمجد ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ . و«بلوغ المرام» لابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ . أو في شروحهما.

وهكذا مما يكون مظنة له، حتى يصل إلى مصادره المُسْنِدَةِ له، على الأبواب أو المسانيد.

---

(١١٦) انظرها في: «المنهل الروي» لابن جماعة: (ص/ ٢٧). وانظر: في «طرق التصنيف في التخريج».

٢ـ استخراج الحديث لمن يعرف أَوله في كتب «الأَطراف» و«فهارس الحديث».

وقد يكون ما تظنه «طرفاً» لفظاً في حديث له سِبَاقٌ، وَلِحاق فلا تجده في «الأَطراف» مع أَنه في «الصحيحين» أَو أَحدهما.

ومثاله، مما اشتهر، وهو لفظ من حديث:

* **«صلوا كما رأَيتموني أُصلي»**[(١١٧)].

فهذا اللفظ النبوي الشريف ضمن قصة، أَخرجه الستة في كتبهم فلا تكاد تراه في حرف الصاد من الأَطراف معزواً إِلى «الصحيحين».

ثم وهو في «صحيح البخاري» في: الأَذان، والجهاد، والسير، وفي الصلاة بدون اللفظ المذكور.

* **ومثله حديث: «خذوا عني مناسككم»**[(١١٨)].

هكذا اشتهر. وطرفه الذي في كتب الأَطراف:

«لتأْخذوا . . .». و«يا أَيها الناس خذوا . . .».

وهنا لابد من التنبيه على شهرة بعض الأَحاديث، بأَطراف لم ترد، أَو وردت لكن في مصادر غير منتشرة، فعليك اللجوء إِلى الطرق الأُخرى، فكثيراً ما تسعف بذلك.

ولهذا أَمثلة منها:

---

(١١٧) انظر: «تحفة الطالب» لابن كثير: (ص/١٢٨ـ١٢٩).

(١١٨) «تحفة الطالب»: (ص/١٢٩ـ١٣٠).

* **حديث: «نحن معاشر الأَنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»**(١١٩).

الحديث بهذا اللفظ منتشر لدى الأُصوليين، والفقهاء، بينما هو بهذا «الطرف»: «نحن» لم يرد في شيء من الكتب الستة، كما قرره الحافظان: ابن كثير، والعراقي ـ رحمهما الله تعالى ـ وإنما ورد بطرفين:

«إنا معشر الأَنبياء . . .» و«لا نورث ما تركنا صدقة».

* **حديث: «رُفع عن أُمتي الخطأ والنسيان»**(١٢٠).

هكذا على الأَلسنة، ولدى الفقهاء في كتبهم.

ولفظه عند المؤلفين على الأَطراف:

«إن الله تجاوز . . .».

«إن الله وضع عن . . .» «أَما إن الله تجاوز . . .».

هذه أَطراف لفظه في دواوين السنة.

نعم جاء بسند ضعيف في «الكامل» لابن عدي بلفظ(١٢١):

«رفع الله عن هذه الأُمة . . .».

فانظر كيف أَن لفظه في «الكامل في ضعفاء الرجال» هو الذي اشتهر دون طرفه في الصحيحين وغيرهما؟

---

(١١٩) «تحفة الطالب» لابن كثير: (ص/ ٢٥٠ ـ ٢٥٢). تخريج أحاديث البيضاوي للعراقي: (ص/ ٤٣ ـ ٤٤).

(١٢٠) «تخريج أحاديث البيضاوي» للعراقي: (ص/ ٥٥ ـ ٥٨). «فتح الباري»: (٥/ ١٦١،)، (١١/ ٥٥٢). «تحفة الطالب» لابن كثير: (ص/ ٢٧١ ـ ٢٧٤).

(١٢١) : (٢/ ٥٧٣)

٣ـ استخراج الحديث بمعرفة لفظ منه، وبخاصة اللفظ الغريب، أَو قليل الاستعمال.

فطريق هذا: البحث عنه في المعاجم المفهرِسة لأَلفاظ الحديث النبوي.

وهي على نوعين:

- فهارس لمجموعة من كتب السنة.
- فهارس لواحد منها.

وطريق هذا أَيضاً: البحث في كتب «غريب الحديث».

بل في مطولات كتب اللغة، مثل: «لسان العرب» لابن منظور، و«تاج العروس» للزبيدي فإِنه ـ رحمه الله تعالى ـ جمع بين علمي الحديث واللغة؛ ولهذا فإِنه يُنجد في مواطن كثيرة. مثاله:

* **حديث: «خير الناس القَبِّيُّون».**

تبحث عنه في مَادَّة: «قَبَبَ» من «تاج العروس»: (٣/ ٥١٣) تراه يقول:

«وفي الحديث الذي لا طرف له: خير الناس القبيون».

فهذا لو وقع لك، فربما فات زمن غير يسير لم تجده في كتب الأَطراف، وغيرها. فانظر: كيف أسعف بما يُفيد أَن هذا: حديث لا أَصل له.

ومنها:

* **حديث: «إن المسافر وماله على قَلَتٍ إلاَّ ما وقى الله».**

تبحث عن هذا في الأَطراف، فلا تجده، وتديره على طُرق الاستخراج فربما لا تجده فافزع إلى كتب غريب الحديث: تجده في مادة «قَلَتَ»، ففي مادة «قَلَتَ» من «تاج العروس»: (٥/ ٤٢) ذَكَرَهُ فقَالَ:

(وقال أَعرابي: إن المسافر ومتاعه على قَلَتٍ إلا ما وقى الله».

قَلَت: أَي: هلاك.

ثم طَرَفه في: «كشف الخفاء» في: «حرف اللام»:

«٢١٠٤: لو علم المسافر».

وفي «حرف الميم»:

(٢٢٨٩: المسافر على قَلَتٍ . . .».

وهنا قد يقع للباحث الوقوف على حديث فيه لفظ «مقحم» لا أَصل له في متن الحديث مطلقاً، فيبحث عنه في «المعاجم اللفظية» لكتب السنة فلا يجده، فلينتقل إلى لفظ آخر، وإلا فليبحث عنه بطريق من طرق استخراج الحديث.

ومن أَمثلة المقحمات:

* **حديث: «ادرؤا الحدود بالشبهات».**

اشتهر بهذا اللفظ على الأَلسنة، وفي كتب الفقهاء، والأُصوليين قال ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ[١٢٢]:

(لم أَر هذا الحديث بهذا اللفظ . . .).

---

(١٢٢) «تحفة الطالب»: (ص/ ٢٢٦).

وقال ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ[١٢٣]:

(هذا الحديث مشهور بين الفقهاء، وأَهل أُصول الفقه، ولم يقع لي مرفوعاً بهذا اللفظ) انتهى.

ولفظ: «الشبهات» ليس في شيء من رواياته. وهذا مراد الحافظين ـ رحمهما الله تعالى ـ في قولهما لم يقع لي بهذا اللفظ، وإلا فطرفه: «ادرؤا الحدود» في «سنن الترمذي» وغيره.

لكن بهذا اللفظ جاء في «جامع مسانيد أَبي حنيفة» ـ رحمه الله تعالى ـ (٢/ ١٨٣).

وفي إسناده ضعيف. والحديث عن «جامع..» له شأْن آخر؟

فانظر: كيف شاع بهذا اللفظ الذي لا أَصل له في العُمد، وإنما في التي تحوى الضعاف.

والمهم أَن لا تغالب شهرة السماع والتداول على الأَلسنة عندك، التفتيش، والتوثيق.

٤ ـ استخراج عن طريق صِفَةٍ في «المتن» في دائرة: «علوم الحديث المَتْنِيَّة»[١٢٤].

ومنها: المُعَل. المضطرب.. المدرج. المقلوب. الموضوع. الغريب. الفرد. المُصَحَّف. المُحَرَّف. مُختلف الحديث

(١٢٣) «موافقة الخُبر الخَبر»، بواسطة تحقيق: «تحفة الطالب»: (٢٢٦).

(١٢٤) انظر: «المنهل الروي»: (ص/ ٢٦ ـ ٢٧).

ومُشكله. الناسخ والمنسوخ. غريب الحديث.

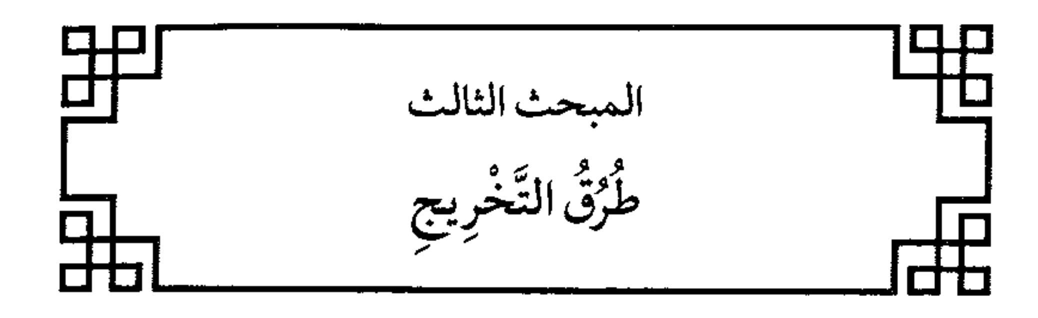
فيبحث الراغب في الكتب المؤلفة في الحديث الموصوف بواحد من هذه الأَنواع.

على أَن كتب التخريج قد قَصَرَتْ لنا هذه المسافة فإذا أَردت حديثاً فارجع إلى بابه من كتب التخريج، فإنه يجمع لك أَكبر قدر ممكن ممن أَخرجه، ثم ترى المصادر يَجُرُّ بَعْضُهَا بَعْضاً، وَلاَ تُسْرِف في التخريج لمشاهير السنن.

فأَي طريق يقع لك منها في حديث تريد استخراجه، فافزع إليه، تظفر بمطلوبك، إن شاء الله تعالى.

هذا الكشف عن الحديث ابتداءً، والمسْتَوْعِب هو الذي يدير الحديث الواحد الذي بين يديه على جميع «طرق استخراج الحديث». ليبلغ غاية في العزو والتخريج، والوقوف على أَلفاظ الحديث، وتصحيح الأَغاليط، وإرواء الغليل بالتخريج.

□ □ □



المبحث الثالث
طُرُقُ التَّخْرِيجِ

هذه هي وظيفة المُحَدِّثِ المهمة في التخريج في غير الكتب المسنَدة، وَمِنْ أَجْلِها تُساق أُصول التخريج في هذا «التأْصيل».

وهي وظائف التخريج بمعناه الدقيق والخاص، وله خمسة طرق، كل طريقة وظيفتها تساوي رقمها عدداً. وكل طريقة تستوعب الطريقة التي قبلها وزيادة وظيفة. فالطريقة الأُولى لها وظيفة واحدة. والطريقة الثانية تستوعب وظيفة الأُولى وزيادة أُخرى فيكون لها وظيفتان. والطريقة الثالثة تستوعب الطريقة الثانية وزيادة وظيفة ثالثة فيكون لها ثلاث وظائف وهلم جرّا.

وإلى بيانها على سبيل التَّعَلِّي:

□ **الطريقة الأُولى: تَخْرِيجٌ وظيفته الجمع المجَرَّدُ للمتون لا غير.**

ومنه كتاب: «الشِّهَاب» لأَبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي. المتوفَّىٰ سنة ٤٥٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

جمع فيه «١٢٠٠» حديثاً.

ثم كتاب: «سراج المهتدين في آداب الصالحين» المنسوب للقاضي أَبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي الإشبيلي المالكي. المتوفَّىٰ سنة ٥٤٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

اختصره من كتاب «الشهاب» المذكور للقضاعي. والتزم فيه الاقتصار على المستقيم دون السقيم سَنَداً، وعدد ما فيه: «١١٢١» حديثاً.

لكن لم يسلم له شرطه؛ لوجود بعض الضعاف فيه[١٢٥].

ثم كتاب «النَّجْم من كلام سيد العرب والعَجَم»[١٢٦] لابن الأُقْلِيْشِي أَحمد بن مَعَدِّ التجيبي أَبو العباس ابن الأُقْليشي الأَندلسي المتوفَّىٰ سنة ٥٥٠هـ بقوص من صعيد مصر ـ رحمه الله تعالى ـ.

اختصره من كتابه «الغُرر من كلام سيد البشر».

وقد طبع كتاب «النَّجْم» عام ١٣٠٢هـ بالمطبعة الإعلامية في مصر بنحو/ ٣٦ صفحة. قال في مقدمته (ص/ ٣):

«أَما بعد: فإني لما جمعت كتاب «الغرر من كلام سيد البشر» وكانت فيه أَحاديث يطول لفظها، ولا يتيسر على الأَكثرين حفظها، رأَيت أَن أُخرج منها الأَحاديث اليسيرة اللفظ؛ لتقرب للدرس، وتسهل للحفظ، وسميته: «كتاب النَّجْم من كلام سيد العرب والعجم» وأَجعله نحو كتاب «الشهاب» في الحجم، وأَقسمه على عشرة أَبواب، ولا أَذكر فيه حديثاً مذكوراً في «الشهاب» وأَسرد الحديث مستوعباً للفظ كما وقع في «الأُمهات» فإن واضع «الشهاب» رحمه الله ـ ربما أَخذ من الحديث كلمة أَو كلمات، على ما بينته وفصلته في كتاب «ضياء

(١٢٥) طبع عام ١٤١٢هـ بالمغرب. وفي نسبة الكتاب للمؤلف بحث فليحرر.

(١٢٦) وانظر: «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٨٢).

الأَلباب»[١٢٧] الموضوع في «شرح الشهاب». وجعلت الباب العاشر المختتم به هذا الكتاب، مختصاً بأَدعية مأْثورة عن النَّبيِّ ـ ﷺ ـ لِيَسْتَدِرَّ الداعي بها جُوْدَ ذي الجلال والإكرام، فإن الدعاء مخ العبادة، وهو أَعظم وسيلة لنيل السعادة . . .) اهـ.

والظاهر أَن ابن السني: أَحمد بن محمد الدينوري. المتوفىٰ سنة ٣٦٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ تلميذ الإمام النسائي ـ قد سبق إلى ذلك، في كتابه:

«الإيجاز في الحديث».

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله تعالى ـ:

(وقد جمع العلماء جموعاً من كلمات النَّبي ـ ﷺ ـ الجامعة كابن السني في «الإيجاز» والقضاعي في «الشهاب») انتهى.

ولم أَقف عليه.

□ **الطريقة الثانية: تخريج له وظيفتان:**

١ ـ ٢ ـ جمع المتون كما تقدم في «الطريقة الأُولى». مع ذكر الصحابي فقط[١٢٨].

ومنه: كتاب: «فردوس الأَخيار بمأْثور الخطاب المخرج على كتاب

---

(١٢٧) سَمَّاه الزركلي في: «الأعلام» (١/ ٢٥٩): «ضياء الأولياء» ولعل ما هنا هو الصواب؛ ليتناسب طرفا العنوان.

(١٢٨) هاتان الطزيقتان، هما في «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٧٧) بعنوان: «كتب مجردة أَو منتقاة من كتب الأَحاديث المسندة عموماً أَو خصوصاً».

الشهاب»[١٢٩] . لأَبي شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي . المتوفىٰ سنة ٥٠٩هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

ولعل منها: كتاب رَزِين ـ على وزن كريم ـ بن معاوية العبدري. المتوفىٰ سنة ٥٣٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ:

«تجريد الصحاح الستة»: وهي: (الموطأ، والصحيحان، وسنن أَبي داود، والترمذي، والنسائي).

وقيل اسمه: «التجريد للصحاح والسنن».

وذكره الذهبي باسم: «جامع الصحاح».

وقد بيَّن المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقته على «الفوائد المجموعة» للشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ معلومات مهمة عن رزين وكتابه[١٣٠].

□ **الطريقة الثالثة: تخريج يحوي وظيفتي الطريقة الثانية:**

١ ـ ذكر المتن.

٢ ـ وذكر الصحابي.

٣ ـ مع ثالثة هي: العزو إلى من أَخرجه.

* * *

---

(١٢٩) أي: الشهاب للقضاعي. وقد طبع كتاب «الفردوس» . . .

(١٣٠) حاشيته على «الفوائد المجموعة»: (ص/ ٤٩ ـ ٥٠). وانظر: «توضيح الأفكار»: (١/ ٨٢ ـ ٨٤) مهم. «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٣، ١٧٣ ـ ١٧٤).

* **ومن المؤلفات في هذا**[١٣١]:

١ـ «جامع الأُصول في أَحاديث الرسول ـ ﷺ ـ» لابن الأَثير: المبارك بن محمد الشيباني. المتوفىٰ سنة ٦٠٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

٢ـ «جمع الجوامع» للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أَبي بكر. المتوفَّىٰ سنة ٩١١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

٣ـ «كنز العمال في سنن الأَقوال والأَفعال» لعلاء الدين علي المتقي الهندي. المتوفىٰ سنة ٩٧٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

٤ـ «الفتح الكبير في ضم الزيادة إِلى الجامع الصغير» للنبهاني يوسف ابن إِسماعيل. المتوفىٰ سنة ١٣٥٠هـ.

ولما ذكر السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ حقيقة التخريج بما ينطبق على الطريقتين الآتيتين: الرابعة، والخامسة، قال[١٣٢]:

«وقد يُتوسَّع في إِطلاقه على مجرد الإِخراج والعزو».

☐ **الطريقة الرابعة**[١٣٣] **: تخريج له أَربع وظائف :**

١ـ ذكر صحابي الحديث.

٢ـ ثم المتن.

٣ـ ثم العزو.

---

(١٣١) هي في «الرسالة المستطرفة» تحت عنوان ـ ص/ ١٧٣ ـ: «كتب في الجمع بين بعض الكتب الحديثية».

(١٣٢) «فتح المغيث»: (٣/ ٣١٨).

(١٣٣) انظر: «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٧٧).

٤ ـ ثم المرتبة.

فهذه الطريقة تحوي الوظائف الثلاث للطريقة الثالثة وتزيد رابعة وهي: مرتبة الحديث صحة وضعفاً.

وعلى هذه الطريقة، عامة كتب الأَحكام، والترغيب والترهيب، ومنها:

١ ـ «رياض الصالحين». للنووي ـ رحمه الله تعالى ـ كما شرطه في المقدمة.

٢ ـ «الإلمام بأَحاديث الأَحكام». لابن دقيق العيد ـ رحمه الله تعالى.

٣ ـ «مشكاة المصابيح». للخطيب التبريزي ـ رحمه الله تعالى ـ وأصله «المصابيح» للبغوي.

٤ ـ «بلوغ المرام». لابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ.

٥ ـ «الجامع الصغير». للسيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ.

□ **الطريقة الخامسة: ووظائف التخريج لها: خمس هي:**

١ ـ ذكر مَخْرَج الحديث «الصحابي».

٢ ـ فالمتن.

٣ ـ ثم العزو.

٤ ـ معرفة الإسناد «دراسة الأَسانيد».

٥ ـ فالحكم صناعة ببيان مرتبته صحة وضعفاً.

فهذه الطريقة تحوي الوظائف الأَربع لطريقة التخريج الرابعة، وتزيد

«دراسة الأَسانيد».

وعلى هذا العُمد من كتب هذا الفن، وهي الموسومة باسم: «كتب التخريج» وهي على قسمين[١٣٤]:

القسم الأَول: كتب في تخريج الأَحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين، من أَهل العقائد، ومن المفسرين، والمحدثين والأُصوليين، والفقهاء، واللغويين، وأَرباب السلوك.

ومنها:

١ ـ «تخريج أَحاديث الهداية»، لابن التركماني. المتوفىٰ سنة ٧٥٠هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

٢ ـ وعنه: «نصب الراية لتخريج أَحاديث الهداية» للزيلعي ـ رحمه الله تعالى ـ.

وهو مستل من الذي قبله، فانظر كيف شَرُفَ به، والأَصل لغيره. فرحم الله الجميع[١٣٥].

٣ ـ «التلخيص الحبير». لابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ.

٤ ـ وأَصله: «البدر المنير»، لابن الملقن ـ رحمه الله تعالى ـ.

٥ ـ ومختصر هذا: «خلاصة البدر المنير» لابن الملقن.

٦ ـ «إِرواء الغليل». للأَلباني.

---

(١٣٤) انظر: «الرسالة المستطرفة»: (ص/ ١٨٥).

(١٣٥) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي»: (ص/ ١٣٨). وانظر في استلال الكتب: «الجواهر والدرر» للسخاوي: (١/ ٣١٥ـ٣١٨).

وغيرها كثير.

الثاني: في التخريج ابتداءً من غير ارتباط بتخريج أَحاديث كتاب معين. مثاله:

١ ـ «السلسلة الصحيحة». للألباني.

٢ ـ «السلسلة الضعيفة». له.

□ **صياغة التخريج في الطريقة الخامسة:**

هذا النوع الخامس، هو المراد بالتخريج عند الإطلاق. وظيفة المخرج فيه على خطوات خمس هي:

١ ـ المتن.

٢ ـ مخرجه.

٣ ـ عزوه.

٤ ـ سنده.

٥ ـ منزلته.

وطرائقهم في السياقة لها «صِيَاغَةً» أَمشاج، تُعلم من النظر في المؤلفات المذكورة، ونحوها. وأشير إلى ما يظهر أَنه أَجمع وأَنفع من كل خطوة من الخطوات الخمس المذكورة. وأَنفعها، وهي:

«طريقة اللف والنشر» بذكر مَخْرج الحديث على طريق «اللف» فنقول رواه عن النَّبي ـ ﷺ ـ من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فلان وفلان . . . إلى آخر سياق أَسمائهم.

ثم تأْخذ بطريق: «النشر» والتفصيل، فتقول:

أَما حديث، أَو رواية «فلان». فأَخرجه: . . . فتسوق من أَخرجه من أَهل الكتب.

ثم تذكر متنه، وتبين اختلاف أَلفاظه إن كان.

ثم التعريف بمحل النظر والبحث في إسناده، وتثبيت ما فيه من كلام أَو نفيه حسب قواعد هذا الفن وأُصوله. وهكذا حتى النهاية.

مضمناً ذلك حكم النقاد عليه.

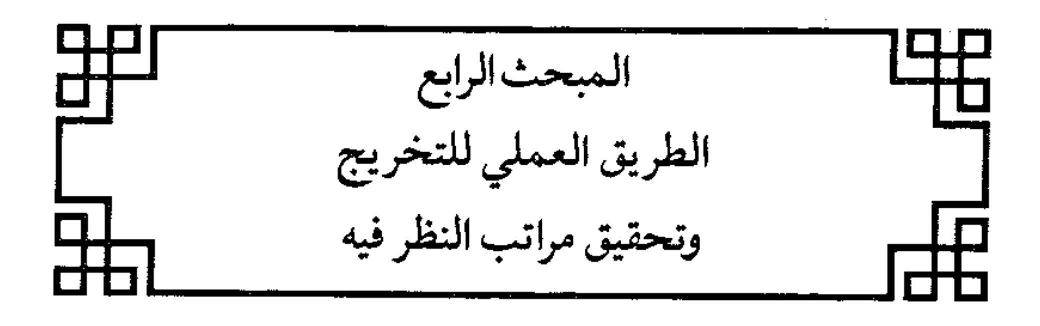
ثم تختمه بالحكم الكلي عليه.

❑ ❑ ❑

المبحث الرابع

الطريق العملي للتخريج

وتحقيق مراتب النظر فيه



المبحث الرابع
الطريق العملي للتخريج
وتحقيق مراتب النظر فيه

هذا طريق التطبيق العملي للتخريج بمعناه الشامل الدقيق، ودليل المخرجين على مراتب النظر على سبيل التحقيق في وظائفه الخمس: في السند، والراوي، وَمَخْرَجِ الحديث، ومن أَخرجه، ومرتبته وحكمه، حتى ولو كان من الأَحاديث المحكوم بصحتها على سبيل التواتر كحديث: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

لأَنا إذا سلمنا صحة الحديث قبل تخريجه، فإنا نحصل فوائد أُخرى وراء الحكم بالصحة كجمع أَلفاظه، وتنقيتها من مداخلة ضعيف، وَضَمِّ لفظ صحيح إلى مثله في صعيد واحد، وهكذا، وأَنت حديث عهد بفوائد التخريج فلتنظر.

ومراتب النظر في مجمل وظائفه تدور على توفر شروط القبول لذاته أَو لغيره للاعتبار بمتابع، أَو شاهد، أَو بهما، وذلك في دائرة:

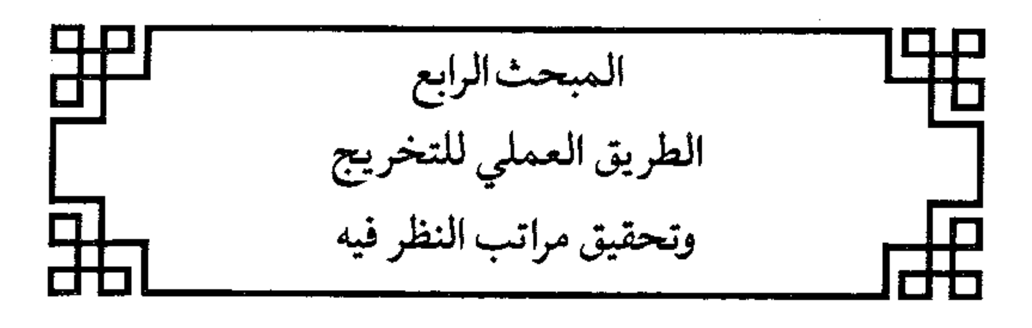
شَرْطَي الرَّاوي: العدالة، والضبط.

وَشَرْطِ السَّنَدِ: الاتصال.

وَسَلاَمَتِهِما مع المتن من شذوذ أَو علة.

وهذا حد الصحيح لذاته وهو:

«نَقْلُ عَدْلٍ تامّ الضبط، متصل السند، غير معلَّلٍ ولا شاذٍّ».



المبحث الرابع
الطريق العملي للتخريج
وتحقيق مراتب النظر فيه

هذا طريق التطبيق العملي للتخريج بمعناه الشامل الدقيق، ودليل المخرجين على مراتب النظر على سبيل التحقيق في وظائفه الخمس: في السند، والراوي، وَمَخْرَجِ الحديث، ومن أَخرجه، ومرتبته وحكمه، حتى ولو كان من الأَحاديث المحكوم بصحتها على سبيل التواتر كحديث: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

لأَنا إِذا سلمنا صحة الحديث قبل تخريجه، فإِنا نحصل فوائد أُخرى وراء الحكم بالصحة كجمع أَلفاظه، وتنقيتها من مداخلة ضعيف، وَضَمِّ لفظ صحيح إِلى مثله في صعيد واحد، وهكذا، وأَنت حديث عهد بفوائد التخريج فلتنظر.

ومراتب النظر في مجمل وظائفه تدور على توفر شروط القبول لذاته أَو لغيره للاعتبار بمتابع، أَو شاهد، أَو بهما، وذلك في دائرة:

شَرْطَي الرَّاوي: العدالة، والضبط.

وَشَرْطِ السَّنَدِ: الاتصال.

وَسَلاَمَتِهما مع المتن من شذوذ أَو علة.

وهذا حد الصحيح لذاته وهو:

«نَقْلُ عَدْلٍ تامّ الضبط، متصل السند، غير معلَّلٍ ولا شاذٍّ».

وما دونه من أقسام الحديث الحكمية معلومة بالتفريع عنه كما في: «نزهة النظر» للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ والله أعلم.

وها أنا ذا أسوق مراتب النظر مراعياً الوقوف عند رسوم أهل هذا الفنِّ الشَّريف مسبوكة في قالبِ سهل العبارة ـ أرجو ـ أن يدخل القلوب بلا استئذان، فَيَصِلُ المخرِّج إلى الغاية من هذا «الفَنِّ»: وهي الوصول إلى الحكم على الحديث بما يليق به من: صحَّة، أو حُسْن، أو ضَعْف.

لذا فأقول:

إذا وَقَعَ لك أيها «**المتأَهِّل**» للتخريج حديثٌ تُريد تخريجه، فعليك النظر بتوظيف «**الاعتبار**»: وهو هيئة التوصل إلى «**تطريق الحديث**» بمعنى سَبْر طُرقه، وجمع ألفاظه، وهل له من متابع أو شاهد أَمْ لا؟

وعليه: فَلَنْ يخلوا الحديث باعتبار تعدد طرقه وأسانيده، ووجوهه، أو عدم تعددها من أربع حالات بالبسط، أو من حالتين بالاختصار، هما:

* **الحالة الأُولى: مَرْوِيٌّ ليس له إلا طريق واحد، لا متابع له ولا شاهد، فهذا فرد من الأفراد، الصحاح أو الحسان للذات فيهما أو الضعاف.**

وهو نوع يقال له: «**الغريب**» أو «**الفرد**» وعند من غاير بينهما، يكونان نوعين: «**الفرد**» و «**الغريب**».

وسواء الغرابة، أو التفرد في جميع السند أو نِسْبِيَّة في بعضه في طبقة من طبقات رواته فأكثر. أو عن أهل بلد تفردوا به.

وعنه قولهم: اتحد مخرجه. ضاق مخرجه.

* **الحالة الثانية**: مروي له طريقان فأَكثر.

وهذه على أَنواع:

النوع الأَول: لا يثبت إلا من طريق واحد، وما سواه مردود لا يعتبر في باب المتابعات ولا الشواهد لجرح في عدالة أَحد رواته، أَو فحش غلطه . . .

فهذا النوع له حكم الحالة الأُولى فهو فرد من الأَفراد؛ لعدم الاعتداد بما سوى هذه الطريق، وإن كان التفرد في بعض الطريق.

ومثاله: حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ «إنما الأَعمال بالنيات»، انفرد به يحيى بن سعيد الأَنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي، وانفرد به محمد عن علقمة بن وقاص الليثي، وانفرد به علقمة عن عمر ـ رضي الله عنه ـ.

فإنه رُوي من طرق كثيرة غير طريق عمر ـ رضي الله عنه ـ ولا يصح منها شيء.

النوع الثاني: ما تعددت طرقه ولا يثبت بواحد منها لأَن القوادح فيها من جهة رَسْم العدالة.

وأَمثلته كثيرة، مثل حديث:

«من حفظ على أُمتي أَربعين حديثاً . . .».

النوع الثالث: ما له طريقان فأَكثر، يثبت بواحد مع الاعتبار بغيره من متابع أَو شاهد، أَو معهما، فيثبت بمجموعها، فَيَجْبُرُ تَعَدُّدُ الطُّرُقِ ما حصل من نقص قابل للجبران.

□ مَرَاتِبُ النَّظَر □

ومراتب النظر سنداً، ومتناً، وحكماً كالآتي:

□ **المرتبة الأُولى: مرتبة النظر في تحقيق نَصّ السند والمتن.**

١ - وفيها: تحقيق النظر في صحة سياقهما مما قد يقع من تصحيف أَو تحريف، أَو غلط، أَو وهم بزيادة، أَو سقط في الكتاب مطبوعاً، أَو مخطوطاً.

ومن طُرق تحقيق ذلك: تطبيق سياق السند والمتن عند جميع من أَسنده.

وإن كان من أَطراف «تحفة الأَشراف» فَلاَ يَفُتْكَ الوقوف عليه.

٢ - ثم تُدِيرُ الحديث سنداً، أَو متناً على أَنواع: «علوم الحديث» وهي باعتبارات مختلفة في مواضعها من هذا المبحث(١٣٦).

(١٣٦) فائدة: اشتهر قولهم: «علم الحديث نَضَجَ واحترق» أَي استوت أَبحاثه على سُوقها، حتى تجاوزوا به الحَدَّ، فبقي التنقيح والاجتهاد في التقريب والترتيب، وقد بلغ السيوطي - رحمه الله تعالى - بعلومه «ثلاثة وتسعين نوعاً» مع أن كلمة العلماء على قابلية زيادتها إلى مائة فأكثر كما قاله الحازمي - رحمه الله تعالى - في مقدمة: «العُجالة» وقال ابن الملقن بإمكان إيصالها إلى مائتي نوع. وحرر الحافظ ابن حجر رحمه الله ما يزيد عن خمسة وثلاثين نوعاً. «النكت»: (١/ ٢٢٣ - ٢٣٤).
ومن حيث وقف السيوطي، لا أعلم أحداً زاد عليه، وقد تَيَسَّرَ لي: «مَدُّ عُلُومِ الحديث» من حيث وقف السيوطي - رحمه الله تعالى - بأنواع هي:
معرفة ما لا يصح فيه حديث. معرفة النُّسخ والصحف الحديثية. معرفة المشترك =

ومنها أنواع علوم الحديث المتعلقة بالمتن وهي[137]:

= اللفظي فيه. معرفة الأوائل. معرفة الفروق الحديثية. معرفة المتلقى بالقبول: أي ما قيل فيه تغني شهرته عن إسناده. معرفة معارضة السنة بالإجماع. معرفة معاني الأحاديث التي على خلاف ظاهرها ـ وهو نوع غير مختلف الحديث ومشكله. متشابه الطرفين وهذا من زيادات الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ على ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ. معرفة المقحم في الحديث.

فهذه عشرة أنواع حصلت لي الآن.

وتصنيفها مع هذه الزوائد باعتبارات مختلفة سوف تراه ـ بإذن الله ـ من خلال مراتب النظر هذه.

ثم اعلم أن ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ لما ساق أنواعه كانت بحسب ما وقع له فلم يرتبها على نسق واحد، وسار على طريقته من بعده، حاشا الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «النخبة» وشرحها فإنه ـ رحمه الله تعالى ـ ساقها سياقاً موضوعياً مترابطاً كسلسلة ينبني آخرها على أولها، ولهذا فينبغي أن تكون قراءتها بالكلمة لا بالجملة.

وقد شرحها بكتابه: «نخبة الفكر» حال السفر، وفرغ منها سنة ٨١٨هـ. كما في «إسبال المطر» للصنعاني: (ص/ ٩).

وكانت سياقته لها على نحو ما نوه عنه في: «النكت» وما يظهر منها كالآتي:

* ما يتعلق بالإسناد خاصة وحده.
* ما يتعلق بالمتن خاصة وحده.
* ما يجمعهما وحده.
* ما يتعلق بالمرتبة الحكمية.
* ما يختص بهيئة السماع والأداء وحده.
* ما يختص بصفات الرواة وأحوالهم وحده.

(١٣٧) «المنهل الروي» لابن جماعة: (ص/ ٢٦ ـ ٢٧).

الصَّحيح. الحَسَن. الضَّعيف. المضعف. المتروك. الموضوع. المُسْنَد. المتَّصل. المرفوع. الموقوف. المقطوع. المُرسل. المُنقطع. المُعْضَل. المعنعن. المؤنئن. المعلَّق. الشاذ. المُنْكَر. الفرد. المُعَلَّل. المضطرب. المُدرج. المقلوب. المنقلب. المطروح. المتواتر. المشهور. المستفيض. المحفوظ. المعروف. الغريب. العزيز. المُصَحَّف. المُحَرَّف. زيادة الثقات. الشَّاهد. المتابع. أَسباب الحديث. تاريخ المتون. مختلف الحديث. النَّاسخ والمنسوخ. غريب الحديث.

ثم منها ما هو مشترك بين المتن والإسناد، وهي على السياق المذكور من: «الصحيح» إلى: «المتابع».

ومنها ما هو خاص بالمتن، وهي: «معرفة أَسباب الحديث» وما بعده.

* تنبيه: ذكر أَهل الاصطلاح: أَن المتواتر، والآحاد، والنَّاسخ والمنسوخ، ليست من مباحث «علوم الحديث» وأَنها بأُصول الفقه أَشبه[١٣٨]. وأَن بيان عدة ما في «الصحيحين» ليست من مباحث علوم الحديث[١٣٩].

* * *

---

(١٣٨) «فتح المغيث»: (٤/ ١٤، ٤٨_٤٩).

(١٣٩) «توضيح الأَفكار»: (١/ ٦٠).

❑ **الثانية : مرتبة النظر في حال الراوي.**

وفيها :

١ ـ بيان ما في السند من «مبهم» أَو «مهمل» إن كان.

٢ ـ النظر في حال «الوسائط» : رواة السند، واحداً واحداً ـ ممن دون الصحابي ـ من جهة شرطي الراوي :

العدالة، والضبط والإتقان؛ لتظهر معرفة العدل من المجروح، وتام الضبط من خفيفه فما دون.

إذ الرواة على أَربعة أَصناف :

أ ـ من يتهم بالكذب.

ب ـ من لا يتهم لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط.

فَيُخَرَّجُ حديث هذين الصنفين لمجرد معرفته والتحذير منه.

ج ـ «المجهول» : وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولم يوثق.

و«المستور» : وهو من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق من معتبر.

د ـ من هو صادق، ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه.

ففي هذا الصنف خلاف على أَقوال :

ترك حديثهم، وقيل : التحديث عنهم، وقيل : إن انضاف إلى ذلك الغفلة ترك التحديث عنه وإلا احتمل في المتابعات والشواهد. وعليه العمل.

و ـ الحفاظ الذين يندر أَو يقل الخطأ في حديثهم.

وهذا الصنف محتج به بالاتفاق في غير ما أَخطأَ فيه، وليس من شرط الثقة أَن لا يخطيء، ولا يغلط، ولا يسهو.

٣ـ ثم البدء في حال كُلِّ راوٍ، إِن شئت من أَول السند: الراوي ثم شيخه، حتى تصل إِلى من رواه عن الصحابي؛ لأَن الوهن في طرف الإِسناد المتأَخر أَكثر وأَغلب، والعِلَلُ في طرفه المتقدم أَكثر.

وإِن شئت بدأْت من فوق أَي من الراوي عن الصحابي، وهكذا حتى تنتهي الوسائط طرداً أَو عكساً.

٤ـ ثم إِن «كيفية النظر» في حال كل راوٍ والتنقير عنه، تعني أَن تُدير اسمه في كتب الرجال، من خلال «علوم الحديث» المتعلقة بالراوي، وهي نحو «خمسين نوعاً» منها:

صفة من تُقبل روايته، معرفة الصَّحابة. معرفة التَّابعين. التَّدليس. معرفة من ذُكر بأَسماء وصفات مختلفة. معرفة المفردات من الأَسماء والكُنىٰ والأَلقاب. معرفة الأَسماء والكنىٰ. معرفة كُنىٰ المعروفين بالأَسماء. معرفة الأَلقاب. معرفة المنسوبين إِلى غير آبائهم. النِّسَب التي على خلاف ظاهرها. المبهم. تاريخ ولادة الرَّاوي ووفاته. معرفة الثِّقات والضُّعفاء. المختلط. الطبقات. الموالي. وَطَن الرَّاوي. معرفة تبع التَّابعين. معرفة من وافق اسمُه نَسَبَه.

ثم قد يحصل بين الراويين في السَّند اشتراك في وصف فأَنواعه بحكم «الاشتراك بين الراويين» هي[١٤٠]:

(١٤٠) «نزهة النظر»: (ص/ ٥٩ـ ٦١).

روايةُ الأَقران[141]. المدبج[141]. الأَكابر عن الأَصاغر. الآباء عن الأَبناء. عكسه. من رَوى عن أَبيه عن جده. السَّابق واللَّاحق. المُهْمَل. معرفة من وافقت كنيتُه اسم أَبيه. وعكسه. معرفة من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجته. معرفة من وافق اسم شيخه اسم أَبيه. معرفة من اتَّفق اسمه واسم أَبيه. معرفة من اتفق شيخه والرَّاوي عنه.

ومن الزوائد:

متشابه الطرفين.

ثم قد يحصل في السند اشتراك بين اثنين فأَكثر في اسم الراوي مع أَبيه وغيره وهذا على أَنواع:

المتفق والمفترق. المُؤتلف والمُخْتَلف. المتشابه. المشتبه المقلوب. معرفة الأَسماء التي يشترك فيها الرجال والنساء.

وكل نوع منها يفيد المخرِّج في إتقان التخريج وضبطه، والبعد عن الاشتباه والغلط فيه.

فمثلاً: جَرُّ نسب الراوي بما يُحدد المراد، يحصل به البعد عن الاشتباه بغيره.

وتاريخ ولادته ووفاته؛ لمعرفة مدى معاصرته لشيخه، ومعاصرة تلميذه له. فيقف على إمكان السماع والتلقي.

ومعرفة وطن الراوي لمعرفة الأَقطار المتباينة بالسماع فقد عُرف ـ مثلاً ـ من عادة أَهل الكوفة أَن لا يسمع أَحدهم الحديث إلا بعد

(١٤١) «فتح الباري»: (١/ ٥٣، ٢٤٩، ٢٦٩، ٢٨٥، ٢٨٦).

بلوغه عشرين سنة.

وفي معرفة شيخ الراوي والآخذ عنه، فوائد جمَّة منها: بيان «المهمل» لكن لسلامة التحديد له، انظر في ترجمتهما أَيضاً.

وهذا يفضي إلى: معرفة طبقات الرواة ومراتب مداركهم، وترتيب منازلهم، فإن لكل مرتبة مزية على التي تليها بالحفظ والإتقان، وإذا نظرت إلى بسط الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ لجملتها في «شرح العلل»: (ص/ ٢٥٩ ـ ٣٠٨) حصل لك فقاهة في هذا.

ومنها: إذا كان الراوي من رجال الشيخين أَو أَحدهما فتنظر قبل حكمك أَنه قفز القنطرة إلى:

هل روايته في الأُصول أَم في المتابعات والشواهد، والتعاليق؟

وإذا كان في الأُصول، فهل الرواية عنه مقروناً بغيره، أَو غير مقرون لكن روايته في غير ما انفرد به أَو خالَف فيه.

ثم إن كان من رجالهما أَو أَحدهما في الأُصول أَو غيرها، تنظر إن كان مُدَلِّساً فهل صَرَّح بالسماع أَم لا، وإن كان مختلطاً فهل حديثه قبل الاختلاط أَم بعده؟

أَو يروى إسناد ملفَّق من رجالهما فلا يكون على شرط واحد منهما.

ثم قد تكون روايتهما عن أُناس في غير من ضعفوا فيهم، فتنظر ربما كان حديث الرَّاوي من رجالهما من حديث من ضُعِّف فيه وقد اجتنباه.

كل هذه أَوصاف إذا وجد شيء منها تقاعدت بوصف الراوي من أَنه

على شرطهما أَو أَحدهما.

وهذا يدلّك على أَهمية «**الضعف النسبي**» كالرجل يكون مدلساً فيحتج به بما صرح بالسماع فقط. أَو يكون اختلط فيحتج بما حدث به قبل الاختلاط فقط أَو يكون ضعيفاً في بعض الشيوخ دون بعض.

ومن المهمات في هذا معرفتك أَن رموز الذهبي، ـ رحمه الله تعالى ـ في: «الكاشف» وغيره، ورموز ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «التقريب» وغيره، منها «خ» للبخاري و«م» لمسلم، سواء في الأُصول أَو الشواهد والمتابعات، أَو على أَي حالة مما تقدم ذكره، لهذا فعليك التمييز في ذلك؟

وهكذا تكون كيفية النظر في «**سلسلة السند**» واحداً بعد آخر، حاشا الصحابي، فإِن التَّعرض إِلى جانب صحابي بجرح، علامة على خذلان فاعله، بل هو بدعة وضلالة، ويخشىٰ على الواقع بكلمة واحدة في واحد منهم أَن يفقد رأْس ماله: «**دِينَه**».

نعم من جهة الآخذ عنه: هل سمع منه أَم لا، ثم هل سماعه مطلق أَم لأَحاديث؟

وهكذا من معالم ترجمة الراوي المذكورة في ترجمته المتعلقة بتقدير روايته، وهي معلومة مصنفة في: «**علوم الحديث**» أَنواعاً، كَمَا مَرَّ آنفاً، وفروعاً كما تراه في مثاني البحث في علوم الحديث وشروحه.

فالوقوف على حقيقة الراوي تستلزم إِدارته على أَنواع علوم الحديث المتعلقة به، وتستلزم النظر في حال مروياته، والنظر في حال مَنْ

رَوَىٰ عنه في كثرة ملازمته أَو قلّتها، أَو كونه من بلده ممارساً لحديثه، أَو غريباً عن بلد من أَخذ عنه، كما يظهر من تصفح كلامهم وطريقتهم حتى يتم للناظر تمام معرفة حال الراوي سماعاً وإِسماعاً، وتحملاً وأَداء، وجرحاً وتعديلاً بكلمات موجزة تكون كالمَعْلَم على ترجمته، كما صنع الحافظان الذهبي، وابن حجر ـ رحمهما الله تعالى ـ في «الكاشف» و«المغني» و«تقريب التهذيب».

٥ـ ثم يلزم لهذه الكيفية حال البحث في كتب الجرح والتعديل عن حال كل راوٍ وقع في سند، مراعاة الناظر لأُمور[١٤٢]:

* إِن وجد ترجمة بمثل ذلك الاسم فليتثبت حتى يتحقق أَن تلك الترجمة هي لذلك الرجل؛ فإِن الأَسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة.
* ليستوثق من جَرِّ نسب الراوي فقد ترى الراوي مَنْسُوباً إِلى جده مثل: سعيد بن عُفير، وهو: سعيد بن كثير بن عُفير.
* ليستوثق من صحة النسخة، وليراجع غيرها إِن تيسر له؛ ليتحقق أَن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب.
* إِذا وجد في الترجمة كلمة جرح أَو تعديل منسوبة إِلى بعض الأَئمة فلينظر أَثابتة هي عن ذلك الإِمام أَم لا؟
* ليستثبت أَن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة فإِن الأَسماء تتشابه، وقد يقول المحدث كلمة في راو فيظنها

(١٤٢) وهي مبسوطة في: «التنكيل»: (١/ ٦٤ ـ ٧٥) فتلزم مراجعتها.

السامع في آخر . . .

* إذا رأى في الترجمة: «وثقه فلان» أو «ضعفه فلان» أو «كذبه فلان» فليبحث عن عبارة فلان، فقد لا يكون قال: «هو ثقة» أو «ضعيف» أو «كاذب». فإن أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار، أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنىٰ، فينبغي أن يراجع عدة كتب فإذا وجد اختلافاً بحث عن العبارة الأصلية ليبني عليها.

* التأمل في أقوال المزكين ومخارجها هل هي على الإطلاق أم نسبية لأشخاص، أو مكان، أو زمان . . .

* ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله . . . ومعرفة من يبني قوله على سبر حديث الراوي كما هي القاعدة، من غيره.

* ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة، واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره.

* إذا جاء في الراوي جرح وتعديل فينبغي البحث عن ذات الراوي وجارحه أو معدله، من نفرة أو محبة . . .

* هل هناك ما يفيد رجوع الجارح ـ مثلاً ـ عن قوله، أم استمر عليه[١٤٣].

---

(١٤٣) «التنكيل»: (١/ ٩).

* وهل اختلفت عبارة الناقد في الراوي بين التوثيق والتضعيف.
* على المتصدر للبت في منزلة الراوي أَن يكون عارفاً بمدلول أَلفاظ الجرح والتعديل، واصطلاح كل إمام.

* * *

□ **الثالثة : مرتبة البَتِّ في حال الراوي :**

وبعد فحص أَحوال الرواة، تحصل نتيجة النظر في حال الراوي من جهتين :

● **الجهة الأُولى :**

أَن يؤدي البحث في حال الراوي إلى واحدة من حالات أَربع هي :

الحالة الأُولى : أَن يكون تام العدالة تام الضبط. فهذا حديثه في رسم : «الصحيح لذاته» ولو كان منفرداً به.

الحالة الثانية : أَن يكون عدلاً خفيف الضبط، أَو يقال في ضبطه شيء يسير أَو قليل. فهذا حديثه في غير ما أَخطأَ فيه في رسم : «الحسن لذاته» ولو كان منفرداً. وإِن كثرت طرقه كان : «الصحيح لغيره».

في الحالتين الثالثة والرابعة : أَن يكون في الراوي «طعن» من جهة «عدالته» أَو «ضبطه».

وهاتان الحالتان هما محل : الحديث المردود بأَقسامه : الموضوع والواهي. والمتروك. والضعيف الذي لا ينجبر. والضعيف المنجبر، ومنه : الحسن لغيره.

وتتفاوت مراتبها - أَيضاً - في نفسها؛ حسب تعدد تفاوت المراتب والدرجات في كمال الصفات المعتبرة وجوداً وعدماً.

فإِلى بيان كل حالة منهما :

الحالة الثالثة : أَن يكون الطعن في الراوي من جهة عدالته، فالقول فيه كالآتي :

* **اعلم أن أَسباب الطعن في «الراوي» من جهة «العدالة» خمسة :**

١ ـ **الكذب** : وحديثه «الموضوع» .

٢ ـ **التهمة به** : «المتروك» .

٣ ـ **الفسق بالقول والعمل** : «المنكر» . وقيل بل : «المتروك» .

وحديث هؤلاء لا يعتبر به بحال ، فهو غير قابل للتجابر مهما تعددت منه الطرق والأَسانيد .

٤ ـ **الجهالة** : وفيها : مجهول العين . ومجهول الحال وهو: المستور والمبهم وهو على نوعين ، في القرون المشهود لها بالخير، أَو فيما بعد ذلك ويعتبر بحديث الجميع ، سوى من بعد القرون الثلاثة ففيه نظر؟

٥ ـ **البدعة بالاعتقاد** : وحديث المبتدع مراتب : «الموضوع» . «المتروك» . «المنكر» ولا يعتبر بهم . «الضعيف» وهو حديث موصوف ببدعة غير غالٍ ولا داعٍ إِليها في غير بدعته .

الحالة الرابعة : أَن يكون الطعن في الراوي من جهة : «حفظه وضبطه» فالقول فيه كالآتي :

* **اعلم أَن أَسباب الطعن في : «الراوي» من جهة «ضبطه» خمسة :**

١ ـ **الغلط في الإسماع والأَداء** : وحديثه إن غلب عليه الغلط هو: «المنكر» ، وقيل : بل «المتروك» .

وهذا لا يعتبر به فلا ينجبر. وإِن لم يغلب عليه الغلط فحديثه «ضعيف» يعتبر به فينجبر، فيما لم يغلط فيه .

٢ـ **الغفلة في السماع والتحمل**: وحديثه إن كان فيه فرط غفلة غلبت عليه: «المنكر»، وقيل: بل «المتروك».

وهذا لا يعتبر به فلا ينجبر، وإلا تغلب عليه فحديثه «ضعيف» يعتبر، فينجبر.

٣ـ **الوهم**: فمن غلبه الوهم الذي يطلع عليه بالقرائن، وجمع الطرق بعد التفتيش فحديثه: «المعلل». وهذا لا يعتبر به فلا ينجبر، وإلا فهو «ضعيف» يعتبر به فينجبر.

٤ـ **المخالفة**: وتشمل: «الشاذ» بمعنى: مخالفة الثقة لمن هو أَوثق منه. و«المنكر» بمعنى: مخالفة الضعيف للثقة. و«المضطرب». و«المعلل.» و«المزيد في متصل الأَسانيد» و«زيادة الثقات». و«المدرج». و«المقلوب». و«المصحف»، و«المحرف».

٥ـ **سوء الحفظ**: وحديثه: «الشاذ»: على رأْي. وقيل: بل هو «المنكر».

ويدخل فيه: المختلط إن لازمه سوء الحفظ، والرواية عنه بعد اختلاطه.

وفيه أَيضاً: «المتلقن».

* **تنبيه**: ولا يغيب عن البال هنا، أَنه قَلَّ من نجا من الخطأ والوهم؛ لذا فإن الثقة تحمل روايته على الصواب ما لم يقم دليل واضح على الخطأ، فيترك ما أَخطأ به، وتبقى بقية رواياته على الصواب.

* * *

□ **الرابعة : مرتبة النظر في : «اتصال السند» :**

فإذا فرغت من «تشخيص» منزلة الوسائط في العدالة والضبط، تلتفت إلى «شرط السَّماع» وهو الشرط الثالث : «اتِّصال السَّند» فتدير السَّنَدَ على أَنواع الحديث باعتبار «عدد الوسائط» وهي نوعان على التقابل :

١ ـ **العلو:** وهو الذي قَلَّت فيه الوسائط إلى النبي ـ ﷺ ـ أَو إلى إمام ذي صفة عَلية كشعبة ـ رحمه الله تعالى ـ.

٢ ـ **النزول :** ويقابل العلو بأَقسامه.

وعلى أَنواعه باعتبار الاتصال وعدمه وهي على قسمين :

١ ـ **متصل السَّند**، وهو نوعان : «متصل». «مسند».

٢ ـ **ما فيه انقطاع بسقط جلي أَو خفي.**

فأَنواع السقط الجلي : «المعلق»، و«المرسل»، و«المنقطع»، و«المعضل».

والسقط الخفي نوعان : «المدلس»، و«المرسل الخفي».

فهذه ستة أَنواع.

فتنظر هل من «انقطاع» سقط جَلِيّ من تعليق، أَو إرسال، أَو انقطاع، أَو إعضال.

أَو سقط خَفِيّ من تدليس، أَو إرسال خفي؟

أَم تحقق لك بالسَّبْر ظهور «اتصال السند» ظهوراً تقوم به الحجة، أَم فيه انقطاع لكن صرح المدلس المعنعن بالسماع في طريق آخر، أَو صرح

المرسل بالواسطة في طريق آخر. وهكذا، أَو ثبت الانقطاع فحصل له جابر بشرطِه.

ويعرف هذا بالوقوف على حقائق هذه الأَنواع، والالتفات إلى صيغ التحديث بالسند، ومعرفة منازل التلاميذ من شيوخهم، كموت المروي عنه قبل تحمل الراوي عنه، أَو ينص الراوي عنه، أَو أَحد أئمة النقد على عدم اللقاء بينهما، أَو سمع منه أَحاديث مخصوصة دون غيرها.

وعليه فاعلم أَن أَسباب القدح في «اتصال السند» هي بسبب «السقط» الجلي أَو الخفي، وهي ستة:

١ـ المعلق.

٢ـ المرسل.

٣ـ المنقطع.

٤ـ المعضل.

وهذه أَنواع الانقطاع الجلي.

٥ـ المدلس إذا عنعن.

٦ـ المرسل الخفي.

وهذان نوعا السقط الخفي.

وجميعها يعتبر بها فتكون جوابر.

* * *

□ **الخامسة : النظر في الجوابر :**

من أَنواع السقط في السند، وأَنواع الطعن في الراوي عرفت «المردود» الذي لا يصلح للاعتبار بحال فلا ينجبر مهما تعددت الطرق من بابته.

وعرفت «المردود» المنجبر، فيعتبر به.

*** وضابط الجابر له:**

«أَنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد.

فحيث يستوي الاحتمال فيهما، فهو الذي يصلح لأَن ينجبر.

وحيث يقوى جانب الرَّد فهو الذي لا ينجبر.

وأَما إذا رجح جانب القبول، فليس من هذا بل ذاك في الحسن الذاتي. والله أَعلم»(١٤٤).

*** شروط التجابر :**

وهي كالآتي:

١ - احتمال القبول والرد في كل من المتجابرين، على انفراده. وهو ما كان الضعف فيهما من جهة سقط في السند بأَنواعه الستة المتقدمة.

أَو من جهة ضعف الراوي: بسوء الحفظ، أَو كثرة الغفلة، أَو كثرة الغلط، أَو كثرة الوهم، أَي ولم يغلب عليهم فهؤلاء من أَهل الثقة والصدق لكن ضعفهم من قبل حفظهم.

أَو من جهة الجهالة للعين، أَو الحال وهو: المستور، أَو رواية مبتدع غير غال ولا فيما يؤيد بدعته، فنهاية حال هؤلاء أَنهم مساتير لم

(١٤٤) «النكت»: (١/ ٤٠٩).

٢ـ أَن لا يترجح في أَحدهما جانب الرد الذي لا يعتبر به بمرة، أَو يتقاعد عن الجابر، فلا يكون في رواة أَحدهما:
وَضَّاعٌ. وَلاَ مُتَّهَمٌ، ولا مَوصوفٌ بفسق، ولا مبتدعٌ غالٍ داعية، ولا من روايته في تأْييد بدعته.
ولا موصوف بفرط الغفلة في السماع، ولا فرط الغلط في الإِسماع، ولا غلبة الوهم عليه.
ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

٣ـ أَن يُروى الجابر من وجه آخر فصاعداً، في درجة المجبور، أَو فوقه، لا دونه.

٤ـ أَن لا يكون في أَحد المتجابرين موطن ضعف آخر مازال قائماً.

وكلما كانت الطرق أَكثر كان أَدعى إِلى القوة، وكلما تباينت المخارج زادت في المتن قوة.

والتقوية نافعة، حتى ولو كان الحديث صحيحاً لذاته، وعليه عمل الشيخين في الصحيحين؛ إِذ يُتبعان الأُصول الصحيحة لذاتها، بالشواهد والمتابعات على وجه التأْكيد لها.

ولهذا فإِن الصحة تتفاوت كما يتفاوت الضعف أَيضاً.

وعليه: فيكون للصورة المجتمعة من المتابَع والمتابِع، تأْثير في التقوية، وجبران للنقص الحاصل من الاحتمال في كون رواية كل واحد منهما صواباً أَو غير صواب، فإِذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأَحدهم رُجِّحَ أَحد الجانبين من الاحتمالين، ودل ذلك على أَن أَصل

الحديث محفوظ لا خصوص هذه الطريق. فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول. لكن لو لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله. والله أعلم.

*** ومن التطبيقات في الجوابر:**

أن «**المرسل**»: يجبره مسند لا يحتج به على انفراده. فهذا فوقه.

و«المرسل»: يجبره «مرسل» آخر بشرط أن يكون شيوخ هذا المرسِل غير شيوخ الآخر، وبشرط أن يكون رجاله من غير رجال المرسل المجبور. وهذا مساوٍ له.

و«**المستور**» يُجبر إذا لم تكن روايته شاذة ووافقه غيره على ما رواه. أما إذا انضاف إلى جهالته وصف آخر مثل كونه يُغرب مع جهالته وإقلاله فهو «تالف»، أو أن المجهول روى خبرين ولم يتابع عليهما فهو: «تالف».

و«**المنقطع**» تعضده جوابر: «المرسل» مثلاً.

وشرط اعتضاد «المبهم» أن يكون في طبقات خير القرون المشهود لها، هذا عند بعضهم. وهو وجيه.

وحديث «سيىء الحفظ» يعتضد بمثله بشرط أن يكون راويه لم يأْخذ عنه.

وهذه تطبيقات يُعْلَمُ بها غيرها.

*** الجهة الثانية: معرفة من يدور عليه السند.**

وهذه مهمة للتحديد مهما تعددت الأَسانيد؛ لأَنه لابد في كل مروي

أَن يتحد مخرجه، أَو يتعدد، فيحصر بهذا محل المؤاخذة ـ إن كانت ـ ليجتمع متشعب الكلام ولهذا صار تحديد «مخرج الحديث» من الأَهمية بمكان.

وعليه أَفردت «الباب الخامس: في مخرج الحديث». فلينظر.

* * *

□ **السادسة : مرتبة النظر في انتفاء : «الشذوذ» .**

وبعد الفراغ من تحقيق النظر في هذه الشروط الثلاثة :

العدالة والضبط في الراوي، واتصال السند، تنظر في الشرط الرابع وهو: «أَن لا يكون شاذاً»[١٤٥] .

والشاذ على نوعين[١٤٦] :

أَحدهما : الفرد المخالف . ويأْتي ـ لأَنه لا دخل له في السند الفرد .

الثاني : الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف .

* **تنبيه** : بتقسيم الشاذ إلى قسمين انحل عندي إشكال كبير. وهو: لو قلنا بقصر «الشاذ» على المخالفة، فإن الحديث الفرد لا تتصور فيه المخالفة ، فكيف يقال في حد الصحيح :

«ولا يكون شاذاً» فيكون المراد نفي الشذوذ في الفرد، بقسمه الثاني المتقدم على ما وضحه ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ في : «الشاذ» من «علوم الحديث»[١٤٧] .

وَهُنَا اصرف نظرك عن مذهب أَبي عبد الله الحاكم من أَن «الشاذ» : ما انفرد به الثقة . وعن مذهب الخليلي من أَن «الشاذ» ما ليس له إلا إسناد واحد؛ ففي الصحيحين وغيرهما من «الأَفراد» الصحاح غير قليل .

---

(١٤٥) كما في : «نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر» : (ص/ ٢٩) .

(١٤٦) «علوم الحديث» لابن الصلاح : (ص/ ٧١) .

(١٤٧) (ص/ ٦٩ـ٧١) .

لذا فاعتمد في رسم الشاذ بنوعيه ما تقدم آنفاً .

* * *

- السابعة: مرتبة النظر في انتفاء: «العلة».

وبعد تحقيق النظر في هذه الشروط الأَربعة، تنظر في الشرط الخامس: «انتفاء العلة».

فتحقق النظر في مدى خلوه من وقوع علة خفية قادحة فيه، يتبين بها انقطاع، أَو خطأ، أَو اختلاف، أَو نحو ذلك مما يوهن الرواية، وَتُدْرَكُ به العلة.

ومعلوم أَنه ليس للجرح فيها مدخل؛ فلا يلزم من كون رجال الإسناد ثقات، أَو من رجال الصحيح ـ مثلاً ـ أَن يكون المروي به صحيحاً؛ لاحتمال أَن يكون فيه شذوذ، أَو علة، بل يتوقف أَيضاً على النظر: كيف روى عنه، وعلى أَي وجه روى عنه.

فرب سند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

ثم إذا كان قد عُرف بالسماع عنه فربما أَنه لم يسمع منه أَحاديث معينة.

فهل هذا منها أَم لا؟

وبقية النظر في «العلة» تراه في مراتب ما تعددت طرقه لِلُصُوقِهِ بِهِ.

* * *

□ **الثامنة: ثم التفتيش عما يعتري الأَسانيد من وجوه «المخالفة والاختلاف» وحينئذٍ لا تخلو الحال من أُمور:**

أ ـ إن اتفقت رواته، واستووا ظهرت سلامته؛ ولهذا ترى قولهم: «مستقيم الحديث» أَي يوافق الثقات لا يخالفهم.

ب ـ إن اختلفوا على وجه غير مؤثر فكسابقه.

ج ـ إن اختلفوا على أَي من وجوه الاختلاف والمخالفة المؤثرة تعين استظهار السبب؛ ولهذا ترى قولهم: «فلان غير مستقيم الحديث» أَي مختلف مضطرب.

ومدار التعليل في الحقيقة على بيان «الاختلاف»، وعن «المخالفة» ينشأ: الشذوذ والنكارة.

وهنا يبرز ظهور النظر في: «العلة والشذوذ» وجوداً، أَو انتفاءً، مما يتبين للعارف بهذا الشأن من جمع الطرق ومقارنتها، ومن قرائن تنضم إلى ذلك؛ ليتحرر بها وجه الاختلاف والمخالفة في: المتن والإِسناد، أَو بأَحدهما لا في محيط «العلة والشذوذ» فحسب، بل بجامع «المخالفة» و«تعذر الجمع على قواعد المحدثين» والتي تنطوي بصورها المتفرقة تحت عشرة أَنواع من أَنواع «علوم الحديث» بجامع المخالفة ولو في بعض صورها، وهي:

«الشاذ» و«المعلل» و«المنكر» و«المضطرب» و«التفرد» و«زيادة الثقة» و«المزيد في متصل الأَسانيد» و«المقلوب» و«المدرج» و«المصحف» و«المحرف».

وفيما يستطرد به علماء الاصطلاح عن «المخالفة» في مباحث:
«تقسيم الحديث وتعاريفه» و«الرواية بالمعنى» و«اختصار الحديث» و«تقديم بعضه على بعض» و«مبحث الخطأ والوهم». مما يندرج بمجموعه تحت لواء «المخالفة والاختلاف».

وهذه جميعها قد يطلق على الاختلاف «القادح» منها اسم: «العلة» على سبيل التجوز في استعمالات بعضهم بل جُلّهم، وقد بلغ التجوز أَن أَطلق البعض منهم على «المنسوخ» اسم «العلة».

ومن أَهم مَا يُنَبَّهُ عليه هنا أَن تعلم أَن مخالفة الرجل الواحد في الإسناد على ثلاثة أَنواع:

١ ـ إن كان متهماً فإنه ينسب به إلى الكذب.
٢ ـ وإن كان سيىء الحفظ نُسب به إلى الاضطراب.
٣ ـ وإن كان ممن قوي حفظه وكثر حديثه أَو كان المختلف عليه من الشيوخ واسعي الرواية، كالزهري وشعبة فيحتمل مثل ذلك منه؛ إذ ليست العصمة شرطاً في ثقة الراوي بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأَحاديث في سعة مروياته، كان أَرفع له وأَكمل لرتبته، وأَدل على اعتنائه بعلم الأَثر، فتفرد الثقة صحيح، وإن غلط وخالف فمخالفته مردودة وسائر روايته تقبل على الصواب، أَمَّا إن تفرد الصدوق فمن دونه فيعد منكراً.

وأَما الاختلاف على الراوي فاعلم أَن من أَهم شروط القدح في الاختلاف على الراوي هو: أَن يكون المختلفون على الراوي من

الحفاظ أَهل الضبط والإتقان، فإذا اختلفوا ووصفهم كذلك، كانت العهدة عليه فتقدح بروايته ويعلل بها الحديث، أَما إن كان الذين اختلفوا على الراوي من سَيِّئي الحفظ ونحوهم فلا يضره شيئاً والعهدة على الرواة عنه ولهذا صار من التعديل أَن لا يختلف الحفاظ على الراوي الثقة الحافظ. قال ابن مهدي ـ رحمه الله تعالى: «أَربعة بالكوفة لا يُختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو مخطيء، ليس هم، منهم: أَبو الحصين الأسدي» وقال أَيضاً: «لا نرى حافظاً يختلف على أَبي الحصين»[١٤٨].

وعليه: فالنظر فيما يعرض لك من اختلاف في المتن أَو الإسناد، أَو بهما، بغض النظر عن القبول أَو الرد، وفيما ليس بسنده مجروح لا ينجبر، هي في جهتين:

الجهة الأُولى: اختلاف في السند.

الجهة الثانية: اختلاف في المتن.

* * *

(١٤٨) «السير»: (٥/ ٤١٣).

● الأُولى : المخالفة السندية :

هي من وجوه منها :

١ ـ مخالفة الثقة لمن هو أَوْلىٰ منه وأَرجح .

إِنْ تَفَرَّدَ «الثقة» بحديث فلا يضر تفرده، بل هو فرد من الأَفراد الصحاح أَو الحسان. كما تقدم. إِذ ليس من شرط الثقة أَن يتابع في كل ما يقول، بل من شرطه أَلا ينفرد بالمناكير عن المشاهير، ويكثر منه ذلك.

وإِن كان هذا «الثقة» من التابعين فمن بعدهم، ممن يكون حديثه حسناً، أَو صحيحاً، قد جاء في روايته «بزيادة» في السند، أَو المتن، بحيث لا يمكن الجمع بينهما مع اتحاد المروي عنه، وقد انفرد بها مخالفاً لما رواه من هو أَولى منه وأَرجح، كمخالفته لمن هو أَوثق منه، أَو أَحفظ منه، أَو خالف الثقةُ جماعةَ الثقات الرواة له وإِن كانوا دونه في الحفظ، فهذا هو: «الشاذ».

وهو معنىٰ ما نراه من قول كثير من الأَئمة في كثير من الرواة: «يحدث بما يخالف الثقات» أَو «يحدث بما لا يتابعه عليه الثقات» أَو «ينفرد عن الثقات بِمَا لاَ يُتَابَع عليه» أَو «يُخطىء ويُخالِف».

وهو مردود والمقابل له في اصطلاحهم: «المحفوظ»؛ لرجحانه على رواية الثقة المخالف له.

٢ ـ مخالفة الضعيف للثقة.

وإِن تفرد من وصف بالنكارة في حديثه، مثل:

المجهول، ومنه المستور، ومثل بعض من فيه بدعة، ومن فيه فرط غفلة في السماع، وفرط غلط في الإسماع، وبعض من ضُعِّف في بعض حديثه دون بعض، فحديثه: «منكر» وهو من قسم: «المردود».

وسببه في الأَوَّلَيْن من جهة غمز في العدالة، وفي الذي بعده من جهة الحفظ والضبط.

فإن خولف أَحد هؤلاء ـ مع الضعف ـ فهو أَحد قسمي «المنكر» على رأْي الأَكثر.

«وعلامته: عرض رواية من كان كذلك على رواية غيره ـ عن أُولئك المشايخ ـ من أَهل الحفظ والرضىٰ، فإن خالفت روايته روايتهم، أَو لم تكد توافقها نُظر:

فإن كان الأَغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله».

أَي فحديثه منكر لا يعتبر به فلا ينجبر.

وإن لم يكن الغالب على حديثه كذلك كان من قسم القابل للانجبار.

وهنا قد يرد تساؤل: لماذا ذُكر «شرط نفي الشذوذ» في حد «الحديث المقبول» ولم يذكر «نفي النكارة».

وجوابه: لأَن المنكر أَشد ضعفاً من الشاذ، فإذا أُخرج الشاذ من حد المقبول كان إخراج المنكر من باب أَوْلَىٰ.

أَو لأَن المنكر والشاذ سيان، كما عند بعضهم. أَو لأَن المنكرَ خرج بالشرطين السابقين في حَدِّ الصحيح: العدالة، والضبط والله أَعلم.

٣ـ **المخالفة بالتقديم أَو التأْخير، أَو الزيادة أَو النقص، أَو الإبدال في متن أَو سند، وهو: «المضطرب».**

والمخالفة فيه على نوعين:

١ـ مخالفة لا تضر حيث يمكن الجمع أَو الترجيح.

٢ـ ومخالفة من قسم الضعيف فلا يحتج به؛ لما يدل عليه الاضطراب من غلبة الغلط على الراوي في ضبطه وإتقانه؛ إذ تستوي الروايات فيتعذر الجمع أَو الترجيح بحفظ راو وضبطه على آخر، ونحوه من وجوه الترجيح.

ومن أَنواع المخالفة فيه:

أ ـ أَن يروي الحديث قوم ـ مثلاً ـ عن رجل، عن تابعي عن صحابي، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل، عن تابعي آخر، عن الصحابي بعينه.

ب ـ زيادة رجل في أَحد الإسنادين.

فتنظر: إن كان السند كيفما دار على ثقة قُبلا، وإلا فتنظر في التراجيح، فإن ترجح أَحدهما فاطْرح الآخر، وإلاَّ كان الحديث مضطرباً لا يحتج به.

ج ـ الاختلاف في اسم الراوي ونسبه.

فهذا إن تردد بين ثقتين فلا يضر، أَما إن كان بين متفقين في

الاسم أَحدهما ضعيف والآخر ثقة، أَو أَحدهما يستلزم الاتصال، والآخر يستلزم الإرسال، ولا مرجح فهو ضعيف لاضطرابه.

٤ ـ **المخالفة و «المعَلَّل».**

ومن مفرداتها:

أ ـ التعارض بين الوصل والإرسال.

ب ـ التعارض بين الوقف والرفع.

ج ـ التعارض بين الاتصال والانقطاع.

فمنهم من حكم بالزيادة في هذه الثلاثة إذا كانت من ثقة ولهذا أَدخلها في نوع: «زيادة الثقات».

ومنهم من أَدخلها في «المعلل» فيُعِلُّ المرفوع بالموقوف، والموصول بالمرسل، والمتصل بالمنقطع.

وبعضهم في: «المضطرب» بل أَدخلها ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ في: «المعضل» واستغربه الناس عليه.

والذي عليه عمل المحققين إدخالهما في «المعلل» من وجه وفي «المضطرب» من وجه.

والحكم لأَحد المتعارضين هو بموجب المرجحات فلا يحكم لأَحدهما على الآخر بحكم مطلق.

وقد يؤدي النظر إلى صحة الحديث ـ مثلاً ـ مسنداً ومرسلاً، كأَن يكون الذين يُسندون الحديث جماعة والذين يُرسلونه

جماعة، وظاهر الجميع السلامة، فيحكم بصحة الحديث مسنداً ومرسلاً، ولا منافاة لأَن الراوي قد ينشط أَحياناً فَيُسْنده، ولا ينشط تارة فيرسله.

وقد اشترط لورود التعارض شرطان:

الأَول: اتحاد المخرج للمتن بسند واحد فيأْتي الراوي بهما في سند واحد أما إذا كان له إسنادان فَلاَ؛ لأَنه لا تعارض لاختلاف المخرج فلا يضعف أَحدهما بالآخر بل الحكم لمن معه الزيادة إذا كان أَوثق وأَحفظ. وهذا هو الشرط الثاني.

وبقي من الاختلاف في «السند» من نوع: «المعلل»:

د - عنعنة المدلس في طريق، وتحديثه بالسماع في أُخرى.

فالعلة هنا غير قادحة ما لم يحصل صارف للقبول.

هـ - إبدال راو ثقة براوٍ ثقة. وهو أَيضاً من «المقلوب».

والعلة هنا قادحة في السند.

و - إبدال راو ضعيف براوٍ ثقة. وهو أَيضاً من «المقلوب» والعلة هنا قادحة في السند والمتن معاً.

ز - أَن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته.

ح - الاختلاف على رجل في تسمية شيخه، أَو تجهيله.

ط - أَن تكون هناك طريق معروفة، فيروي أَحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع الوهم بناء على الجادة فيروى بتلك الطريق

المعروفة. وهذا وهم.

المخالفة بإبدال من يُعرف برواية بغيره، أَو بتقديم أَو بتأْخير.

٥ ـ **المخالفة بقلب الحديث سنداً أَو متناً، أَو بهما.**

وهذا يُعرف نوعه باسم: «المقلوب» وهو معلوم. وقال البلقيني ـ رحمه الله تعالى ـ: ينبغي تسميته باسم: «المعكوس» ولكن لم يرتضه تلميذه ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ كما في: «الفتح»: (٢/١٤٦).

والمخالفة فيهما من باب الخطأ المردود إلى الصواب فيرد إليه ويقبل.

٦ ـ **المخالفة بالإدراج.** وأَحكام «المدرج» معلومة. وَيُبين بفصل المدرج من الأَصل وتوضيحه، وليس في الإدراج قدح. والله أَعلم.

* * *

● **الثانية : المخالفة في «المتن».**

ثم التفتيش عَمَّا يعتري «المتن» من مخالفة واختلاف في أَلفاظ الرواة، ومجيئها على أَوجه مختلفة من راو واحد فأَكثر. ومدى تأْثير هذه المخالفة من عدمه، وهي على أَقسام:

أ ـ اختلاف أَلفاظ الرواة إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد.

فهذا من نوع: «المعلل». وهو غير قادح، لأَنه لا يختلف به المعنى.

ب ـ اختلاف متنه برواية راوٍ له بمعنى يظنه معنى الحديث والحديث غير ذلك.

فهذه من نوع: «المعلل» وهي قادحة في المتن والسند جميعاً.

ج ـ وقد تقع العلة قادحة في «المتن فقط» باختلاف أَلفاظ الرواة فيه.

كحديث أَنس في استفتاح القراءة في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم. ويدخل هذا أَيضاً في: «المضطرب».

والحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ يحرر قاعدة الاختلاف في المتن ويضرب لها الأَمثلة في: «النكت»: (٢/ ٧٩٠ ـ ٨١٠) فليرجع إليه فإِنَّه مهم، ونحوه في: «الأَنوار الكاشفة» للمعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ: (ص/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

د ـ المخالفة بتقديم لفظ على آخر.

هـ ـ المخالفة بقلب حديث مكان حديث.

و ـ المخالفة بقلب أَلفاظ بعض المتن.

ز ـ المخالفة بقلب الإسناد والمتن معاً.

وهذه الأَربعة كلها من نوع: «المقلوب».

فالمخالفة فيها من باب الخطأ فتطرح ويقوم الحديث على لفظه المقبول.

ح ـ المخالفة بالإدراج. وهو معلوم.

ومضى في «الاختلاف في السند» بعض أَحوال «الاختلاف في المتن».

* **أَقسام المخالفة بالزيادة.**

ثم إن تَفَرُّدَ «الثقة» مِمَّن دون الصحابي بـ «الزيادة» في روايته كتفرده في الحديث من أَصله من حيث القبول.

وصورتها: أَن يروي جماعة حديثاً واحداً بإِسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة، فالنظر في هذه «المخالفة» من حيث المنافاة وعدمها على ثلاثة أَقسام:

أ ـ زيادة منافية لما رواه الثقات. وحكم هذه الرَّد، كما تقدم في: الشاذ، والمنكر إن كانت من غير ثقة.

ب ـ زيادة ليس فيها منافاة، فحكمها القبول.

ج ـ زيادة بين المنزلتين، مثل زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث، وهي زيادة توجب: تقييد مطلق، أَو تخصيص عموم، أَو زيادة صفة، فهذه يحكم عليها بما يليق بها من القبول أَو حسبما يترجح بالقرائن.

* هذا: ما لم يتحد مخرج الحديث فإن اتحد مخرجه غُلِّطَ راوي الزيادة مثل زيادة محمد بن قدامة لفظ: «بيمينه» في حديث ابن عمرو - رضي الله عنهما - «كان - ﷺ - يعقد التسبيح بيده». فإن هذا الحديث فرد من الأَفراد رواه عن النبي - ﷺ - ابن عمرو، وعنه تفرد به السائب بن زيد، وعن السائب تفرد به ابنه عطاء، وعن عطاء اشتهر عن جماعة نحو العشرة من جبال الحفظ والرواية منهم: شعبة، والثوري، وحماد بن زيد، وأَبو خيثمة، وابن علية، والأَعمش، ليس فيهم واحد يقول «بيمينه» وعن الأَعمش رواه عثام بن علي منفرداً به عنه وعن عثام رواه جماعة منهم: ابنه علي؛ والصنعاني، والذراع، والعجلي، وابن ميسرة، كلهم على الإطلاق. وانفرد من بينهم: محمد بن قدامة عن عثام به بلفظ: «بيمينه» نظرنا:

فإذا الحديث اتحد مخرجه، وإذا الأَعمش وأَقرانه كلهم على الإطلاق وإذا بعثام الذي ينفرد عن الأَعمش بروايته يرويه عنه جماعة كلهم على الإطلاق وفيهم ابنه علي بن عثام، وانفرد: محمد بن قدامة من بين هذه الجموع بلفظ بيمينه، فهذا شذوذ منه بمخالفته الثقات الأَثبات مع اتحاد المخرج ومع ضمائم أُخرى سنداً ومتناً حررتها برسالة مستقلة عن بعض الفهوم المستجدة في أَحكام الصلاة العملية.

ومثلها في «الشذوذ» لفظة «يحركها» في حديث وائل بن حجر - رضي الله عنه - في صفة صلاة النبي - ﷺ - وفيه: «وعقد ثنتين من أَصابعه وَحَلَّق حلقة، ثم رفع إِصبعه، فرأَيته يحركها يدعو بها». رواه أَحمد:

(٣١٨/٤) وابن خزيمة: (٧١٤) وغيرهما.

وبتتبع أَسانيده نرى أنه عن عاصم به انتشر، فرواه عنه: السفيانان، وشعبة، وزهير بن معاوية، وبشر بن المفَضَّل، وعبد الواحد بن زياد، وخالد الواسطي، وقيس بن الربيع، وغيرهم، كلهم لا يذكرون هذه اللفظة «يحركها»، وانفرد من بينهم: زائدة بن قدامة الثقفي أَبو الصلت الكوفي - رحم الله الجميع - بهذه اللفظة وهو: «ثقة ثبت صاحب سنة» لكن أَقرانه وهم من علمت أَطبقوا على عدم ذكرها، وفيهم شعبة والسفيانان، فتفرد زائدة بهذه اللفظة وهم، ولعله ممن فوقه. هذا بضميمة الأَحاديث الأُخرى في «صحيح مسلم» - رحمه الله تعالى - وغيره، التي فيها الإِشارة بالسبابة في التشهدين دون «التحريك»، فتحرر بهذا شذوذ لفظة «التحريك». والله أَعلم.

* وما لم يصرح الباقون بنفي ما زاده هذا الراوي، فإِنَّه يُغَلَّط بها وتسقط.

* ويشترط أَيضاً أَن تكون الزيادة من «ثقة» فإِن كانت من ضعيف، فهي إِما مطروحة بمرة أَو تندرج تحت المخالفة في القسم قبله: «المنكر».

* وما لم يتعدد المجلس الذي نقل فيه الحديث، فإِن تعدد قبلت الزيادة. بشروط القبول للحديث الأَصل.

* وما لم يتعدد رواة الزيادة مع اتحاد المجلس، فحينئذٍ، تقبل الزيادة وقيل ينظر المخرج بالرجحان وهو الأَرجح.

* وإن كان الاختلاف بين راويين واحد يزيد هذه اللفظة وآخر ينقصها، قدم أَشهرهما بالحفظ والضبط عند التعارض.

* * *

□ **تاسعاً : مرتبة البت في رواية المخالف .**

بعد مرحلة البت في أَحوال الرواة، إِذا وُجد شيء من «المخالفة» و«التفرد» في مراحل التفتيش هذه نظر للفصل فيها من خلال : «معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إِمَّا في الإِسناد، وإِما في الوصل والإِرسال، وإِما في الوقف والرفع، ونحو ذلك .

وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإِتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق عِلل الحديث» .

ومن معايير البت : معرفة أَلفاظ الجرح والتعديل، وتنزيلها منزلتها حسب الاصطلاح الخاص أَو العام .

ومعرفة التفاوت في الضبط والإِتقان ويعرف ضبط الراوي : بأَن تكون روايته غالباً كما رَوَى الثقات لا تخالفهم إِلاَّ نَادِراً .

ومثل : طول الصحبة، ونحوها من المرجحات من غير باب الرواية :

اتصال العمل . وموافقة شاهد صحيح، أَو ظاهر القرآن، وهكذا مما يعرف في مباحث : «التعارض والترجيح» .

هذه مجمل مراتب النظر المهمة، فيما ورد بطريق فرد، أَو تَعَدَّدَتْ طُرُقُه، وبين ذلك فروع ودقائق يعرفها من هذا الفَنّ الشريف صنعته، وفي الأُصول المرسومة في هذا : «التأْصيل» دلالة عليها .

ومن أَهمها معرفة : أَسباب الطعن، وأَنواع السقط وتشخصيها، ومعرفة الجوابر، ومعرفة المخالفة ومَوْقِفُ المخَرِّجِ منها كما تقدم . والله أَعلم بأَحكامه .

□ **عاشراً : مراتب النظر في المرتبة والحكم على الحديث :**

الحكم على الحديث باعتبار وصوله إلينا، وباعتبار نِسْبَتِهِ، وباعتبار وقوعه، وباعتبار التعارض من عدمه، وباعتبار ما يليق به قَبُولاً أَو رَدّاً بأَنه :

«صحيح»، أَو «حسن»، أَو «ضعيف» : هو المقصود من هذا العمل عند المحدثين المحتسبين من أَبناء الآخرة، وحجتهم وسائر العلماء عند المذاكرة والمناظرة، إما للعمل به، وَإِمَّا للنظر فيه هل جاء ما يقويه ويجبره، وإما للمعرفة والبيان من أَنه لا يحتج به .

لذا فإذا بلغ «المتأَهل» الجهد، وبلغ الوسع في التفتيش عن الحديث سنداً ومتناً، واستكمل التصور والتحقيق فيهما، أَصْدَرَ عَبْرَ مَوَازين التخريج وأُصوله، النتيجة الحكمية المقصودة من مباشرة عمل التخريج، وهي : «**الحكم على الحديث بموجب هذه الاعتبارات**» .

والنظر في ذلك على مراتب، تُستخلص من نتائج الفحص والتشخيص في الخطوات السابقة، ومراتب النظر هنا كالآتي :

١ ـ مرتبة النظر فيه باعتبار «وصوله إلينا» فَمِنْ أَيِّها يَكُون .

فإن ما أَوصل إليه السند، وهو «المتن» باعتبار: «وصوله إلينا» أَي باعتبار «تعدد طرقه» ويقال «أَسانيده» ينقسم إلى قسمين :

إمَّا أَن تكون طرقه غير محصورة، فيقع من رواية عدد كثير أَحالت العادة تواطؤهم على الكذب، ورووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم الحس، وانضاف لذلك : مصاحبةَ الخبر

إفادةُ العلم لسامعه، فهذا هو: «المتواتر».

وليس مقصوداً بالبحث؛ إذ ليس من مباحث الإسناد؛ لأَنه واجب القبول قطعاً بدون توقف[149].

وإمَّا أَن تكون طرقه محصورة، فهذا باعتبار وصوله إلينا: «آحاد».

وأَنواعه أَربعة على قسمين:

*** القسم الأَول: مُتعدد الطرق.**

وأَنواعه ثلاثة:

١ ـ **«المشهور»**: وهو ما كانت له ثلاثة طرق فصاعداً، أَي بأَن يرويه ثلاثة فأَكثر في كل طبقات إسناده من غير أَن ينتهي إلى شرط التواتر.

---

(١٤٩) **ههنا فوائد:**

الأولى: مستند التواتر هو الأمر المحسوس لا الإشاعة التي لا يُدرى من بدأ بها. «فتح الباري»: (١/ ١٨٦).

الثانية: لا يُعرف حديث وُصف بالتواتر إلا وأصله في «الصحيحين» أَو أحدهما. «النكت»: (١/ ٣٦٣). لكن متعقب بحديث: «نضر الله امرؤاً سمع . . .» فليس في أحدهما.

وعليه فاتَّئد في الحكم بالتواتر فيما ليس له أصل في «الصحيحين». وكم رأينا للمبتدعة من مسالك فَجَّة في دعوى التواتر.

الثالثة: الأحاديث الموصوفة بالتواتر فبلغ نحو: «٣٠٠» حديث كما في: «نظم المتناثر» للكتاني ومن قال لا يوجد له مثال إلا في حديث: «من كذب عليَّ متعمداً . . .» فهو مردود. «فتح الباري»: (١/ ٢٠٣).

الرابعة: أول من أَلَّف في طرق حديث: «من كذب عليَّ متعمداً . . .» هو: علي ابن المديني، وتبعه: يعقوب بن شيبة ـ رحمهم الله تعالى ـ. «فتح الباري»: (١/ ٢٠٣). ثم الطبراني ـ رحمه الله تعالى ـ.

٢ ـ «**المستفيض**» قيل: هو لقب للمشهور، وقيل: هو ما بين المشهور والمتواتر.

٣ ـ «**العزيز**» وهو ما كان له طريقان. أي: لا يرويه أَقل من اثنين عن اثنين في كل طبقات إِسناده.

وهذه قد يَتَّحِدُ المَخْرَج فيها، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ ويتباين.

* **القسم الثاني: ما ليس له إِلاَّ طريق واحد.**

وهو نوع واحد: «الغريب» ويقال: «الفرد» وعند من غاير بينهما يكون هذا القسم نوعين: الغريب، والفرد.

وسواء كانت الغرابة والتفرد في جميع السند أَو في واحدة من طبقاته، أَو عن أَهل بلد.

وهذا هو الذي يقال فيه دائماً: اتحد مخرجه. ضاق مخرجه.

* **تنبيه**: قد يجتمع في سند حديث واحد، أَكثر من نوع.

فيوصف السند الواحد بالتواتر ـ مثلاً ـ في بعض طبقات إِسناده، كأَول حديث في «صحيح البخاري»: «إِنما الأَعمال بالنيات» فهو متواتر عن الطبقة الرابعة من سنده، فَرْدٌ في الرابعة فما فوق إِلى الصحابي.

وَآخِرُ حديث فيه، وهو حديث أَبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «كلمتان خفيفتان في اللسان . . .»، فإِنه فَرْدٌ في الرابعة فما فوق إِلى الصحابي.

وقد اجتمع في حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «أُمرت أَن أُقاتل الناس حتى . . .» ثلاثة منها فهو: عزيز. فرد. غريب[١٥٠].

---

(١٥٠) «فتح الباري»: (١/ ٧٥ـ٧٦).

وحديث: «أَن النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ دخل مكة وعلى رأْسه المغفر» لَمْ يُرْوَ صحيحاً إلا من طريق مالك عن الزهري كما حرره الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في: «النكت»[١٥١].

٢ ـ مرتبة النظر باعتبار «نِسْبَتِهِ».

ويستخلص الناظر من مراحل البحث السابقة في الحديث من أَي أَنواع علوم الحديث هو باعتبار: «نِسْبَتِهِ» ويقال: «باعتبار من يُضَاف إليه» أَو: «باعتبار إضافته إلى من صَدَرَ منه».

وهي:

المرفوع. ومنه: الحديث القدسي، ويقال: الإلٰهي، ويقال: الرَّبَّاني.

الموقوف.

المقطوع.

٣ ـ النظر فيها حكماً باعتبار: «وقوعه».

ثم هذا الصدور باعتبار وقوعه ثلاثة أَنواع:

قول.

فعل.

تقرير.

٤ ـ النظر باعتبار «القبول».

ثم إن هذا «الآحاد» له أَنواع أَربعة باعتبار مرتبته الحكمية قبولاً، هي:

(١٥١) (٢/ ٦٥٤ـ٦٦٩).

صحيح لذاته.

صحيح لغيره.

حسن لذاته.

حسن لغيره.

أَو سِتَّةٌ بزيادة: المحفوظ مقابل: الشاذ، والمعروف مقابل: المنكر.

٥ ـ النظر فيه من حيث التعارض وعدمه.

ثم هذا «المقبول» من حيث التعارض وعدمه، ويقال: من حيث العمل به، وعدم العمل به، على نوعين:

معمول به، وهو: «المحكم».

غير معمول به، وهو: «المنسوخ»، و«مختلف الحديث». أَي: إلا بعد النظر في: الجمع، فالنسخ، فالترجيح، فالتوقف.

٦ ـ النظر في مرتبته الحكمية باعتبار الرَّد.

ثم هذا «الآحاد» له باعتبار «الرَّدِّ» أَنواع من علوم الحديث على قسمين:

أ ـ باعتبار «الطعن» في الراوي أَو المتن:

الموضوع. الواهي. المتروك. المنكر. الشاذ. المعَل. المضطرب. الضعيف. المضعف. المطروح. المدرج. المقلوب. المُصَحَّف. المحرَّف.

ومنه باعتبار الطعن بالمخالفة:

المنكر. الشاذ. المعَل. المضطرب. زيادة الثقة. المقلوب. المدرج. المزيد في متصل الأَسانيد. المصحَّف. المحرَّف.

ب ـ باعتبار الانقطاع، وهو السقط الجلي أَو الخفي.

فأَنواع السقط الجلي: المعلق. المرسل. المنقطع. المعضل.

وأَنواع السقط الخفي: المدلَّس. المرسل الخفي.

٧ـ النظر في الجوابر.

فإن الحديث «الصحيح لذاته» يتأَكد بالمتابعات والشواهد وقد تبلغ به حد الشهرة، أَو الاستفاضة، وعليه عمل الشيخين. و«الحسن» بقسميه يَتَرَقَّى إلى «الصحيح لغيره» و«الضعيف» يَتَرَقَّى إلى: «الحسن لغيره». لكن «الضعيف» من حيث هو من قسم المردود ينقسم باعتبار قابليته للجابر من متابع، أَو شاهد، أَو بهما، من عدمها ـ إلى قسمين:

ما ينجبر، وما لا ينجبر. وهي مبينة مفصلة في «مرتبة النظر في الراوي» كما تقدم.

٨ـ خلاصة الحكم.

وهي بما يتحرر للناظر عن الحديث باعتبار وصوله إلينا وباعتبار نِسْبَتِهِ، وباعتبار وقوعه، وباعتبار ما يليق به قبولاً أَو ردّاً.

فإن كان على صورة الانفراد، فإنه في حيِّز «المقبول» لا يخلو من مرتبتين هو في كل منهما: أَصل بنفسه:

١ ـ **صحيح لذاته**: وهو ما رواه عدل تام الضبط عن مثله إلى منتهاه إلى الصحابي إلى رسول الله ـ ﷺ ـ غير شاذ ولا معلل.

٢ ـ **حسن لذاته**: وهو حديث من كان كذلك، لكن خفيف الضبط.

وإن كان على «صورة الانفراد» في حيز «المردود» فهو لا يخلو من مرتبتين:

١ ـ **ما لا ينجبر فلا يصلح للاعتبار بحال**. فهذا لا يعتد به وإن عثر له بعد على متابع أو شاهد وهو:

الضعيف عدالة. المتروك. الواهي. الموضوع.

٢ ـ **ما ينجبر**. فهذا يصلح للاعتبار، لكنه يقصر عن درجة القبول حتى يوجد له عاضد: متابع، أو شاهد، أو بهما.

وإن كان الحديث بصورته المجتمعة من طريقين فأكثر. فإن كان في حيِّز «المقبول» فلا يخلو أن يكون أصلاً في نفسه وهو «الصحيح لذاته» فالمتابعات والشواهد تؤكده، أو «حسناً لذاته» فالمتابعات والشواهد ترقيه إلى: «الصحيح لغيره» بالصورة المجتمعة.

أو يكون قبوله بالصورة المجتمعة، ومنشأ السند الضعف القابل للانجبار فيرتقي إلى: «الحسن لغيره» وهذا قد يرتقي إلى «الصحيح لغيره» وماعدا ذلك من الضعف الذي لا يقبل الانجبار فهو مردود بصورته المجتمعة كالمنفرد، وقد لا تزيده كثرة الطرق إلا وهناً، ومنه ما تكسبه كثرة الطرق نوع قوة.

● **ومن سندات الإصدار**: الوقوف على كلمة العلماء الحكمية على هذا الحديث، وتنزيلها على ضوء ما يتحقق له من أسباب القبول أو الرد.

لاسيما والحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ قد قرر في رسالته:

«التنقيح» أَن الحديث الصحيح لذاته، قد فَرَغَ منه العلماء فلا يوجد حديث صحيح لذاته إلا وقد بُيِّن الحكم له بذلك.

لكن قد تخفى العلة على من حكم بالقبول في حديث: صحيح لذاته، أَو لغيره، أَو حسن لذاته، أَو لغيره، أَو لا يرى العلة قادحة، أَو عكس ذلك؛ بأَن يُعلل الرد بما ليس بعلة . . . فبالتنزيل على موازين النقد، إما أَن ينحط الحكم بالصحة إلى الضعف، أَو يرتقي من الضعف إلى القبول.

● **تقييد إصدار الحكم:**

وعلى أَي حال فعلى المخرج تقييد إصدار الحكم فيقول:

«ضعيف بهذا السند» ولا يطلق الضعف بقوله: «ضعيف» إلا إن وجد تضعيف «المتن» من إمام مطلع. أَو بلغ المتأَهل الجهد وبذل الوسع في التفتيش.

نعم في حال عدم التلازم بين السند والمتن، تَصُبُّ الحكم على الإسناد، فتقول ـ مثلاً ـ «إسناد صحيح»؛ لأَنه قد يصح الإسناد ولا يصح الحديث لشذوذ أَو علة.

وقد يحصل العكس فيصح المتن بطرق أُخرى ـ دون الطريق الذي بين يديك.

وبعد: فهذه مراتب مهمة لمن يباشر التخريج يُستدل بها على غيرها، ومن خلال العمل يبدو أَحياناً ما هو أَهم منها، وفوق ذلك أَن لا يغيب عن البال: أَن التصور المنتشر اليوم من أَنَّ المتأَهل هو مَنْ حَوَى

المطبوع من كتب السنة، وفهارسها، والمعاجم الدالة على مواضع الحديث منها، فاستطاع جمع المعلومات مع إفلاسه من ملكة التخريج، ونفس المحدثين، وَشَوْب النية بما هنالك . . ؟ هو تصور مغلوط، وتعب من غير أَرب، يكدر الصفو، ويجلب الكدر، وأرى أَنه إلى التأُّثم أَقرب.

نعم يصدق علينا قول أَبي ذؤيب :

والعين بعدهم كأن حِداقها

سُملت بشوك فهي عُوْرٌ تَدْمَعُ

والحاصل: أَن هذا الفن لا يجوز أَن يمارسه إِلا أَهله المتمرسون فيه، الملازمون للاشتغال به، والفقاهة فيه، حتى حصلت لهم؛ لكثرة محاولة أَلفاظ النبي ـ ﷺ ـ ملكة وهيئة نفسانية، يميزون بها الصحيح من العليل، والمستقيم من السقيم. والله يَتَولَّى الجميع بتوفيقه بمنِّه وكرمه. آمين.

❑ ❑ ❑

* انتهى الجزء الأول :

في «آداب التخريج»

المقدمات . المبادىء . الحدود . التقاسيم

* ويليه :

موضوع الكتاب الأهم في جزئين فيهما :

أصول التخريج . وقواعد الجرح والتعديل

مفاتيح الكتاب

فهرس الآيات

□ □ □

فهرس الأحاديث

□ □ □

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
ابن الملقن .	١٥٩
ابن مندة .	٥٩، ٦٢
ابن منظور .	١٤٩
ابن مهدي .	١٩٣
ابن ميسرة .	٢٠٢
ابن ناصر السلامي .	٦٢
أبو بكر البرقاني .	١١٢
أبو بكر الجعابي .	٦١
أبو جعفر بن الوزير .	٦١
أبو حاتم الرازي .	٦٨
أبو الحصين الأسدي .	١٩٣
أبو حنيفة .	١٢١
أبو خيثمة .	٢٠٢
أبو ذر الهروي .	١٢٩
أبو ذؤيب .	٢١٤
أبو طاهر السلفي .	١١٩
أبو عاصم .	١٣٤
أبو العالية .	١٣٤
أبو عمرو بن العلاء .	١٢

العلم	الصفحة
الأنصاري .	٨٤، ٨٥
الباجي .	٥٤
البخاري .	٩، ٥٢، ٧٣، ٧٩، ١٢١، ١٢٧، ١٣٤، ١٣٩، ١٧٥
البدر العيني .	٤٣
البربهاري .	٧٦
البرقاني .	٥٩
البزار .	١١٢
بشر بن المفضل .	٢٠٣
بكر بن عبد الله المزني .	٢٧
البلقيني .	١٩٩
البيهقي .	٧٤، ١٠٦، ١٣١
الجارودي الهروي .	٥٧، ٥٨
جعفر بن أحمد بن الحسين السراج .	٥٧
الجويني .	٧٤
الحاكم .	١٠٦، ١٠٨، ١٢٩، ١٨٨
الحسن بن سفيان الشيباني .	١٢١
الحسن بن يوسف .	١١٢
الحسين بن محمد بن ماسرجس .	١١١
حماد بن زيد .	٢٠٢

العلم	الصفحة
صبحي البدري السامرائي .	٩٢
صديق حسن . .	١٤١
الضياء المقدسي .	٥٦
الطبراني .	١٠٩، ١١٤
الطيالسي .	١٠٨
عامر بن شراحيل الشعبي .	١٣٣، ١٣٤
عاصم .	٢٠٣
عبد الحق الهاشمي الهندي .	١١١
عبد الحق الإشبيلي .	١٠١
عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي .	١٢٥
عبد الرحمن بن مهدي .	٩
عبد الرحمن بن يحيى .	٢٧
عبد العزيز بن مروان .	١٢٥
عبد الغني بن أحمد بن مزهر التميمي .	٩٠
عبد الغني بن سعيد الأزدي .	١٢٠
عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري .	١٢١
عَبدٍ الكِسّي .	١١٢
عبد الله بن عمر .	٢٠٨

العلم	الصفحة

العلم	الصفحة
محمد بن إسحاق .	٩٧
محمد بن حبيب البغدادي .	١٢٠
محمد بن الحسن .	٧٤
محمد بن الحسن الأزدي .	١٢٠
محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني .	١١٩
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب .	١٢٦
محمد بن عبد الرحمن السخاوي .	٢٧ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٧٩ ، ٨٤، ٨٥، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٤٠ ، ١٥٧
محمد بن عبد الله بن العربي .	١٥٣
محمد بن قدامة .	٢٠٢
محمد بن محمود البغدادي .	٦١
محمد بن محمود بن النجار البغدادي .	٥٥
محمد بن يحيى الذهلي .	١١٥
محمد عجاج الخطيب .	٩١
محمد فؤاد عبد الباقي .	١٣٩
محمد نجيب المطيعي .	٩٢
محمود الطحان .	٨٩
المزي .	١٢٣

□ □ □

فهرس الكتب

الكتاب	الصفحة
«التلخيص الحبير» .	٥٥، ١٥٩
«توحيد الأسماء والصفات» .	١٣١
«تيسير الوصول إلى جامع الأصول» .	١٣٠
«جامع الأصول من أحاديث الرسول» .	١٣٠، ١٥٧
«جامع بيان العلم وفضله» .	٧٦
«الجامع الصغير» .	١٣٩، ١٥٨
«جامع الترمذي» .	١٢٨، ١٣٢، ١٥١، ١٥٦
«جامع مسانيد أبي حنيفة» .	١٥١
«الجمع بين الصحيحين» .	١٣٨
«الجمع بين الكتب الستة» .	١٣٨
«جمع الجوامع» .	١٥٧
«جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» .	١٣٠
«الجوهر والدرر» .	٧٩
«حلية الأولياء» .	٧٦
«حصول التفريج بأصول العزو والتخريج» .	٨٨
«خلاصة البدر المنير» .	١٥٩
«الدر المنتخب» .	٧٨
«الدرر الكامنة» .	٧٨
«ذيل طبقات الحنابلة» .	٦٢

❑ ❑ ❑

فهرس الشعر

فهرس الأماكن

فهرس الفوائد

الفائدة	الصفحة
فوائد في ترجمة الذهبي .	٢٤
قصة ابن رجب مع العراقي .	٢٥
فوائد في ترجمة ابن حجر .	٢٦
تسمية بعض الكتب التي لم تكمل وهي قليل من كثير .	٢٦
آخر الحفاظ	٢٧
فوائد في التأليف .	٣٢
تسمية مؤلفات في : المبادىء العشرة .	٣٧
تخريج نظم المبادىء العشرة .	٣٧
العدالة ليست شرطاً في رواية العربية .	٤٥
قاعدة في التعاريف .	٥٣
من عثرات اللسان .	٦١
أغرب مجلس في الإملاء .	٦٣
تاريخ انقطاع مجالس الإملاء .	٦٣
التطريق .	٦٩
قصة مهاجر أم قيس ليست سبباً لحديث : إنما الأعمال .	٧٣
قصة صبيين رضعا من شاة واحدة .	٧٣
فتوى مالك لأمة العزيز .	٧٣
قتل الثلث للثلثين لا يصح عن مالك .	٧٤
كذب الرحلة المنسوبة للشافعي .	٧٤

الفائدة	الصفحة

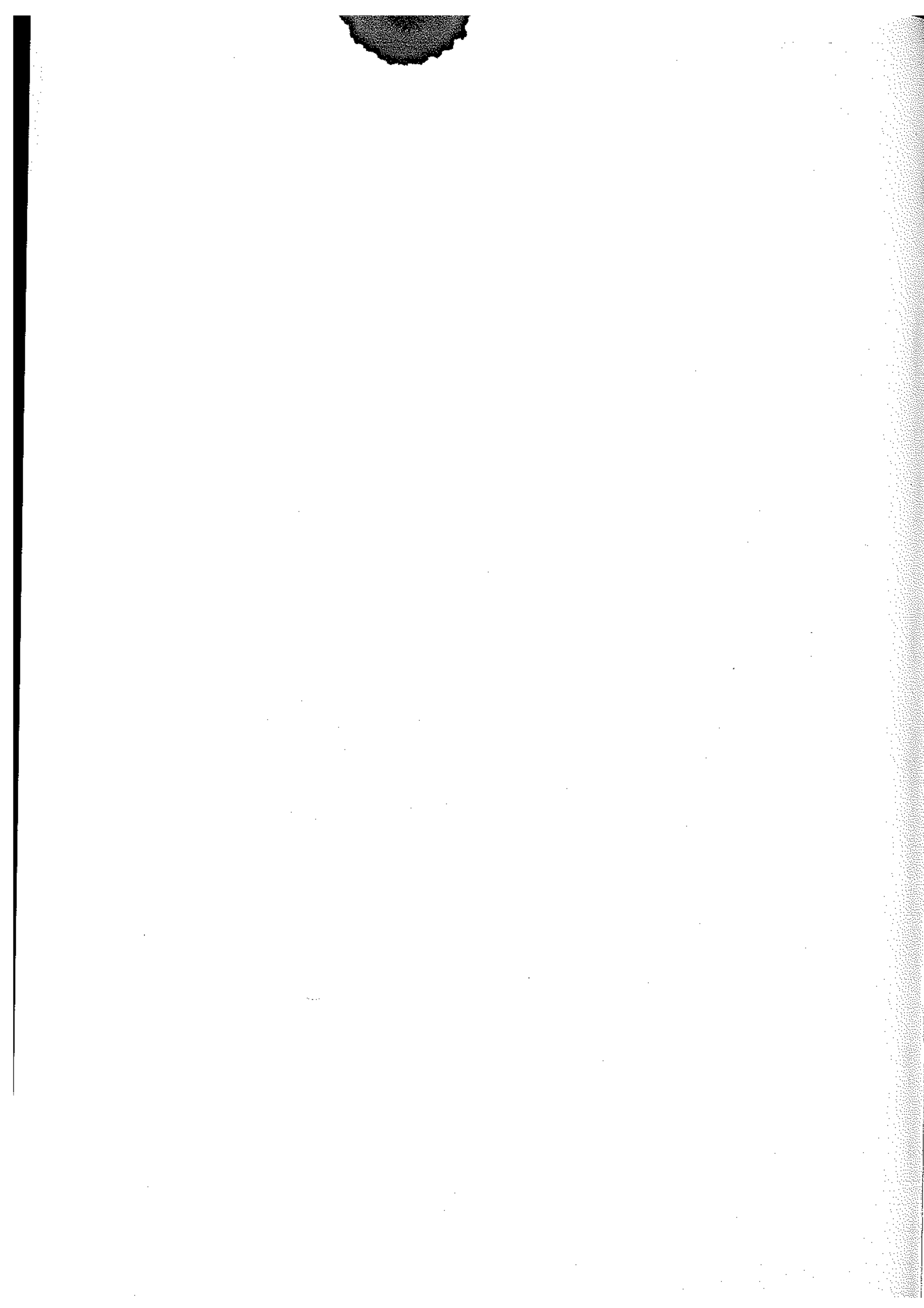
الفائدة	الصفحة
تسمية علوم الحديث التي أضافها المؤلف إلى : علوم الحديث .	١٦٨
ترتيب علوم الحديث وتصنيفها باعتبارات .	١٦٩
فوائد عن الحديث المتواتر .	٢٠٧

□ □ □

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑




الكتاب المستعمل
ت
٤٩٣٥٣١٩



لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل

تأليف

بكر بن عبد الله أبو زيد

الجزء الأول

التخريج

دار العاصمة

للنشر والتوزيع

